

كليـة المعلميـن فـي جـازان
منشورات مركـز البحـوث
سلسلة الإصدارات العلمية المحكّمة
(٢)

الشاهد الشعري

بيـن
سيبويه في كتابه والفراء في معاني القرآن
(دراسة نحوية وصفية)

الدكتور يحيى بن محمد الحكمي

ح وزارة التربية والتعليم، كلية المعلمين في جازان، ١٤٢٦هـ

فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر

حكمي، يحيى محمد

الشاهد الشعري بين سيبويه في كتاب والفراء في معاني القرآن (دراسة نحوية وصفية)./ يحيى محمد حكمي.- الرياض، ١٤٢٦هـ

١٧٢ ص؛ ١٧×٢٤ سم. — (سلسلة الإصدارات العلمية المحكمة؛ ٢)

ردمك: ٢ — ١٢١ — ٤٨ — ٩٩٦٠

١ — اللغة العربية — النحو ٢ — النشر العربي أ — العنوان

ديوي ٤١٥,١ ١٤٢٦/٢٣٨٠

رقم الإيداع: ١٤٢٦/٢٣٨٠

ردمك: ٢ — ١٢١ — ٤٨ — ٩٩٦٠

تصميم الغلاف: الأستاذ/ ناصر أحمد رفاعي

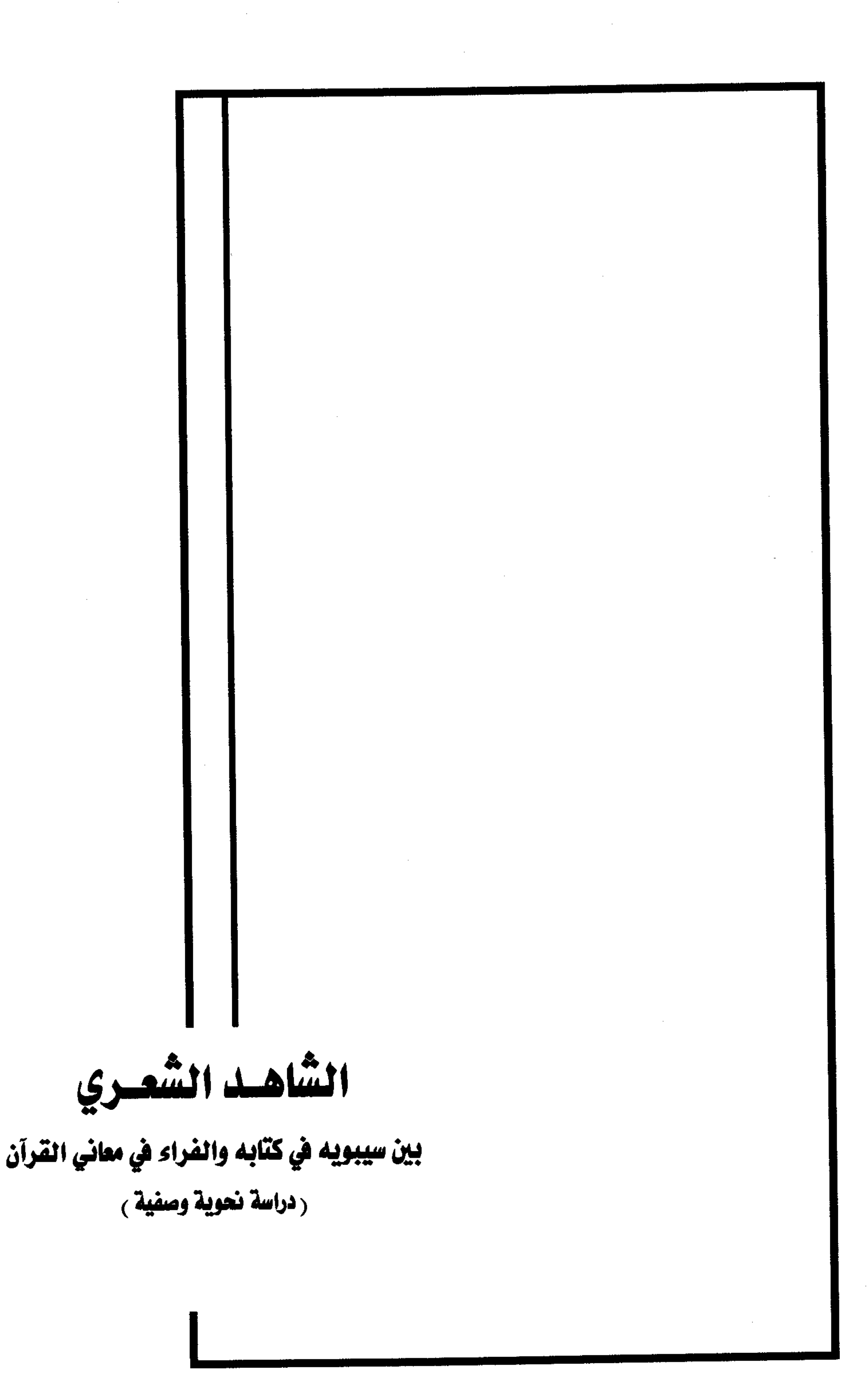
رئيس قسم التربية الفنية

عنوان الكتاب: الشاهد الشعري بين سيبويه في كتابه والفراء في معاني القرآن دراسة نحوية وصفية

المؤلف : د.يحيى بن محمد حكمي

الناشر: كلية المعلمين في جازان — مركز البحوث

الطبعة : الأولى ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م



الشاهد الشعري

بين سيبويه في كتابه والفراء في معاني القرآن

(دراسة نحوية وصفية)



المقدمــة

يحتل الشعر مرتبة الصدارة في الكلام العربي المستشهد به في بناء قواعد النحو العربي، لذا فقد حظي الشاهد باهتمام القدماء، فجابوا الديار بحثاً عنه، وشرقوا وغربوا بغية مشافهة الأعراب الخُــلَّص في بواديهم حيث صفاء اللغة وسلامة السليقة، ونتج عن تلك الرحلة الشاقة كمٌّ كبير من الشواهد، بيد أن تلك الحصيلة الشعرية لم تصل إلينا وافرة، فمنها ما فقد بالجملة، ومنها ما جُهِل قائله، فتعددت رواية بعض الأبيات تبعاً لذلك، واضطرب العلماء في نسبة هذه الشواهد إلى قائليها.

وإذا كان النحويون قد اعتمدوا على الشعر في الاستشهاد لقواعدهم أكثر مـــن غيره من كلام العرب[1] فإن هناك أسباباً كانت تحدوهم إلى ذلك الاختيار من أهمها:

١- المكانة العالية التي احتلها الشعر في نفوس العرب في الجاهلية والإسلام، فليس شـــيء مـــن أصناف المنظومات يبلغ في قوة اللفظ منزلة الشعر، فبه تعرف أنســـاب العرب وتواريخها وأيامها ووقائعها، فالشعر ديوان العرب، وخزانة عواطفهـــا ومســـتنبط آدابهـــا، ومســـتودع عـــلومها كما قال أبو هلال العسكري[2].

(١) ينظر في أصول النحو ص: ٥٩ .

(٢) الصناعتين : ١٤٣ - ١٤٤ .

٢- يسر لفظ الشعر عند العرب، وسهولة تذكره، فهو أعلق وأثبت، وإن كان ما تكلمت به العرب من جيد المنثور أكثر مما تكلمت به من جيد الموزون كما قال الجاحظ[١].

٣ - أن الشعر يتميز بالوزن والقافية، الأمر الذي يجعله بمنأى - -إلى حد كبير- عن التصرف فيه والعبث به.

ولعل من أبرز المصنفات النحوية التي اهتم العلماء بشواهدها "كتاب سيبويه"، فقد احتل مكانة كبيرة في نفوس العلماء قدماء ومتأخرين، فعكف جمع منهم على شرح شواهده الشعرية، عرف منها ثمانية عشر مصنفاً[٢]، يضاف إليها شروح الكتاب وتعليقات العلماء وحواشيهم عليه.

ومن ابرز هذه المصنفات شرح أبيات سيبويه للنحاس، وشرح أبيات سيبويه لابن للسيرافي، وتحصيل عين الذهب للأعلم الشنتمري .

ثم تتابعت جهود العلماء حول الشواهد النحوية حتى عصر البغدادي الذي تخصص في هذا الفن، فشرح شواهد الرضى في الكافية، وابيات المغني ، وشرح التحفة الوردية لابن الوردي، وشرح مقصورة ابن دريد، وله حاشية على بانت سعاد وتحتل خزانته مكانة كبيرة لدى الدارسين والباحثين، فقد أودع فيها كثيراً من النصوص النادرة التي يعزُّ وجودها في غيرها[٣].

ثم توالت دراسة العلماء للشاهد الشعري في النحو، وتنوعت طرقها، فمنها ما ارتبط بالشاهد النحوي، فشرح ألفاظه ومعانيه، وعرف بقائله وبين رواياته،

---

(١) الحيوان : ٣ / ٤٦٤ . .

(٢) شرح كتاب سيبويه للصفار : ١ / ١٠ -١٩ .

(٣) المعايير النقدية في رد شواهد النحو الشعرية : ص : ٣ .

وحدد موطن الشاهد ووجه الاستشهاد به. ومنها ما تخصص في الشواهد النحوية في شعر شاعر معين، وهناك دراسات اهتمت بمكانة الشاهد الشعري وقيمته، ومنهج المدارس النحوية في الاستدلال به [1].

وقد غلبت كلمة الشواهد في استخدامها على الشواهد الشعرية، حتى أصبحت ذات معنى عرفي يقصد به الشعر.

ولأن النحو علم قائم على الشاهد ومادته الأصلية هي الشواهد، فقد تعددت تخريجات النحويين للشاهد الواحد، واختلف تناولهم، فقد يستشهد بالبيت الواحد على أكثر من قضية، وقد يختلف موضع الشاهد ووجه الاستشهاد به تبعاً لاختلاف روايته، والغرض المسوق من أجله.

ولعل من اللافت اختلاف الشواهد النحوية في مصنفات النحويين، من حيث نسبة الشاهد لصاحبه،ورواية،والبيت وموضع الشاهد ووجه الاستشهاد به.

ويمكن إجمال الأسباب التي أدت إلى ذلك الاختلاف فيما يلي[2]:

١ – اعتماد الأعراب والرواة على المشافهة في النقل غالباً .

٢ – إنشاد الشاعر شعره أكثر من مرة .

٣ – ورود الشاهد مفرداً من غير مراعاة ما قبله أو ما بعده .

٤ – إنشاد العرب شعر بعضهم، وكل يتكلم بمقتضى سجيته التي فطر عليها .

٥ – التحريف والتصحيف الذي نال بعض الأبيات.

٦ – تغيير الراوي بعض ألفاظ الشاهد تحرجاً من ذكرها.

٧ – ذكر النحاة الاحتمالات الممكنة في الشاهد.

---

(١) السابق : ص: ٣.

(٢) المعايير النقدية : ص : ٤٦ فما بعدها .

٨ - تغيير الرواة الشاهد لأسباب إصلاحية، أو تعصبية فقد يضيفون للشاعر ما ليس له.

٩ - الخلاف بين النحاة، الأمر الذي حدا ببعضهم إلى اصطناع الشواهد اصطناعاً حتى برز في كتب النحو ما يعرف بالشاهد المصنوع.

وقد حاولت من خلال هذا البحث المتواضع أن أقوم بدراسة مقارنة للشواهد الشعرية المشتركة بين مصنفين من المصنفات التي اهتمت كثيراً بالشاهد الشعري في تقعيد القواعد، وهما كتاب سيبويه ومعاني القرآن للفراء، فحصرت الشواهد المشتركة بين الكتابين وتناولتها من حيث نسبة الشاهد واختلاف الرواية وموضع الشاهد ووجه الاستشهاد به ..وجعلت بحثي هذا قسمين:

الأول: الشواهد المتفق على موضع الشاهد فيها بين سيبويه والفراء .

الثاني: الشواهد المختلف على موضع الشاهد فيها بينهما .

وقد اتبعت في هذه الدراسة المنهج التالي :

١- وضعت عنواناً لكل مسألة يرد فيها الشاهد في ضوء القضية النحوية المساق من أجلها الشاهد ، بحيث يتناسب ذلك العنوان والشاهد ووجه الاستشهاد به.

٢- قدمت للمسألة قيد الاستشهاد مستعيناً بكتب النحو التي تناولت الموضوع نفسه .

٣- أوردت النص الذي ورد فيه الشاهد في كتاب سيبويه .

٤- حددت الشاهد ووجه الاستشهاد به عند سيبويه .

٥- خرجت الشاهد ونسبت ما لم ينسب من الأبيات قدر الإمكان، وذلك في الحاشية.

٦- أوردت نـــص الفـــراء الذي ورد فيه الشاهد، ثم بينت الشاهد ووجه الاستشهاد به عنده.

٧- قـــارنت بـــين روايتي سيبويه والفراء للشاهد مشيراً إلى أكثر الروايتين شـــيوعاً في كـــتب النحاة، وأسباب ذلك ، وبينت ما اتفق عليه سيبويه والفراء، وما اختلفا فيه .

٨- عـــلقت على المسألة حسب مقتضى الحال مرجحاً قدر الإمكان ما أراه راجحاً.

والله الموفق

المؤلف

الفصــل الأول

ما اتـفق فيه سيبويه والفراء علـى موضـع الشاهــد

الرفع على القطع والاستئناف بعد الفاء

اختـــلف النحاة في الفعل المنصوب بعد الفاء، فذهب البصريون[1] إلى أن الفعل منصوب بأن مضمرة وجوباً بعد الفاء، قال سيبويه[2]:"واعلم أن ما انتصب في باب الفاء ينتصب على إضمار أن".

وذهـــب الكوفيون[3] إلى أن الفعل ينتصب بها، فهي عاملة عندهم وليست مهملة.

وقـــد أجـــاز الـــنحاة في فاء السببية عندما يُنصب الفعل بعدها أن تكون للاســـتئناف،قال سيبويه[4] :" واعلم أنك إن شئت قلت: ائتني فأحدثُك، ترفع، وزعم الخليل أنك لم تُرد أن تجعل الإتيان سبباً للحديث، ولكنك قلت: ائتني فأنا ممـــن يحدثك البتة ، جئت أو لم تجيء ...، ولو نصب هذا البيت – قال الخليل لجاز، ولكنا قبلناه رفعاً :

ألم تسأل الربع القواء فينطقُ ** وهل تخبرنْكَ اليومَ بيداءَ سَمْلَقُ[5]

(١) ينظر شرح المفصل: ١٩/٧، وشرح الرضى على الكافية : ٢ / ٢٣٣ ، والمغني : ص : ٢١٣.

(٢) الكتاب: ١ / ٢٨.

(٣) ينظر شرح المفصل : ٧ / ١٩ ، والمغني : ص : ٢١٣.

(٤) الكتاب : ٣٦ – ٣٧ .

(٥) مـــن الطويل لجميل بثينة في ديوانه ص : ١٣٧ و شرح أبيات سيبويه : ٢/ ٢٠١ ، وشرح التصريح: ٢٤٠/٢، وشرح المفصل: ٣٦/٧ – ٣٧، وبلا نسبة في أوضح المسالك:١٨٥/٤، ٣٧٨، ٣٨٥، وشرح شذور الذهب ص: ٣٨٨، والمغني ص: ٢٢٢، والهمع:٢ /١٣١،١١.

لم يجعـــل الأول سبباً للآخر، ولكنه جعله ينطق على كل حال، كأنه قال: فهو مما ينطق كما قال، ائتني فأحدثك، فجعل نفسه ممن يحدثه على كل حال".

أمـــا الفـــراء فقد ناقش قضية الرفع على الاستئناف عند تعرضه لقوله تعالى:﴿**ولا تَقْرَبَا هذه الشجَرةَ فتكونا** .. الآية ﴾[1].. فقال[2] :" إن شئت جعلت" فتكونا "جواباً نصباً، وإن شئت عطفته على أول الكلام جزماً. ولا يجـــوز الرفع في واحد من الوجهين إلا أن تريد الاستئناف، بخلاف المعنيين كقولـــك للرجل ألا تركب إلى فلان، فيركب إليك، تريد:تركب إليه فإنه سيركب إليك، فهذا مخالف للمعنيين لأنه استئناف، وقد قال الشاعر:

ألم تسأل الرَّبع القديم فينطقُ ** وهل تخبْرنك اليوم بيداءَ سملقُ

أراد :" ألم تسأل الربع فإنه يخبرك عن أهله". والشاهد في البيت عند كل من سيبويه والفراء في كلمة "ينطق "، حيث رفع الفعل على الاستئناف والقطع، أي: فهو ينطق ، ولو أمكنه النصب على الجواب لكان أحسن[3].

و لم ينسب سيبويه ولا الفراء البيت لأحد من الشعراء .

أما رواية البيت ففيها خلاف بينهما في الكلمة الواقعة نعتاً للربع ، فهي عـــند سيبويه "القواء"، وعند الفراء "القديم"، والمعنى يؤول إلى شيء واحد، ولا أثر لها في وزن البيت.

---

(١) سورة البقرة : آية : ٣٥ .

(٢) معاني القرآن : ١ / ٢٧.

(٣) الشنتمري : ص : ٣٩٦.

وقـد خـالف ابـن هشام ما ذهب إليه النحويون فقال في المغنى[1] : "والـتحقيق أن الفـاء في ذلك كله للعطف، وأن المعتمد بالعطف الجملة لا الفعـل .. وإنمـا يقدر النحويون كلمة "هو" ليبينوا أن الفعل ليس المعتمد بالعطف".

(١) ص : ٢٢٣ .

تنكير اسم كان وتعريف خبرها

إذا كـــان أحد الركنين معرفة والآخر نكرة، فإن مذهب الجمهور أَنَّ المعـــرفة هـــي الاسم، والنكرة هي الخبر.. وعِلَة ذلك أن المبتدأ محكوم عليه بالخبر، والمحكوم عليه ينبغي أن يكون معلوماً حتى تحصل الإفادة التي وضعت مـــن أجلها اللغات، أما الخبر فمحكوم به، والأصل فيه أن يكون غير معلوم لدى المخاطب، ولا يجيز جمهور النحاة عكس ذلك إلا في الشعر، أوضعيف الكلام[1]. قال سيبويه [2] :"واعلم أنه إذا وقع في هذا الباب نكرة، ومعرفة، فالذي تشغل به "كان" المعرفة ؛ لأنه حَدَّ الكلام" .... إلخ.

ومذهـــب ســـيبويه لا يجيز البدء بالنكرة والإخبار عنها بالمعرفة إلا في الشـــعر، وفي ضعف من الكلام، قال [3]: "ولا يبدأ بما يكون فيه اللبس وهو الـــنكرة، ألا تـــرى أنك لو قلت: كان إنسانٌ حليماً أو:كان رجل منطلقاً، كـــنت تلبس؛ لأنه لا يستنكر أن يكون في الدنيا إنسان هكذا، فكرهوا أن يبدءوا بما فيه اللبس، ويجعلوا المعرفة خبراً لما يكون فيه هذا اللبس".

وقـــد يجوز في الشعر وفي ضعف من الكلام، حملهم على ذلك أنه فعل بمنزلة "ضرب" وأنه قد يعلم إذا ذكرت زيداً وجعلته خبراً أنه صاحب الصفة على ضعف من الكلام ... وقال حسان بن ثابت :

(١) ينظر الكتاب: ١/ ٤٧ ، والمقتضب: ٤/ ٨٨ – ٨٩ ، والمقرب: ص : ١٠٦، والارتشاف: ٢/ ٩٢، والمغني والهمع: ٢/ ٩٦.

(٢) الكتاب: ١ / ٤٧

(٣) السابق: ١/ ٤٨ – ٤٩ .

كـــأنَّ ســـبيئةً من بيتِ رأسٍ ** يكونُ مزاجَها عسلٌ وماءٌ[1]

والشاهد عند سيبويه نصب "المزاج" وهو معرفة، ورفع "عسل وماء"، وهما نكرتان، وذلك لأن كان فعل بمترلة "ضرب" في التصرف .. وضرب قد يرفع النكرة، وينصب المعرفة، فشبهت بها عند الضرورة[2].

وقال الفراء [3]معلقاً على قوله تعالى:**﴿ يَشْرَبونَ من كأسٍ كانَ مزاجُها كـــافوراً﴾**[4] ... "يقال: إنها عين تسمى الكافور، وقد تكون كان مزاجها كالكـــافور الطيب ريحه، فلاتكون حينئذ اسماً، والعرب تجعل النصب في أي هذين الحرفين أحبوا قال حسان:

كـــأنَّ خبيئةً من بيتِ رأسٍ ** يكـــونُ مـــزاجَها عسلٌ وماءٌ

وهو أبين في المعنى أن تجعل الفعل في المزاج، وإن كان معرفة، وكلٌّ صواب تقول: كان سيدَهم أبوك ، وكان سيدُهم أباك .. والوجه أن تقول:"كان سيدَهم أبوك؛ لأن الأب اسم ثابت، والسيد صفة من الصفات".

والـــبيت منسوب لحسان عند سيبويه والفراء، فهما متفقان في ذلك.. أما روايـــة البيت فعند سيبويه :"سبيئة ".. وعند الفراء "خبيئة " ولعل رواية سيبويه هي الأصوب وقد فتشت عن هذه الكلمة في كتب اللغة فلم أجد ما يشير إلى أن

(١) البيت في ديوان حسان ص :٧١.

(٢) الشنتمري: ص: ٧٨ .

(٣) معاني القرآن: ٣ / ٢١٥.

(٤) سورة الإنسان: آية : ٥.

"خبيـــئة" تدل على الخمر أما "السبيئة" فهي الخمر، سميت بذلك لأنها تُستبأ أي تشترى لتشرب ولا يقال ذلك إلا في الخمر[1] .

ومع أن الجمهور لا يجيزون جعل الاسم نكرة، والخبر معرفة إلا في الشعر كمـــا ســـبق ، إلا أن بعض النحويين قد أجاز ذلك، مثل الزجاج[2]عند تعرضه لإعـــراب قوله تعالى :﴿ **أَوَ لم تَكنْ لهم آيةٌ أن يَعْلَمَه علماءُ بني إسرائيل** ﴾[3]، حيـــث قال[4]:"ومن قرأ :(أو لم يكن لهم آية)، بالتاء، جعل "آية " هي الاسم و"أن يعلمه" خبر "تكن".وإلى الرأي نفسه ذهب ابن مالك[5] مشترطاً شرطين:

١ – أن توجد الفائدة.

٢ – أن تكون النكرة غير صفة محضة.

(١) الصحاح (سبأ) واللسان (سبأ)

(٢) ينظر معاني القرآن وإعرابه: ٤/ ١٠١.

(٣) سورة الشعراء : آية : ١٩٧.

(٤) معاني القرآن وإعرابه: ٤/ ١٠١.

(٥) ينظر شرح التسهيل: ١/ ٣٥٦.

العطف على موضع الخبر

الأصـــل في العطف أن يكون على اللفظ[1]، إلا أن النحاة قد أقروا العطف على الموضع، فقد عقد له سيبويه باباً أسماه "**باب ما يجري على الموضع لا على الاسم الذي قبله**"[2]ونظَّر له[3] :"وذلك قولك: ليس زيد بجبان ولا بخيلاً، وما زيد بأخيك ولا صاحبَك".

وشــــرط العطـــف على الموضع عند المحققين أن يمكن ظهور المعطوف في الفصـــيح، وأن يكون الموضع بحق الأصالة، وان يوجد المحرِّز أي: الطالب لذلك المحل[4].

ومـــن شـــواهد ســـيبويه في هذه القضية قوله[5] :" ومما جاء في الشعر في الإجراء على الموضع قول عقيبة الأسدي :

معــاوي إنـــنا بَشَرٌ فأسْجِحْ ** فلســـنا بالجـــبالِ ولا الحديدا[6]

لأن الـــباء دخلت على شيء لو لم تدخل عليه لم يُخلَّ بالمعنى ، ولم يحتج إليهـــا ، وكان نصباً – ألا ترى أنهم يقولون: حسبك هذا ، وبحسبك هذا ، فلم

---

(١) ينظر المغني : ص : ٦١٥ .

(٢) الكتاب: ١/ ٦٦ .

(٣) السابق:١ / ٦٦ .

(٤) المغني: ص : ٦١٦ .

(٥) الكتاب : ١ / ٦٦ .

(٦) من الوافر لعقبة أو عقيبة الأسدي في الإنصاف : ١ / ٣٣٢ ، والخزانة : ٢ / ٢٦٠ ، وسر الصـــناعة : ١ / ١٣١ – ٢٩٤ ، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر : ٤ / ٣١٣ ، وأمالي ابن الحاجب : ص : ١٦ ، ورصف المباني : ص : ١٢٢ – ١٤٨، والمغني : ص : ٦٢١ .

تغير الباء معنى ، وجرى هذا مجراه قبل أن تدخل الباء ؛ لأن "بحسبك" في موضع ابتداء ".

أما الفراء فقد تناول هذه القضية عند تعليقه على قوله تعالى :﴿ **ولا مستأنسين** ﴾[1]، فقد أجاز فيها الخفض اتباعاً بقوله ﴿ **ناظرين** ﴾، كما تقول: كنت غير قائم ولا قاعد، كما أجاز فيها النصب بفعل مضمر ، كأنه قال:ما دخلوا غير مستأنسين ، واستشهد للنصب.. بقول الشاعر:

معاوي إننا بشرٌ فأسْجِحْ ** فلسنا بالجبالِ ولا الحديدا

قال[2]: "وينشد "الحديدا " خفضاً ونصباً، واكثر ما سمعته بالخفض"، والشاهد في البيت في قوله " الحديدا "حيث عطفت على موضع "الجبال" وهو في الأصل خبر ليس منصوباً[3] .

وهذا موضع اتفاق بين سيبويه والفراء، والمختار عند سيبويه الجر ، قال[4]:"والوجه فيه الجر لأنك تريد أن تشرك بين الخبرين "وهو الأكثر سماعاً عند الفراء، وكما اتفق الرجلان في الشاهد ، والوجه المختار فقد اتفقا في رواية البيت أيضاً .

وقد نسبه سيبويه لعقيبة الأسدي ، ولم ينسبه الفراء لأحد .

---

(١) سورة : الأحزاب آية :٥٣ .

(٢) معاني القرآن : ٢/ ٣٤٩ .

(٣) تحصيل عين الذهب : ص : ٩٣ .

(٤) الكتاب : ١/ ٦٧ .

قال الأعلم الشنتمري [1] :"وقد رد على سيبويه رواية البيت بالنصب؛ لأن البيت من قصيدة مجرورة معروفة ، وبعده ما يدل على ذلك وهو قوله :

أكلـــتم أرضـــنا فجرزتموها ** فهـــل مـــن قائم أو من حصيد

وسيبويه غير متهم فيما نقله رواية عن العرب، فيجوز أن يكون البيت من قصـــيدة منصـــوبة، غير هذه المعروفة، أو يكون الذي أنشده رده إلى لغته، فقبله سيبويه منصوباً، فيكون الاحتجاج بلغة المنشد لا بقول الشاعر" .

(١) الشنتمري : ص : ٩٣ .

حذف الفاء من جواب الشرط

جواب الشرط إما أن يكون فعلاً فيصلح لإجابة الشرط، وإما أن يكون غير ذلـــك، فيجب فيه الاقتران بالفاء، قال سيبويه [1] :" واعلم أنه لا يكون جواب الجزاء إلا بفعل أو بالفاء ، فأما الجواب بالفعل، فنحو قولك: إن تأتني آتك، وإن تضرب أضرب، ونحو ذلك، وأما الجواب بالفاء فقولك: إن تأتني فأنا صاحبك".

وقـــد حدد النحاة المواضع التي يجب اقتران الجواب فيها بالفاء، وهي سبعة مواضع.. قال ابن هشام[2] :"وكل جواب يمتنع جعله شرطاً فإن الفاء تجب فيه، وذلـــك الجمـــلة الاسميـــة..والطلبية .. والتي فعلها جامد.. أو مقرون بقد.. أو تنفيس.. أو لن.. أو ما".

ثم إن هذه الفاء قد تحذف ، وفي جواز حذفها أقوال[3] :

أحدهـــا: يجوز ضرورة واختياراً ، نقله أبو حيان [4] عن بعض النحويين، وخرج عليه قوله تعالى :﴿**وإن أطعتموهم إنكم لمشركون** ﴾ [5].

ثانيها : المنع في الحالين ، وإليه ذهب المبرد .

ثالثها : يجوز عند الضرورة، ويمتنع في السعة، قال السيوطي[6] :"وهو الأصح ،

---

(١) الكتاب : ١/ ٦٣ .

(٢) أوضح المسالك : ٤/ ١٩ — ٢٠ .

(٣) ينظر الارتشاف٢/٤٩١ والهمع : ٤/ ٣٢٨ .

(٤) الارتشاف ٢/٤٩١

(٥) سورة الأنعام : آية : ١٢١ .

(٦) الهمع : ٤ / ٣٢٨ .

ومذهب سيبويه هو الثالث من هذه الأقوال، قال(١) :" وسألته عن قوله: إن تأتني أنا كريم، فقال: لا يكون هذا إلا أن يضطر شاعر".

واستشهد على حذف الفاء اضطراراً ، بقول حسان بن ثابت :

من يفعلِ الحسناتِ اللهُ يَشْكُرُها * * والشــرُّ بالشرِّ عند الله مثلان (٢)

والشاهد فيه حذف الفاء من الجواب للضرورة ، وتقديره فالله يشكرها(٣) لأن الجــواب جمــلة اسمية مكونة من مبتدأ هو لفظ الجلالة، وخبر وهو الجملة الفعلية، وكان الأصل على ما ارتضاه جمهور النحاة أن تقترن هذه الجملة بالفاء، ولكن الشاعر ترك الفاء مضطراً لإقامة الوزن.

أما الفراء فقد فصَّل القول في حذف الفاء وإضمارها في الجواب، فقال(٤) : " والجزاء لأبُدَّ له أن يجاب بجزم مثله أو بالفاء ، فإن كان ما بعد الفاء حرفاً من حروف الاستئناف، وكان يرفع أو ينصب أو يجزم صلح فيه إضمار الفاء ، وإن كان فعلاً أوله الياء أو التاء أو كان على جهة فَعَلَ أو فعلوا لم يصح منه إضمار الفاء ؛ لأنه يجزم إذا لم تكن الفاء، ويرفع إذا أدخلت الفاء، وصلح فيما قد جزم

---

(١) الكتاب : ١ / ٦٤ – ٦٥ .

(٢) البيت من البسيط وهو مضطرب النسبة فقد عزاه سيبويه لحسان رضي الله عنه ، وتبعه صاحب الدرر ٧٦/٢ والسيوطي ص ٦٥ بيد أن البيت ليس في ديوان حسان بن ثابت المطبوع . ونسبه أبو زيد الأنصاري في النداء ص ٣١ لعبد الرحمن بن حسان وهو في ديوان عبد الرحمن بن حسان ص ٦١ وتبع أبا زيد صاحب التصريح بمضمون التوضيح ٢٥٠/٢ والعيني في شواهده ٤٣٣/٤ وابن الشجري في آماليه ٢٩٠/١ ، ٣٧٠ وابن منظور في اللسان (بجل) . كما نسب لكعب بن مالك من قبل صاحب الدوان ص ٢٨٨ ونسبه البغدادي إلى عبد الرحمن بن حسان أو كعب بن مالك على الشك في مواضع متفرقة من الخزانة ٦٤٤/٣، ٦٥٥، ٥٤٧/٤. والشاهد بلا نسبة في كثير من كتب النحو واللغة .

(٣) الشنتمري : ص : ٤١ .

(٤) معاني القرآن : ١ / ٤٧٦ .

قــبل أن تكــون الفاء [1] لأنها إذا دخلت أو لم تدخل فما بعدها جزم كقولك للرجل: إن شئت قم ..ألا ترى أن "قم" مجزومة ولو لم يكن فيها الفاء، لأنك إذا قلت: إن شئت قم جزمتها بالأمر ، فكذلك قول الشاعر :

من يفعل الحسناتِ اللهُ يشكرها * * والشـــرُّ بالشرِّ عند الله مثلان

ألا ترى أن قوله " الله يشكرها "مرفوع كانت فيه الفاء أو لم تكن، فلذلك صلح إضمارها".

وقـــد اتفـــق سيبويه والفراء في رواية البيت، ونسبه سيبويه إلى حسان بن ثابت، و لم ينسبه الفراء لأحد .

وموضع الشاهد هو نفسه عند الرجلين ، إلا أن الفراء قد شرط في حذف الفاء ألا يغير حذفها شيئاً في الجواب ، ونص على ذلك بقوله: ألا ترى أن قوله "الله يشكرها" مرفوع كانت فيه الفاء أو لم تكن ، فكذلك صلح إضمارها".وقد روى أبو العباس المبرد [2] صدر البيت هكذا :

*** من يفعل الخير فالرحمن يشكره ***

وهـــذا مبني على أنه لا يرى جواز خلو الجواب الذي هو بهذه المنـــزلة من الفاء .

وقال الشنتمري [3] : وزعم الأصمعي أن النحويين غيروه وأن الرواية :

*** من يفعل الخير فالرحمن يشكره ***

---

(١) يعني فعل الأمر لأنه مجزوم عند الكوفيين .

(٢) ينظر المقتضب ٢/٧٢، والشنتمري ص٤١.

(٣) الشنتمري : ص : ٤١.

وعـــن الأخفـــش[1] أن حذف الفاء واقع في النثر الصحيح ، وان منه قوله تعـــالى: ﴿ **إن ترك خيراً الوصية للوالدين**﴾[2]. وقال ابن مالك[3]:"يجوز في النثر نادراً، ومنه حديث اللقطة:"فإن جاء صاحبها وإلا استمتع بها"[4].

---

(١) ينظر المغني : ص : ٢١٩ .

(٢) سورة البقرة : آية : ١٨٠ .

(٣) شواهد التوضيح ص١٣٣ .

(٤) أخـــرجه البخاري في كتاب اللقطة باب: هل يأخذ اللقطة ولا يدعها تضيع حتى لا يأخذها من لا يستحق .

حذف خبر المبتدأ المدلول عليه

مـــا يجوز حذفه في لغة العرب المبتدأ أو الخبر إذا دلّ على أي منهما دليل، وذلك الحذف قد يكون واجباً أو جائزاً، فمثال حذف الخبر الجائز أن يقال:من عندكما ؟ فتقول: زيد، التقدير: زيد عندنا.

ومن الشواهد الشعرية على حذف الخبر جوازاً قول قيس بن الخطيم :

نحـــن بمـــا عـــندنا وأنت بما ** عـــندك راضٍ والرأي مختلف [1]

وقـــد أورد ســـيبويه هذا البيت مقوياً لما جاز من حذف المفعول الذي هو فضلة مستغنى عنها فقال[2] :"وجاء في الشعر من الاستغناء أشد من هذا ، وذلك قول قيس بن الخطيم: ... " وأورد البيت.

والشـــاهد في الـــبيت عند سيبويه حذف الخبر، وقد جاء به مقوياً لحذف المفعول الذي هو فضله مستغنى عنها في قولهم: ضربت وضربني زيد لأنه حذف في البيت خبر المبتدأ الأول الذي هو محتاج إليه، لا يتم الكلام إلا به، وجاز هذا الحذف لأن خبر المبتدأ دال عليه، إذا كان معناه كمعناه، والتقدير: نحن راضون وأنت راضٍ[3].

(١) مـــن المنسرح لقيس بن الخطيم في ملحق ديوانه ص : ٢٣٩ وتخليص الشواهد ص : ٢٠٥ ، والـــدرر: ٥/ ٣١٤ ، والمقاصد النحوية: ١/ ٥٥٧ ، ولعمر بن امريء القيس الخزرجي في الـــدرر: ١/١٤٧، ولدرهم بن زيد الأنصاري في الإنصاف: ١/ ٩٥ ، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر: ٣/ ١٠٠، والمغني: ٢/ ٦٢٢ ، والهمع: ٢/ ١٠٩.

(٢) الكتاب: ١/ ٧٤ - ٧٥.

(٣) الشنتمري: ص: ٩٧.

وبالشاهد نفسه استشهد الفراء عند تعليقه على قوله تعالى :﴿ **وما أموالُكم ولا أولادُكـــم بـــالتي ....الآية** ﴾ [1] فقال [2] :"لو وجهت "التي" إلى الأموال واكتفيت بها من ذكر الأولاد صلح ذلك، كما قال مرار الأسدي :

نحــن بمـــا عـــندنا وأنت بما ** عـــندك راضٍ والـــرأي مختلف

وقد اتفق مع سيبويه في موضع الشاهد ووجه الاستشهاد به، كما اتفق في رواية البيت نصاً.

أما نسبة البيت فهما مختلفان فيها، فسيبويه نسبه لقيس بن الخطيم، أما الفـــراء فنسبه إلى مرار الأسدي، فأما سيبويه فقد تابعه كثيرون، وأما الفراء فلم أقف على أحد وافقه في نسبته البيت لمرار الأسدي .

كما أنشد سيبويه [3] في الباب قول ضابيء البرجمي :

فمـــن يك أمسى بالمدينة رحلُه ** فـــإني وقيـــاراً بهـــا لغـــريب[4]

أراد: فـــإني بها لغريب، وإن قياراً كذلك لغريب على مذهبه، فحذف من الأول اجـــتزاء بالآخـــر ، لأن الخـــبر عنهما واحد ، فهو بمنزلة : إني وقياراً بها لغريبان[5].

---

(١) سورة سبأ: آية: ٣٧.

(٢) معاني القرآن: ٢/ ٣٦٣ .

(٣) الكتاب: ١/ ٧٥.

(٤) مـــن الطويل لضابيئ البرجمي في الأصمعيات ص: ١٨٤، والإنصاف ص: ٩٤ والدرر: ٦/ ١٨٢، وشـــرح المفصل: ٨/ ٨٦، واللسان "قير"، وبلا نسبة في أوضح المسالك: ١/ ٣٥٨، وسر الصناعة ص: ٣٧٢، والهمع : ٢ / ١٤٤.

(٥) الشنتمري ص : ٩٧ .

أما الفراء فقد أورد البيت نفسه عند تعرضه لقوله تعالى :**﴿ إن الذين آمنوا والذيــن هادوا والصائبون والنصارى ..﴾** [1] فقال[2]:" فإن رفع الصابئين على أنه عطف على الذين، والذين حرف على جهة واحدة في رفعه ونصبه وخفضه ، فـــلما كان إعرابه واحداً، وكان نصب "إن " نصباً ضعيفاً، وضعفه أنه يقع على الاسم ، ولا يقع على خبره جاز رفع الصابئين، ولا استحب أن أقول:إن عبد الله وزيد قائمان لتبين الإعراب في عبد الله، وقد كان الكسائي يجيزه لضعف "إن "، وقد أنشدونا هذا البيت رفعاً ونصباً :

فمن يك أمسى بالمدينة رحله ** فـــإني وقيـــاراً بهـــا لغـــريب

ولم يــتعرض الفراء عند إيراده هذا البيت لموضوع الحذف، وإنما أورده في موضـــوع العطف على موضع اسم إن، وعلل جواز رفع " الصائبون " في الآية، بأنـــه معطـــوف على الذين، والذين اسم مبني لا تظهر عليه الحركة الإعرابية، بالإضافة إلى ضعف نصب إن لكونها تنصب الاسم دون الخبر .. أما رفع " قيار" في البيت فهو جائز أيضاً ؛ لأن المعطوف عليه ضمير، وما يقال فيه قيل في الاسم الموصول في الآية، لكن الفراء لا يجيز إن عبد الله وزيد قائمان؛ لأن المعطوف عليه تظهر عليه الحركة الإعرابية وهو الأمر الذي أجازه الكسائي .

---

(١) سورة المائدة : آية : ٦٩ .

(٢) معاني القرآن : ١ / ٣١١ .

والخــلاف بين سبيويه والفراء ناشيء عن الخلاف في رواية البيت، فسيبويه رواه عــلى الأصل بالنصب فلم يتعرض للعطف، وإنما استشهد به على الحذف، والفــراء رواه بالنصب والرفع فلم يتعرض للنصب وإنما تعرض للرفع ، وبالتالي استشــهد بــه على جواز عطف المرفوع على المبني في موضع نصب .. والبيت منسوب لضابيء البرجمي عند سيويه وبلا نسبة عند الفراء .

إعمال صيغة المبالغة (فَعِل) عمل الفعل

يصاغ للكثرة: فَعَّال، ومفعال، وفعول، وفعيل، وفَعِل، فيعمل عمل الفعل على حد اسم الفاعل، وإعمال الثلاثة الأول أكثر من إعمال فعيل وفعِل، وإعمال فعيل أكثر من إعمال فَعِل[(1)].

قال سيبويه [(2)]:"وقد جاء في فعل وليس في كثرة ذلك، قال: وهو عمرو بن أحمر:

أو مِسْحلٌ شَنِجٌ عُضَادَةَ سَمْحَجٍ ** بســراتهِ نــدبٌ لهــا وكُلُومُ [(3)]

.... وفعلٌ أقل من فعيل بكثير."

والشاهد إعمال صيغة المبالغة "شنج" في"عضادة" لأنه تكثير شانج، وشانج في معنى لازم وفعله: شَنجتُه كلَزِمتُه على ما حكاه البصريون، وذلك في غير مشهور اللغة[(4)].

وقال الفراء[(5)]:"ولو قلت" : "هذا طَمِعٌ فيما قبلك كان جائزاً .. وقال لبيد:

---

(١) شرح ابن عقيل: ٢/ ١١.

(٢) الكتاب: ١ / ١١٢.

(٣) البيت من الكامل ، وهو للبيد بن أبي ربيعة في ديوانه ص : ١٢٥ ، الخزانة : ٨ / ١٦٩ ، وشرح المفصل: ٦ / ٧٢ ، واللسان (عضد) والمقاصد النحوية : ٣ / ٥١٣ ، وبلا نسبة في شرح الأسموني : ٢ / ٣٤٢.

والمسمحج : الطويلة على وجه الأرض ، والسراة : أعلى الظهر ووسطه ، والندب آثار الجراحات وأحدها : ندبة ، والكلوم الجراحات واحدها : كلم ، والشاعر يصف ناقته .

(٤) الشنتمري ص : ١١٤.

(٥) معاني القرآن : ٣ / ٢٢٨.

أو مِسْحَلٌ عَمِلٌ عُضَادَةَ سَمْحَجٍ ** بســـراهَا نـــدب لـــه وكـــلوم

فـــأوقع "عَمِل" على العضادة، وبالمقارنة بين نصي سيبويه والفراء يتبين لنا مايلي :

١ – اتفق سيبويه والفراء في موضع الشاهد ووجه الاستشهاد به .

٢ – اختلفا في رواية البيت في ثلاثة مواضع :

الأول: كلمة (شنج) عند سيبويه، ويقابلها "عَمِل" عند الفراء، ومع أن هذه الكلمة هي موضع الشاهد وفيها اختلاف بينهما في الرواية إلا أنها لم تؤثر على وجه الاستشهاد بينهما؛ لأن كل منهما صالح لعمل صيغة المبالغة .

الثاني :"بسراته" عند سيبويه ويقابلها "بسراهَا" عند الفراء .

الثالث :"لها" عند سيبويه، ويقابلها "له" عند الفراء .

٣ – اختـــلف الرجلان في نسبة البيت، فسيبويه نسبه إلى عمرو بن أحمر، والفراء نسبه إلى لبيد ..

وما ذهب إليه الفراء هو الشائع في كتب النحو كما سبق في تخريج البيت أمـــا نسبة سيبويه فلم أقف عليها عند أحد .. هذا مضاف إلى أن البيت ليس في ديوان عمرو بن أحمر(١).

وقال الشيخ عبد السلام هارون في حاشية الكتاب(٢) :" نسبته إلى عمرو بن أحمر خطأ، وإنما هو للبيد في ديوانه ص: ١٢٥من قصيدة طويلة ".

---

(١) ينظر المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية : ٧ / ٢٢٤.

(٢) ١/ ١١٢.

وأقول: من المحتمل أن الخطأ في نسبة البيت لا يعزى إلى سيبويه، وإنما يعزى للمنشـــد، فربما أنشده ونسبه إلى عمرو بن الأحمر خطأ، ويمكن أن يكون البيت للشـــاعرين إلا أنـــه اشتهر للبيد رضي الله عنه - لأن شهرته أكثر من شهرة ابن الأحمر.

نصب الاسم على نية التنوين

من المعلوم أنه إذا استوى الذكر والحذف في الدلالة على المعنى، فإن الحذف مقدم على الذكر انطلاقاً من القاعدة المعروفة "البلاغة الإيجاز".. وهذا لا يعني أن الحذف مقدم على الذكر مطلقاً، فإن للذكر وقعه أحياناً ولا غنى عنه في أحايين أخري[(1)].

ولعل التخفيف من أهم دواعي الحذف، مثل حذف أحد الساكنين إذا التقيا وتعذر تحريك الأول منهما، ومما يحذف لغرض التخفيف التنوين والنون ، قال سيبويه[(2)] "واعلم أن العرب يستخفون فيحذفون التنوين والنون، ولا يتغير من المعنى شيئاً، وينجر المفعول لكف التنوين من الاسم، فصار عمله فيه الجر، ودخل الاسم معاقباً للتنوين، فجرى مجرى غلام عبد الله في اللفظ؛ لأنه اسم وإن كان ليس مثله في المعنى والعمل".

ولذكر التنوين مواضع، ولحذفه أخرى، قال الفراء [(3)]:" وأكثر ما تختار العرب التنوين والنصب في المستقبل، فإذا كان معناه ماضياً لم يكادوا يقولون إلا بالإضافة، فأما المستقبل فقولك: أنا صائمٌ يومَ الخميس، إذا كان خميساً مستقبلاً، فإن أخبرت عن صوم خميس ماضٍ قلت: أنا صائمُ يومِ الخميس، فهذا وجه العمل، ويختارون أيضاً التنوين إذا كان مع الجحد، من ذلك قولهم:ما هو بتاركٍ حقه، وهو غير تاركٍ حقه، لا يكادون يتركون التنوين".

---

(1) ينظر مبحث الحذف في دلائل الإعجاز ص : ١٤٦، وفيما بعدها .

(2) الكتاب:١/ ١٦٥.

(3) معاني القرآن : ٢ / ٢٠٢ .

ومن شواهد سيبويه على حذف التنوين قوله(١):" وزعم عيسى أن بعض العرب ينشد هذا البيت لأبي الأسود الدؤلي :

فألفيته غير مستعتب ** ولا ذاكرَ الله إلا قليلاً (٢)

لم يحذف التنوين استخفافاً ليعاقب المجرور، ولكنه حذفه لالتقاء الساكنين، كما قال: رقى القوم، وهذا اضطرارٌ .

والشاهد في البيت حذف التنوين من "ذاكر" لالتقاء الساكنين، ونصب ما بعده، وإن كان الوجه الإضافة(٣).

وبالشاهد نفسه استشهد الفراء على حذف التنوين، ونصب ما بعده فقال (٤):" وتركه كثير جائز، وينشدون قول أبي الأسود"(٥) :

فألفيته غير مستعتب ** ولا ذاكرَ الله إلا قليلاً (٦)

(١) الكتاب : ١ / ١٦٩ .

(٢) من المتقارب لأبي الأسود في ديوانه ص:٥٤ ، والأغاني:٣١٥/١٢، والمقتضب " ٢ / ٢١٣، والمنصف: ٢/ ٢٣١ ، وبلا نسبة في الإنصاف : ٢ / ٢٥٩ ، وسر الصناعة: ٢/ ٥٣٤، والمغني : ٢ / ٥٥٥ ، والهمع : ٢ / ١٩٩.

(٣) الشنتمري : ص:١٤٠ .

(٤) معاني القرآن:٢/٢٠٢ .

(٥) ذكر صاحب شواهد النحو الشعرية في تعليقه على البيت رقم " ٢١٣٨ " أن هذا البيت بلا نسبة في معاني القرآن للفراء :٢/ ٢٠٢، ويعد هذا سهو منه .

(٦) من المتقارب لأبي الأسود في ديوانه ص : ٥٤ ، والأغاني:٣١٥/١٢ ، والمقتضب "٢/ ٢١٣، والمنصف:٢/ ٢٣١ ، وبلا نسبة في الإنصاف: ٢/ ٢٥٩، وسر الصناعة: ٢/ ٥٣٤، والمغني : ٢/ ٥٥٥، والهمع : ٢ / ١٩٩.

لم يحذف التنوين استخفافاً ليعاقب المجرور، ولكنه حذفه لالتقاء الساكنين، كما قال: رقى القوم، وهذا اضطرارٌ .

والشاهد في البيت حذف التنوين من "ذاكر" لالتقاء الساكنين، ونصب ما بعده، وإن كان الوجه الإضافة(١).

وبالشـاهد نفسـه استشـهد الفراء على حذف التنوين، ونصب ما بعده فقال(٢) : "وتركه كثير جائز، وينشدون قول أبي الأسود"(٣) :

فألفيـته غـير مسـتعتب ** ولا ذاكـر الله إلا قـليلاً

فمـن حذف النون ونصب قال "النية التنوين مع الجحد، ولكني أسقطت النون للساكن الذي لفيها، وأعملت معناها، ومن خفض أضاف".

وهـنا يتفق سيبويه والفراء على موضع الشاهد ووجه الاستشهاد، فحذف التـنوين لالـتقاء السـاكنين بدليل نصب المفعول " لفظ الجلالة "، ولو كان للتخفيف لأضيف إلى المفعول، إلا أن الفراء أجاز الوجهين، النصب والجر، وذلك اخـتياراً لا اضطراراً .. أما سيبويه، فقد اقتصر على وجه النصب ونص على أن ذلك اضطرار.

وأمـا الـرواية فقد اتفق فيها الرجلان ، كما اتفقا على نسبة البيت لأبي الأسود.

---

(١) الشنتمري : ص : ١٤٠ .

(٢) معاني القرآن: ٢ / ٢٠٢ .

(٣) ذكر صاحب شواهد النحو الشعرية في تعليقه على البيت رقم " ٢١٣٨ " أن هذا البيت بلا نسبة في معاني القرآن للفراء :٢/ ٢٠٢، ويعد هذا سهو منه .

قيام المفرد مقام الجمع

التعبير بلفظ الواحد، والمراد الجمع من سمات العربية، قال سيبويه [1]: "وليس بمستنكر في كلامهم أن يكون اللفظ واحداً ، والمعنى جميعاً، حتى قال بعضهم في الشعر من ذلك ما لا يستعمل في الكلام".ومما جاء في كتاب الله تعالى على ذلك النحو قوله تعالى :﴿ **فإن طبن لكم عن شيء منه نفساً** ﴾ [2] .. ومثله في الكلام : " قررنا عينا " ، وإن شئت قلت : أعيناً وأنفساً .

وقال السيوطي[3] :"ومن سنن العرب ذكر الواحد والمراد الجمع، كقولهم للجماعة:ضيف وعدو، قال تعالى :﴿**هؤلاء ضيفي**﴾[4]وقال تعالى ﴿**ثم يخرجكم طفلاً**﴾[5] .. أما ابن جني فقد عقد لهذه القضية باباً في الخصائص [6] سماه: "**وضع الواحد موضع الجمع**".

وقد استشهد سيبويه –رحمه الله – لهذه القضية بعدة شواهد، ومنها قوله[7]: ومما جاء في الشعر على لفظ الواحد يراد به الجمع :

---

(١) الكتاب : ١ / ٢٠٩

(٢) سورة النساء : آية : ٤.

(٣) المزهر : ١ / ٣٣٣ .

(٤) سورة الحجر : آية : ٦٨ .

(٥) سورة غافر : آية : ٦٧ .

(٦) ٢ / ٤١٩.

(٧) السابق : ١ / ٢١٠.

كـــلوا في بعض بَطنكُمُ تَعفُّوا ** فـــإن زمـــانَكم زمـــنٌ خميص [1]

وبالشـــاهد نفســـه استشـــهد الفراء،عند تعرضه لقوله تعالى:﴿**والسارق والســـارقة**﴾[2] فقـــال[3] :"وقـــد يجوز أن تقول في الكلام: والسارق والسارقة فاقطعوا يمينهما؛ لأن المعنى، اليمين من كل واحد منهما.. كما قال الشاعر:

كلوا في نصف بطنكم تعيشوا ** فـــإن زمـــانكم زمـــن خميـــص

وموضـــع الشـــاهد في الـــبيت هو قوله " بطنكم "، ووجه الاستدلال به استعمال البطن بمعنى الجمع، أي بعض بطونكم [4] لأنه اسم جنس ينوى واحده عن جمعه، فأفرد اجتزاء بلفظ الواحد عن الجميع، لأنه لما أضاف البطن إلى ضمير الجماعة ، علم أنه أراد الجمع.. إذ لا يكون للجماعة بطن واحدة [5].

وهذا من الشواهد المتفق على موضع الشاهد فيها بين سيبويه والفراء إلا أن الـــرواية مختلفة في بعض الكلمات، فرواية سيبويه:"كلوا" "في بعض"..."تعفّوا"، ورواية الفراء:"كلوا " في "نصف" ... "تعيشوا ".

ورواية سيبويه للبيت هي الشائعة عند النحويين، وهي الواردة في معظم مصادر الشواهد .

---

(١) الـــبيت من الوافر ، وهو بلا نسبة في أسرار العربية ص: ٢٢٣، وتخليص شواهد سيبويه: ١/ ٣٧٤ ، وشـــرح المفصـــل: ٥/ ٨، ٦/ ٢١، والمحتسب: ٢/ ٨٧ ، والمقتضب: ٢/ ١٧٢، والهمع: ١/٥٠ .. ولم أقف على أحد – فيما اطلعت عليه– نسب هذا البيت لصاحبه.

(٢) سورة المائدة : آية : ٣٨.

(٣) معاني القرآن : ١ / ٣٠٧ .

(٤) الشنتمري ص ١٧٠.

(٥) شرح المفصل : ٦ / ٢٢ .

ولم ينسب كل من سيبويه والفراء البيت لأحد من الشعراء .

ولكن بقيت قضية مهمة في تناول الشاهد من قبل سيبويه والفراء، فسيبويه جعل الاستعمال في الشعر أكثر من الكلام، بل ذهب إلى أن بعضهم قال في الشعر ما لا يستعمل في الكلام[1] واستشهد بقول علقمة:

بها جيف الحسرى فأما عظامهما ** فبيض وأما جلدها فصليب

وقال :

لا تنكروا القتل وقد سبينا ** في حلقكم عظم وقد شجينا

أما الفراء فقد توسع ، فجعل ذلك جائزاً في الكلام غير مختص بالشعر [2] .

هذا وقد شرط بعض النحويين أمن اللبس في قيام المفرد مقام الجمع [3] ، وعليه فإن قيام المفرد مقام الجمع يأخذ صورتين :

الأولى: التعبير بلفظ الجنس مثل " حلق " في قول الشاعر :

. . . . **في حلقكم عظم وقد شجينا**

والثانية: التعبير بلفظ المصدر مثل السمع في قوله تعالى :﴿ **ختم الله على قلوبهم وعلى سمعهم** ﴾[4] .

(١) الكتاب : ١ / ٢٠٩ .

(٢) معاني القرآن : ١ / ٣٠٧ .

(٣) ينظر شرح المفصل : ٦ / ٢٢ .

(٤) سورة البقرة : آية : ٧ .

إثبات النون مع الإضافة إلى الضمير المتصل

إذا أريد إضافة اسم لآخر حذف من الاسم الأول "المضاف"، ما فيه من تنوين، ومن نون تلي علامة الإعراب[1]، وهي نون التثنية ، وما أُلحق بها، نحو: ﴿ تبت يدا أبي لهب﴾[2]، وهذان اثنا زيد، ونون جمع المذكر السالم وشبهه نحو: ﴿والمقيمي الصلاة﴾[3]، ولا تحذف النون التي تليها علامة الإعراب نحو:بساتين زيد و﴿ شياطين الإنس ﴾[4].

وقد أجمع النحويون على امتناع الجمع بين نوني المثنى وجمع السلامة المذكر والإضافة، سواء كان المضاف إليه اسماً ظاهراً أو ضميراً متصلاً، وعللوا امتناع ذلك بأن النون تؤذن بانفصال الاسم عن الآخر ، والإضافة تؤذن بالاتصال بين الاسمين .. لذلك تنافيا فلم يجمع بينهما .

قال سيبويه [5] :"واعلم أن حذف النون والتنوين لازم مع علامة المضمر غير المنفصل لأنه لا يتكلم به مفرداً حتى يكون متصلاً بفعل قبله أو باسم فيه ضمير، فصار كأنه النون والتنوين في الاسم ، لأنهما لا يكونان إلا زوائد ، ولا يكونان إلا في أواخر الحروف. وقد جاء في الشعر وزعموا أنه مصنوع:

هم القائلون الخير والآمرونه * * إذا ما خشوا من محدث الأمر معظما[6]

---

(١) أوضح المسالك : ٣ / ٧٦ .

(٢) سورة المسد : آية : ١ .

(٣) سورة الحج : آية : ٣٥ .

(٤) سورة الأنعام : آية : ١١٢ .

(٥) الكتاب : ١ / ١٨٧ – ١٨٨ .

(٦) البيت من الطويل ، وهو بيت سيار في كتب النحو واللغة ، والعجيب أنه بيت لقيط لم يعز لقائل، ينظر:الكامل للمبرد:٢١٤/١، ومجالس ثعلب ص:١٥٠، والضرورة للقزاز ص: ٩٨،=

وقد علل النحاة ذلك بأن النون والتنوين زائدان في آخر الاسم، والمضاف أيضـــاً زائد على المضاف إليه، فلا يجتمعان، فإذا وقع منه شيء في شعر فهو قليل جـــداً، ويحمل على الضرورة.. ذلك أن الشاعر لو قال "الآمروه" أو "الفاعلوه" عـــلى مقتضى القياس النحوي، لصارت عروض الطويل محذوفة، وهذا غير جائز إلاَّ في بيت مُصَرَّع؛ لأن العروض في الطويل مقبوضة أبداً.

وعـــلى المنهج نفسه سار الفراء فقال [1]:" العرب لا تختار على الإضافة إذا أســـندوا فاعلاً مجموعاً أو موحداً إلى اسم مكني عنه، فمن ذلك أن يقولوا: أنت ضـــاربي، ويقولون للاثنين: أنتما ضارباي، وللجميع: أنتم ضاربي.. ولا يقولون للاثـــنين: أنتما ضاربانى ولا للجميع: ضاربوني، وإنما تكون هذه النون في فعل ويفعـــل..مثل ضربوني ويضربني وضربني"، وربما غلط الشاعر، فيذهب إلى المعنى فيقول: أنت ضاربني، يتوهم أنه أراد هل تضربني، فيكون ذلك على غير صحة .. وقال آخر:

هم القائلون الخير والفاعلونه ** إذا ما خشوا من محدث الأمر معظما

و لم يقل: الفاعلوه، وهو وجه الكلام .

والشاهد عنده مثل سيبويه، وهو الجمع بين نون الجمع والإضافة إلى الضمير، وهما متفقان في ذلك.

أمـــا الرواية فهما مختلفان فيها في كلمة واحدة، وهي موطن الشاهد، فهي عـــند ســـيبويه "الآمورنه"، وعند الفراء "الفاعلونه"، ومع أنهما مختلفان في إيراد موطن الشاهد إلا أنهما متفقان في تقريره ووجه الاستشهاد به، وهذا الاختلاف

= والموشح ص: ١٤٩، والخزانة :٢/ ١٨٦، والمفصل ص:٤٤، والهمع: ٢/ ١٥٧، واللسان "حين" "طلع" "درها ".

(١) معاني القرآن ٢/٣٣٧.

لا أثر له في وزن البيت؛ لأنه استبدال كلمة بأخرى مساوية لها في عدد الحروف والحركات والسكنات، ولعله تصرف من الرواة.

أما نسبة البيت فقد أغفلاها بيد أن سيبويه علق على البيت بقوله: وزعموا أنه مصنوع .

حذف عامل المصدر وجوباً

اتفق النحويون على جواز حذف عامل المصدر غير المؤكد لدليل مقالي أو حالي، كقولنا: حجاً مبروراً، وسعياً مشكوراً، وكقولك: بل جلوساً طويلاً لمن قال: ما جلست[1] كما يحذف عامل المصدر وجوباً، إذا كان المصدر بدلاً من اللفظ بالفعل نحو قولنا: قياماً لا قعوداً، أي: لا تقعد قعوداً، وكذلك يجب حذف عامل المصدر وجوباً إذا تقدمه استفهام يقصد به التوبيخ نحو قولك : أتوانياً وقد دنا الاختبار ؟ ألعباً وقد جد الناس ؟ ألهواً وقد علاك المشيب ؟

قال سيبويه [2] : وأما ما ينتصب في الاستفهام من هذا الباب، فقولك: أقياماً يا فلان والناس قعود، وأجلوساً والناس يَعْدون، لا يريد أن يخبر أنه يجلس ولا أنه قد جلس وانقضى جلوسه، ولكنه يخبر أنه في تلك الحال في جلوس وفي قيام .. وقال جرير :

أعبداً حل في شعبي غريباً ** ألؤماً لا أبالك واغتراباً[3]

يقول: أتلؤم لؤماً وأتغترب اغتراباً؟ وحذفوا الفعلين في هذا الباب، لأنهم جعلوهما بدلاً من اللفظ بالفعل، وهو كثير في كلام العرب .

---

(١) ينظر أوضح المسالك : ٢ / ١٩٠ ، والهمع : ٢ / ١٠٥ .

(٢) الكتاب : ١ / ١١٢ .

(٣) من الوافر لجرير في ديوانه ص:٦٥٠ ، وقد تبع سيبويه في نسبته لجرير صاحب اصلاح المنطق ص:٢٢١، والأغاني: ٨/ ٢١، والجمهرة:ص: ١١٨١، والخزانة:٢/ ١٨٣، ومعجم ما استعجم ص: ٧٩٩، ٨٦١ ، والمقاصد النحوية: ٣ / ٤٩ – ٤/ ٥٠٦ .. وشرح ما يقع فيه التصحيف ص : ٣٥٧ .

والشـــاهد نصـــب"لؤماً واغتراباً لوقوعهما موقع الفعل [1]، وبالبيت نفسه استشـــهد الفـــراء فقال[2]:"والعرب تقول أثعلباً وتفر؟ كأنهم أرادوا: أترى ثعلباً وتفر، وقال بعض الشعراء :

أعـــبداً حـــل في شـــعبي غريباً ** ألؤمـــاً لا أبـــالك واغـــتراباً

يريد أتجمع اللؤم والاغتراب .

وقد تبع اتفاق سيبويه والفراء في موطن الشاهد ووجه الاستشهاد به اتفاق في رواية البيت.

أما نسبة البيت، فهما مختلفان، فسيبويه نسب البيت لجرير، بينما قال الفراء "وقال بعض الشعراء" فأبهم[3].

---

(١) الشنتمري ص : ٢١٦ .

(٢) معاني القرآن : ٢ / ٢٩٧ .

(٣) وتـــبع الفراء في عدم نسبة البيت ابن هشام في أوضح المسالك : ٢/٢٢١، ورصف المعاني ص:٥٢، والأشمرتي: ١/ ٢١٢ .

علة النصب في المفعول لأجله

يشترط في المفعول لأجله ثلاثة شروط[1]:

١ ـ أن يكون مصدراً خلافاً ليونس بن حبيب.

٢ ـ أن يكون مُفْهِماً علة.

٣ ـ اتحاده مع عامله في الوقت والفاعل .

كما يشترط في المفعول لأجله أن يكون من أفعال الباطن وشرط أبو عمر الجرمي، والمبرد والرياشي تنكيره، وجوز الجمهور تعريفه وتنكيره، وشرط الأعلم وبعض متأخري النحويين مشاركته فعله في الوقت والفاعل[2].

وهـــو لا يخلو من أن يكون مجرداً عن الألف واللام والإضافة، أو أن يكون محلى بالألف واللام، أو أن يكون مضافاً .

فإذا كان كذلك جاز فيه النصب، أو أن يجر بحرف التعليل ، لكن الأكثر فــيما تجــرد من الألف واللام والإضافة النصب نحو: ضربت ابني تأديباً، ويجوز جره، فتقول: ضربت ابني لتأديبٍ[3].

وعلة نصبه عند سيبويه أنه موقوع له وتفسير لما قبله لم كان ؟ .. قال[4]:" هذا باب ما ينتصب من المصادر لأنه عذر لوقوع الأمر فانتصب، لأنه موقوع له، ولأنه تفسير لما قبله لم كان ؟ وليس بصفةٍ لما قبله ولا منه ، فانتصب كما انتصب

---

(١) شرح ابن عقيل :١/٥٧٤.

(٢) ينظر شرح الكافية للرضى: ١/١٩٣، وابن يعيش: ٢/ ٥٤، والهمع: ١/ ١٩٤، والخزانة: ٣/ ١١٤.

(٣) شرح ابن عقيل : ١ / ٥٧٥ .

(٤) الكتاب : ١ / ٣٦٧ – ٣٦٨ .

الدرهـــم في قولـــك : عشرون درهماً ، وذلك قولك: فعلت ذاك حذار الشر ، وفعـــلت ذلك مخافة فلان ، وادخار فلان.. وقال الشاعر وهو حاتم بن عبد الله الطائي :

واغفـــر عوراء الكريم ادخاره ** واعرض عن شتم اللئيم تكرماً (١)

فهذا كله ينتصب لأنه مفعول له، كأنه قيل له: لم فعلت كذا وكذا؟ فقال: لكذا وكذا، ولكنه لما طرح اللام عمل فيه ما قبله .

وشاهد سيبويه في نصب "أدخاره"و "تكرماً" على المفعول لأجله، والتقدير: لادخاره، وللتكرم، فحذف حرف الجر ووصل الفعل فنصب(٢) .

أمـــا الفراء، فيرى أن المفعول لأجله منصوب بالفعل الذي قبله، سواء كان الفعل لازماً أو متعدياً، لأن الفعل يحتاج إليه كاحتياجه إلى الظرف، فكما حذف حـــرف الجـــر، يحـــذف ههنا، وينتصب بالفعل اللازم، كما تنتصب الأحوال نحو:ذهب زيد ماشياً ، أو قام زيد خطيباً .

ولست أستحب ما ذهب إليه بعضهم أن الفراء لا يعترف بالمفعول لأجله ، ويجعلـــه في مصـــاف المنصوبات على نزع الخافض، ذلك أن الفراء صرح بأن المفعول لأجله ليس منصوباً بترع الخافض ، وإنما بالفعل الذي قبله ، قال (٣): عند

---

(١) من الطويل لحاتم الطائي في ديوانه ص: ٢٢٤، والخزانة: ٣/ ١٢٢، وشرح المفصل: ٢/ ٥٤، واللسان (عور) ، والهمع ص : ١٤١ ، وبلا نسبة في أسرار العربية ص : ١٨٧ ، وشرح ابن عقيل : ١/ ٥٧٨ ، والمقتضب : ٢ / ٣٤٨ .

(٢) الشنتمري ص : ٢٢٧ .

(٣) معاني القرآن : ٢ / ٥ .

قوـــله تعالى: ﴿ **يجعلون أصابعهم في آذانهم من الصواعق حذر الموت** ﴾[1]، ألا ترى أن "من" تحسن في الحذر، فإذا ألقيت انتصب بالفعل لا بإلقاء " من " كقول الشاعر :

واغفر عوراء الكريم اصطناعه ** واعـــرض عن ذات اللئيم تكرماً

وهذا نص في محل الخلاف .

وهو بهذا يتفق مع سيبويه في أن المفعول له منصوب بالفعل المتقدم، بيد أن الفراء يجعله قريباً من الظرف .

أما علة النصب عند سيبويه ، فهي كونه مفسراً لما قبله كالتمييز، فهو على ذلك كقولك: لم ضربت ابنك ؟ فتقول: تأديباً .

أما رواية البيت ، فقد اختلف فيها الرجلان في موضعين :

الأول:"ادخاره" عند سيبويه ، ويقابلها "اصطناعه" عند الفراء .

الثاني :"شتم اللئيم" عند سيبويه ، يقابلها : "ذات اللئيم " عند الفراء .

ورواية سيبويه هي المشهورة في كتب النحو ، وبها اعتد صاحب الديوان .

أما نسبة البيت فقد نسبه سيبويه إلى حاتم الطائي ، و لم ينسبه الفراء لأحد .

(١) سورة البقرة : آية : ١٩ .

جواز تعدد خبر المبتدأ

قال سيبويه [1] "هذا باب ما يجوز فيه الرفع مما ينتصب في المعرفة، وذلك قولك: هذا عبد الله منطلق ، حدثنا بذلك يونس وأبو الخطاب، عمن يوثق من العرب ، وزعم الخليل-رحمه الله - أن رفعه يكون على وجهين :

فالوجه الأول : أنك حين قلت هذا عبد الله، أضمرت هذا أو هو، كأنك قلت هذا منطلق أو هو منطلق ..والوجه الآخر: أن تجعلها جميعاً خبراً لهذا..قال : سمعنا ممن يروي هذا الشعر من العرب يرفعه:

من يك ذا بتٍّ فهذا بتي ** مقيظ مصيف مشتي [2]

والشاهد في البيت رفع "مقيظ" وما بعده على الخبر بعد الخبر ، كما تقول: هذا زيد منطلق مبتسم، ويجوز رفعه على البدل أيضاً أو على مبتدأ مضمر [3].

وقال الفراء[4] " قوله:﴿ **وذلكم ظنكم الذي ظننتم بربكم** ﴾[5] ذلكم في موضع رفع بالظن وجعلت "أرداكم" في موضع نصب، كأنك قلت: ذلكم

---

(١) الكتاب: ٢/ ٨٣ .

(٢) من الرجز لرؤبة في ملحق ديوانه ص : ١٨٩ ، والدرر : ٢/ ٣٣ ، والمقاصد النحوية : ١/ ٥٦١، وبلا نسبة في الإنصاف : ٢/ ٧٢٥ ، وشرح الأشموني:١/٢٠٦ ، وشرح ابن عقيل ص: ١٣٢، وشرح المفصل:١/ ٩٩ ، والهمع:١/ ١٠٨، ٢/ ٦٧ .

(٣) الشنتمري : ٢٧٢ .

(٤) معاني القرآن : ٣ / ١٦ .

(٥) سورة فصلت : آية : ٢٣ .

ظنكم مُرْدياً لكم..،وفي قراءة عبد الله:﴿ **أألد وأنا عجوز وهذا بعلي شيخ** ﴾(١) وفي ق : ﴿ **هذا ما لدي عتيد** ﴾(٢) .

كـــل هـــذا على الاستئناف، ولو نويت الأصل كان نصباً، قال: وأنشدني بعضهم:

مـــن يـــك ذابـــت فهذا بتي ** مقيِّـــظٌ مصـــيِّفٌ مشـــتِّي

جمعته من نعجات ست

والواقع أنه لا رأي صريح ينسب إلى سيبويه، وما ذكره سيبويه هو حكاية عن شيخه الخليل، لكن عدم تعقيبه على إعرابات شيخه يدل على موافقته، وبهذا يكون الفراء متفقاً مع ما حكاه سيبويه عن الخليل في موطن الشاهد، وهما متفقان في أن الأصل في المرفوع النصب على الحال.

كمـــا اتفق الرجلان في رواية البيت ، ولم ينسب البيت لأحد الشعراء عند أي منهما .

(١) سورة هود : آية : ٧٢ .

(٢) سورة ق : آية : ٢٣ .

استعمال ـ من ـ الموصولة نكرة موصوفة

من استعمالات " من " أنها تكون نكرة موصوفة(١).

قال سيبويه (٢) :"وقال الخليل -رحمه الله-:إن شئت جعلت "من" بمنزلة إنسان، وجعلت "ما" بمنزلة شيء نكرتين ، وزعم أن هذا البيت عنده مثل ذلك، وهو قول الأنصاري :

فكفى بنا فضلاً على من غيرنا ** حُبُّ النبِّي محمدٍ إيّانا (٣)

ومثل ذلك قول الفرزدق :

إني وإياك إذا حلّت بأرحلنا ** كمن بواديه بعد المحْل ممطور (٤)

وقال الفراء (٥):"وربما جعلوه اسماً، وهي في مذهب الصلة، فيجوز فيما بعدها الرفع على أنه صلة، والخفض على اتباع الصلة لما قبلها ، كقول الشاعر:

---

(١) المغني ص : ٤٣٢ .

(٢) الكتاب : ٢ / ١٠٥ – ١٠٦ .

(٣) البيت من الأبيات التي اضطرب النسابون في عزوها ، فسيبويه نسبه للأنصاري هكذا دون تحديد ، ولعل شهرة كعب بن مالك الأنصاري بمكان مما جعل سيبويه يذكره منسوباً إليهم ، وأثبته صاحب الديوان لكعب بن مالك الأنصاري ص : ٢٨٩ ، وفعل ذلك ابن السيرافي في شرحه أبيات سيبويه ص : ٣٧٩ ، وابن الشجري في أماليه : ٢ / ١٦٩ ، والبغدادي في الخزانة: ٢/ ٤٥٤، ونسب لحسان بن ثابت في موضع آخر من أمالي ابن الشجري: ١٣٢/٢، تبعاً لنسبة الفراء في معانيه: ١/ ٢١، ونسب لعبد الله بن رواحه في الدرر: ٧٠/١، وهو بلا نسبة في مجالس ثعلب: ٣٣٠، وسر صناعة الإعراب:١/ ٥٢ ، والهمع للسيوطي : ١ / ٩٢.

(٤) البيت من البسيط ينظر : الأغفال لأبي علي : ١ / ٢٧٠ ، وأمالي ابن الشجري : ٢ / ٣١٢ ، والخزانة : ٢ / ٥٤٧ .

(٥) معاني القرآن : ١ / ٢٤٤ – ٢٤٥ .

فكفى بنا فضلاً على من غيرنا ** حبُّ النبي محمد إيانا

وترفع "غير" إذا جعلت صلة بإضمار "هو" وتخفض على الأتباع لـ"من".

وقال الفرزدق :

إني وإياك إن بلّغن أرحلنا ** كمن بواديه بعد المحْل ممطور

والشاهد في البيت الأول حمل "غير" على "من"، نعتاً لها ؛ لأنها نكرة مبهمة، فوصفت بما بعدها وصفاً لازماً يكون لها كالصلة ، والتقدير على قومٍ غيرنا، ورفع "غير" جائز على أن تكون "من" موصولة ، ويحذف الراجع عليها من الصلة، والتقدير: على من هو غيرنا [١].

أما بيت الفرزدق ، فالشاهد فيه جرى "ممطور" على "من" نعتاً لها ، والقول فيه كالقول في الذي قبله[٢].

وكلام الفراء يُفَصِّل مجمل كلام سيبويه ، ورأيهما في المسألة متفق .

أما نسبة البيت الأول، فقد أجمل سيبويه ، فنسبه للأنصاري، ولعل السبب في ذلك هو الخلاف في نسبة البيت، فقيل لحسان بن ثابت، وقيل لكعب بن مالك، وقيل لعبد الله بن رواحه.. أما الفراء، فلم ينسب البيت لأحد ، وهما متفقان في رواية البيت.

أما البيت الثاني، فهو منسوب للفرزدق عندهما، إلا أن رواية البيت فيها اختلاف في الشطر الأول ، فعند سيبويه ".. إذ حلت بأرحلنا ".. وعند الفراء ".. إن بلغن أرحلنا " .. ورواية الفراء هي المثبتة في ديوان الشاعر[٣].

(١) السنتمري : ص : ٢٨٠ .

(٢) السابق : ص : ٢٨٠ .

(٣) ينظر ديوان الفرزدق:ص: ٢٦٣ .

تحول الصفة إلى حال

تتبع الصفة الموصوف في الإفراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث والرفع والنصب والجر، والتعريف والتنكير، إذا تقدم الموصوف وتأخرت الصفة، وذلك الشرط حدٌ فاصل بين بقائها صفة، وتحولها إلى حال، ذلك أنها متى تقدمت على الموصوف، تحولت إلى حال، وذلك قولنا: هذا رجل قائم، فرجل خبر المبتدأ ، وقائم صفة للرجل.. فإذا غيرنا ترتيب الجملة ، فقدمنا "قائم" على "رجل" تحولت من صفة إلى حال، وذلك إذا قلنا: هذا قائماً رجل، فقائماً حال من رجل[1] وعندئذ يكون صاحب الحال نكرة ، وهو مرفوع بالابتداء[2] ، وقد سوّغ مجئ الحال منه التقديم .

ومن شواهد سيبويه في ذلك قول كثيّر:

لمية موحشاً طلل ....[3]

قال[4]:"وهذا كلام أكثر ما يكون في الشعر، وأقل ما يكون في الكلام".

---

(١) ينظر الكتاب : ٢ / ١٢٢ ، ومعاني القرآن للفراء : ١ / ١٦٨.

(٢) المغني: ص ٨٦٥ ، .

(٣) تتمته : ...... يلوح كأنه خلل وهو مجزوء الوافر لكثير عزة في ديوانه ص : ٥٠٦ ، وشرح التصريح : ١/ ٣٧٥ ، وشرح شواهد المغني: ١/ ٢٤٩، واللسان "وحش " وبلا نسبة في أوضح المسالك: ٢/٣١٠، والخصائص: ٢/٤٩٢، وشرح الأشمون : ١/ ٢٤٧ ، والقطر : ص: ٢٣٦ ، والمغني : ص : ١١٨ – ٥٧١ – ٨٦٥ .

(٤) الكتاب: ٢/١٢٤.

وبالبيت نفسه استشهد الفراء في معرض تعليقه على قوله تعالى: ﴿فشربوا منه إلا قليلاً منهم ﴾[1] قال[2] :" المعنى: لمية طلل موحش فصلح رفعه لأنه أتبع الطلل، فلما قدم لم يجز أن يتبع الطلل وهو قبله".

والشاهد في البيت تقديم "موحش"على "الطلل" ونصبه على الحال، وكان أصله صفة لطلل، فتقدمت على الموصوف ، فصارت حالاً [3] وهذا موضع اتفاق بين سيبويه والفراء، كما أن الرواية بينهما موضع اتفاق أيضاً، إلا أن سيبويه أورد الشطر الأول فقط، وفيه موضع الشاهد .. أما الفراء، فقد أورد البيت كاملاً وتتمته :" يلوح كأنه خلل".

وقد نسب سيبويه البيت لكثيرة عزة ، و لم ينسبه الفراء لأحد .

ويبقى القول إن هذا الاستخدام كثير في الشعر، قليل في كلام العرب، كما نص على ذلك سيبويه.

(١) سورة البقرة : آية :٢٤٩ .
(٢) معاني القرآن : ١ / ١٦٨ .
(٣) الشنتمري : ص : ٢٨٤ .

إلحاق الهاء بالمنادى المرخم

لا يخــلو المنادى من أن يكون مؤنثاً بالهاء أو لا، فإن كان مؤنثاً بالهاء جاز ترخــيمه مطلقاً، أي سواء كان علماً كــ " فاطمة" أو غير علم كــ "جارية" زائــداً عــلى ثلاثة أحرف كما مُثِّل أو غير زائد على ثلاثة أحرف كــ "شاة"، فتقول:"يا فاطم، ويا جاري، ويا شا " بحذف تاء التأنيث للترخيم(١).

قال سيبويه (٢):"وزعم الخليل - رحمه الله - أن قولهم: يا طلحة أقبل، يشبه يــا تيم تيم عدى من قبل أنهم قد علموا أنهم لو لم يجيئوا بالهاء لكان آخر الاسم مفتوحاً ، فلما ألحقوا الهاء تركوا الاسم على حاله التي كان عليها قبل أن يلحقوا الهاء ، وقال النابغة الذبياني:

كــليني لهــم يا أميمة ناصب ** ولـيــل أقاسيه بطيء الكواكب(٣)

والشــاهد عند سيبويه، إقحام الهاء بعد حذفها للترخيم ضرورة، والقياس البــناء عــلى الضم، وجاز الحذف والإقحام، لأن النداء كثير الاستعمال محتمل للتغيير(٤).

وقد أورد الفراء الشاهد عند تعليقه على قوله تعالى :**﴿يا أبت ﴾ ...الآية**(٥).

---

(١) شرح ابن المفصل : ٢ / ٢٨٩ .

(٢) الكتاب : ٢ / ٢٠٧ .

(٣) مــن الطويل للنابغة الذبياني في ديوانه ص : ٤٠، وشرح أبيات سيبويه : ٤٤٥/١، واللسان "نصب"، والجمهرة ص :٣٥٠ – ٩٨٢، وشرح الأشموني:٤٦٩/٢، وشرح المفصل:١٠٧/٢.

(٤) الشنتمري : ص : ٣١٦ .

(٥) سورة يوسف : آية : ٤.

فقال [1] :"وقوله: يا أبت لا تقف عليها بالهاء وأنت خافض لها في الوصل.. ولـــو قيل: يا أبت لجاز الوقوف عليها بالهاء من جهة ، و لم يجزمن أخرى، فأما جواز الوقوف على الهاء، فأن تجعل الفتحة فيها من النداء وتنوي أن تصلها بألف الندبة، فكأنه كقول الشاعر:

كليني لهم يا أميمة ناصب ** ....

وهـــنا يـــتفق سيبويه والفراء في الشاهد ووجه الاستشهاد، كما يتفقان في روايـــة البيت، وإن كان الفراء اكتفى بإيراد الشطر الأول فقط الذي فيه موضع الشاهد .

وقد نسب سيبويه البيت للنابغة الذبياني ، و لم ينسبه الفراء لأحد .

(١) معاني القرآن : ٢ / ٣٢ .

تنوين المعطوف على اسم ـ لا ـ

اختصت "لا"من بين أدوات النفي أنها تكون عاملة عمل "إن"، وذلك إن أريد بها نفي الجنس على سبيل التنصيص، وتسمى -حينئذ- تبرئة [(١)] .

وتخالف "لا" النافية للجنس "إنّ" من عدة وجوه منها: أن اسمها إذا لم يكن عاملاً، فإنه يبنى على ما ينصب به لو كان معرباً ، فيبنى على الفتح في نحو : "لا رجل"، وعلى الياء في نحو "لا رجلين" وعلى الكسرة في نحو "لا مسلمات" [(٢)].

ومع أن اسم "لا" المفرد مبني كما تقدم، فقد أجاز النحاة في المعطوف على ذلك الاسم أن يكون منوناً، قال سيبويه [(٣)] :"وتقول: لا غلام وجارية فيها، لأن "لا" إنما تجعل وما تعمل فيه اسماً واحداً إذا كانت إلى جنب الاسم، فكما لا يجوز أن تفصل خمسة من عشرة، كذلك لم يستقم هذا، لأنه مشبه به ، فإذا فارقه جرى على الأصل ، قال الشاعر:

فـلا أب وابناً مثل مروان وابنه ** إذا هـو بالمجد ارتدى وتأزرا [(٤)]

وقد ناقش الفراء هذه القضية عند تعليقه على قوله تعالى:﴿ **فلا رفث ولا فسوق ولا جدال**﴾ [(٥)] قال[(٦)] :"ولو نصب الفسوق والجدال بالنون[(٧)]لجاز ذلك

(١) ينظر: المغني: ص : ٣١٣.
(٢) المغني ص: ٣١٣.
(٣) الكتاب: ٢/ ٢٨٤، ٢٨٥ .
(٤) البيت من الطويل وفي نسبته اضطراب فقد نسب إلى الفرزدق في شرح شواهد الكشاف ص ١١٣ ونسب لكميت بن معروف وقبل الكميت الأسدي .
(٥) سورة البقرة : آية :١٩٧ .
(٦) معاني القرآن : ١ / ١٢٠ .
(٧) يعني التنوين .

في غير القرآن، لأن العرب إذا بدأت بالتبرئة [1] فنصبوها لم تنصب بنون[2]، فإن عطفوا عليها بـ "لا" كان فيها وجهان: إن شئت جعلت "لا" معلقة يجوز حذفها فنصبت على هذه النية بالنون، لأن "لا" في معنى صلة، وإن نويت بها الابتداء كانت كصاحبتها، و لم تكن معلقة فتنصب بلا نون .. كما قال الآخر :

فلا أب وابناً مثل مروان وابنه ** إذا هو بالمجد ارتدى وتأزرا

والشاهد في البيت عطف "ابن" مع تنوينه على اسم "لا" لأن المعطوف لا يجعل مع ما بعده بمنزلة اسم واحد ، لأنهما مع حرف العطف ثلاثة أشياء ، والثلاثة لا تجعل اسماً واحداً [3] .

وقد اتفق سيبويه والفراء في موضع الشاهد، وعدم نسبة البيت لأحد الشعراء، كما اتفقا في رواية البيت، ولعلهما اتفقا في إهمال نسبة البيت نظراً للاضطراب الذي سبق ذكره في تخريج البيت .

---

(١) المقصود لا النافية للجنس .

(٢) أي أن اسمها يكون مبنياً على ما ينصب به .

(٣) الشنتمري : ص : ٣٤٥ .

العطف على موضع اسم - لا -

الأصــل في العطف أن يتفق المعطوف والمعطوف عليه في الوجه الإعرابي، رفعاً ونصباً وجراً وجزماً.

وممــا يخرج عن ذلك الأصل أن يعطف على مكان المعطوف عليه بعد أن تغير حركته الإعرابية، بدخول أحد العوامل عليه، ومن ذلك العطف على مكان اســم لا النافية للجنس، فالأصل فيه الرفع لأنه مبتدأ، فإذا دخلت عليه "لا" بني عــلى ما ينصب به، فإذا عطف عليه اسم آخر جاز لك العطف على اللفظ أو الموضــع. وقد عقد سيبويه لذلك باباً سماه "باب ما جرى على موضع المنفي لا على الحرف الذي عمل في المنفي"[1].. واستشهد لذلك بقول رجل من مذحج:

هــذا لعمــركم الصّغار بعينه ** * ** لا أم لي إن كــان ذاك ولا أب[2]

---

(١) ينظر الكتاب ص : ٢ / ٢٩١ .

(٢) البيت من الكامل وهو من اكثر الشواهد النحوية المختلف في قائلها.. فعلى الرغم من شهرته وسعت الاستدلال به إلا أنه لقيط لا أب له ينسب إليه، فقد اضطرب النسابون في النسبة أيما اضطراب ، والعجيب أن بعض النسابين قد ينسبه لأكثر من شاعر في آن واحد ، وهذا يفسر لنا تعميم سيبويه في نسبته ، وإغفال الفراء عزوه. . فقد نسبه سيبويه لرجل من مذحج هكذا على وجه التعميم ، فحصره في شعراء هذه القبيلة، وتبعه في ذلك ابن يعيش في شرح المفصل: ١١٠/٢ .. ونسبه صاحب الخزانة : ١ / ٢٤٣ ، لضمرة بن جابر ، ونسبه العيني على جهة الشــك إلى المهــني بــن أحمر أو زرافة الباهلي : ٢ / ٣٣٩ ، وهكذا فعل صاحب المؤتلف والمختلف ص : ٤٥ ، وصاحب اللسان في مادة "حيس" .. ونسبه ابن الشجري في حماسته : ١/ ٢٥٦ لهمــام بن مرة ، ونسبه البحتري في حماسته ص : ٧٨ على الشك لعامر بن جوين الطــائي أو مــنفذ بن مرة الكناني .. ونسبه صاحب الدرر لكثير من الشعراء السابقين: ٢/ ١٩٨، وهكذا فعل السيوطي ص: ٣١١، وهو بلا نسبه في أصول ابن السراج:١/ ٣٠٧،=

ثم قـــال[1] :" فزعم الخليل أن هذا يجري على الموضع لا على الحرف الذي عمـــل في الاسم. ومن ذلك أيضاً قول العرب: لا مال له قليل ولا كثير، رفعوه على الموضع، ومثل ذلك أيضاً قول العرب : لا مثله أحد ، ولا كزيد أحد ، وإن شئت حملت الكلام على "لا" فتنصب .

وقـــال الفراء [2] :"وإن شئت رفعت بعض التبرئة، ونصبت بعضاً "..ومن شواهده في ذلك قول الشاعر :

ذاكم - وجدكم - الصغار بعينه ** لا أم لي إن كـــــان ذاك ولا اب

والشاهد في البيت قوله :"ولا أب" فقد عطف "أب" على موضع "أم" المبني على الفتح لفظاً ومكانه قبل دخول لا الرفع،ولو نصب حملاً على اللفظ لجاز[3].

وقد اتفق موضع الشاهد عند سيبويه والفراء، ونسب سيبويه البيت لرجل من مذحج، بينما أغفله الفراء من النسبة .

أما رواية البيت فهي مختلفة في كلمتين، فقد روى سيبويه صدر البيت "هذا لعمركم"، بينما رواه الفراء "ذاكم وجدكم" وأثر هذا الخلاف عروضياً يتمثل في أن صـــدر الـــبيت ذو تفعيلة صحيحة على رواية سيبويه ، بينما في رواية الفراء مضمرة.

= والموجـــز له: ص: ٥٣، والحجة لأبي علي: ١/ ١٤١، والأغفال: ٢/ ٦٩٦، والإيضاح: ٢٤١، وبعض شرَّاح الألفية كشرح ابن عقيل:٣٤١/١، وشرح الأشموني : ٢/ ٩.

(١) الكتاب : ٢ / ٢٩٢ .

(٢) معاني القرآن : ١ / ١٢١ .

(٣) الشنتمري : ص : ٣٤٧ .

بناء ـ حين ـ على الفتح

حـــين من الظروف المبهمة التي يجوز إضافتها إلى الجمل، فإذا أضيفت إلى الجمل، فإنها تكون مبنية جوازاً لا وجوباً [١].

ومذهـــب البصريين أنها لا تضاف إلا إلى مبني من الأفعال، أما الكوفيون فيجوزون إضافتها إلى المعرب أيضاً[٢].

قال سيبويه [٣] :"وزعموا أن ناساً من العرب ينصبون هذا الذي في موضع الـــرفع، فقال الخليل –رحمه الله– :هذا كنصب يومئذ في كل موضع..وكما قال النابغة[٤]:

على حين عاتبت المشيب على الصبا ** وقلت ألـــمَّا أصحُ والشيبُ وازعُ

كأنه جعل "حين" و"عاتبت" اسماً واحداً .

ومقصود سيبويه بقوله :"كنصب يومئذ في كل موضع"، البناء، فقد عرف عن بعض القدماء استخدامهم لمصطلح "النصب بلا تنوين". يعنون به البناء على الفتح.

قال سيبويه [٥] :"لا" تعمل فيما بعدها فتنصبه بلا تنوين".

---

(١) الهمع : ٣/ ٢٢٩ –٢٣٢.

(٢) ينظر إملاء ما من به الرحمن: ١/ ٢٣٤، والبحر : ٤/ ٦٧ ، والهمع : ٣/ ٢٢٩.

(٣) الكتاب: ٢/ ٣٣٠، وقد تابع سيبويه في نسبته للنابغة صاحب.

(٤) مـــن الطويل، للنابغة الذبياني في ديوانه ص:٣٢٠، الأضـــداد :١٥١، والجمهرة ص: ١٣١، وســـر الصناعة:٥٠٦/٢، وشـــرح التصـــريح: ٤٢/٢، والإنصاف: ١/ ٢٥٢، والمقرب: ١/ ٢٩٠ – ٢/ ٥١٦ ، والمنصف: ١/ ٥٨ ، والهمع : ١ / ٢١٨ .

(٥) الكتاب: ٢ / ٢٧٤ .

وقال الأخفش[1]:"وقال:﴿**لا ريب فيه هدى للمتقين**﴾[2]، وقال:﴿**فلا إثم عليه**﴾[3] فنصبهما بغير تنوين.

وقال المبرد [4] :"اعلم أن "لا" إذا وقعت على نكرة نصبتها بغير تنوين".

والشـــاهد عند سيبويه بناء حين على الفتح لإضافتها إلى مبنى غير متمكن، وإعراها جائز على الأصل[5] .

وقـــد أورد الفراء هذا الشاهد عند تعليقه على قوله تعالى:﴿**هذا يوم ينفع الصادقين صدقهم**﴾[6]، ترفع اليوم بهذا ، ويجوز أن تنصبه، لأنه مضاف إلى غير اسم كما قالت العرب: مضى يومئذ بما فيه، ويفعلون ذلك في موضع الخفض... . ويجوز خفضه في موضع الخفض، كما جاز رفعه في موضع الرفع، وما أضيف إلى كلام ليس فيه مخفوض فافعل به ما فعلت في هذا ، كقول الشاعر[7]:

على حين عاتبت المشيبَ على الصبا ** وقـــلت ألَّما تصحُ والشيبُ وازعُ

وسيبويه والفراء متفقان في موضع الشاهد ووجه دلالته، كما أنهما متفقان في رواية البيت، إلا أن سيبويه روى البيت بصيغة المتكلم، فجاء الفعل "أصح"،

---

(١) معاني القرآن: ١/ ١٧٤ .

(٢) سورة البقرة: أية : ٢ .

(٣) سورة البقرة: آية : ١٧٣ .

(٤) المقتضب: ٤/ ٣٥٧ .

(٥) الشنتمري ص : ٣٦٦ .

(٦) سورة المائدة : آية : ١١٩ .

(٧) المغني ص : ٤٣٢ .

والفراء رواه بصيغة الخطاب، فجاء الفعل "تصح"، وقد نسب سيبويه البيت للنابغة، و لم ينسبه الفراء لأحد.

الإبدال في الاستثناء المنقطع

إذا كـــان الاستثناء بإلا تاماً موجباً، فإما أن يكون متصلاً أو منقطعاً ، فإن كـــان متصلاً جاز في المستثنى أن يعرب إعراب المستثنى منه، على أن يكون بدلاً منه بدل بعض من كل، أو النصب على أصل الاستثناء .

وإن كان منقطعاً ، فالحجازيون يوجبون نصبه نحو:ما فيها أحد إلا حماراً، والتميميون يجيزون الإبدال ويختارون النصب[1].

قـــال سيبويه [2] رحمه الله :" وأما بنو تميم فيقولون: لا أحد فيها إلا حمارٌ، أرادوا ليس فيها إلا حمار ، ولكنه ذكر أحد توكيدا لأن يعلم أن ليس فيها آدمي ، ثم أبدل فكأنه قال: ليس فيها إلا حمار، وإن شئت جعلته إنسانها[3] .... وعلى هذا أنشد بنو تميم قول النابغة الذبياني:

يـــا دار ميـــة بالعلياء فالسند ** أقـــوت وطـــال عليها سالف الأبد

وقفـــت فيها أصيلاناً أسائلها ** عيـــت جوابـــاً وما بالربع من أحد

إلا أواريُّ لأيـــاً مـــا أبيـــنها ** والنوى كالحوض بالمظلومة الجلد [4]

وأهل الحجاز ينصبون ، ومثل ذلك قوله :

---

(١) ينظر الكتاب: ٣١٩/٢، وشرح ابن عقيل:١/ ٥٩٩ ، وأوضح المسالك:٢/ ٢٢٦، وشذور الذهب: ص : ٣٤٣.

(٢) الكتاب : ٢/ ٣١٩ – ٣٢٠ – ٢٢١ – ٢٢٢.

(٣) أي نزلته مترلة العاقل على سبيل المجاز .

(٤) الأبيـــات من البسيط في ديوان النابغة الذبياني ص: ١٤، والأغاني:١١/ ٢٧ ، والمحتسب: ١/ ٢٥١، واللسان "قصد"، وبلا نسبة في أوضح المسالك: ٤/ ٩٢ ، ورصف المباني ص: ٤٥٢ ، وشرح الأشموني : ٢/ ٤٩٣ ، وشرح التصريح: ١٤٠/١.

وبــــلدة ليــــس فيهـــا أنيـــسُ * * إلا اليعـــــافيرُ وإلا العيـــــسُ [1]

وقال الفراء [2]:" فإذا قلت:ما فيها أحد إلا كلباً وحماراً، نصبت لأنها منقطعة مما قبل إلا، إذ لم تكن من جنسه ..وقد يجوز الرفع فيها، كما أن المختلف في الجنس قد يتبع فيه ما بعد إلا ما قبل إلا كما قال الشاعر:

وبـــلد ليـــس بـــه أنيـــس * * إلا اليعـــافير وإلا العيـــس

.. وأنشد بيت النابغة :

*** ... وما بالربع من أحد ***

*** إلا أواريّ ما إن لا أبنيها ***

جمـــع في هذا البيت بين ثلاثة أحرف من حروف الجحد: لا، وإن، وما، والنصب في هذا النوع المختلف من كلام أهل الحجاز، والاتباع من كلام تميم" .

والمـــتأمل في النصين يجد التطابق بينهما كبيراً، فالشاهد في أبيات النابغة في قولـــه :" إلا أوارى" بالنصــــب على الاستثناء المنقطع لأنها من غير المستثنى منه، والرفع جائز على البدل من الموضع، والتقدير: وما بالربع من أحد إلا الأواريُّ، على أن يجعل من جنس المستثنى اتساعاً ومجازاً [3] .

---

(١) من الرجز لجران العود في ديوانه ص : ٩٧ ، والخزانة:١٠/ ١٥، وشرح التصريح "١/ ٣٥٣، وشـــرح المفصــل : ٢/ ١١٧، ٣/ ٢٧ ، ٧/ ٢١ ، وبـــلا نسبة في الإنصاف: ١/ ٢٧١ ، وأوضح المسالك: ٢/ ٢٦١ ، والمقتضب: ٢/ ٣١٩ ، ٣٤٧ ، ١١٤ ، والهمع: ١/ ٢٢٥ .

(٢) معاني القرآن : ١ / ٤٧٩ – ٤٨٠ .

(٣) الشنتمري : ص : ٣٥٨ .

أمـــا بيـــت جران العود، فالشاهد فيه رفع "اليعاقير" و "العيس" بدلاً من الأنيس على الاتساع والمجاز[1].

وبيت النابغة منسوب له من قبل سيبويه والفراء، أما الشاهد الآخر، فليس منسوباً لصاحبه عند أي منهما ، وهذه ظاهرة تطابق أيضاً .

أمـــا الخلاف بينهما فيكمن في الرواية، فقد روى سيبويه بيت النابغة :"إلا وارى لأياً ما أبينها".. بينما رواه الفراء :"إلا أوارى ما إن لا أبينها"، وعلق على تتابع أحرف النفي فيه .. ورواية سيبويه هي المشهورة في كتب الشواهد ودواوين الأدب .

كما وقع الخلاف بينهما في رواية الشاهد الآخر، فرواه سيبويه "وبلدة ليس بهـــا .." بيـــنما رواه الفـــراء "وبلد ليس به .."، فسيبويه بتأنيث البلدة، والفراء بالتذكير .

(١) السابق : ص : ٣٥٩ .

بناء - غير- على الفتح

الأصـــــل في "غير" أن يوصف بها إما نكرة، نحو قوله تعالى:﴿**صالحاً غير الذي كنا نعمل**﴾[1] أو معرفة نحو قوله تعالى:﴿ **غير المغضوب عليهم** ﴾[2]، فإن موصوفها "الذين"وهم جنس لا قوم بأعيانهم [3].

وقد تخرج "غير" عن الصفة ، وتُضَمَّنُ معنى " إلا " فيستثنى بها اسم مجرور بإضافتها إليه ، اما هي فتعرب بما يستحقه المستثنى بإلا في ذلك الكلام [4] .

وبعض بني أسد وقضاعة إذا كانت "غير" في معنى "إلا" يجعلونها منصوبة تم الكلام قبلها أم لم يتم ، فيقولون : ما جاءني غَيرك ، وما أتاني أحد غيرَك [5] .

وقد تبنى "غير"على الفتح وموقعها الرفع ..قال سيبويه [6] : "والحجة على أن هـــذا في موضع رفع أن أبا الخطاب حدثنا أنه سمع من العرب الموثوق بهم من ينشد هذا البيت رفعاً للكناني:

لم يمنع الشَّرْبَ منها غيرُ أن نطقت ** حمامـــةٌ في غصون ذاتِ أوْقال [7]

(١) سورة فاطر : آية : ٣٧ .
(٢) سورة الفاتحة : آية : ٧ .
(٣) أوضح المسالك : ٢ / ٢٤٢ .
(٤) السابق: ٢ / ٢٤٢ .
(٥) معاني القرآن للفراء: ١ / ٣٨٣ .
(٦) الكتاب: ٢ / ٣٢٩ .
(٧) مـــن البسيط، وهو لأبي قيس بن الأسلت في ديوانه ص:٨٥ ، ونسبته إليه موثقة من طريق صـــاحب الديوان ، والجمهرة ص: ١٣١٦، والخزانة: ٣ /٤٠٦– ٤٠٧، والدرر: ٢/١٥٠، ولأبي قيس بن رفاعة في شرح أبيات سيبويه: ٢/١٨٠، وشرح شواهد المغني:١/ ٤٥٨، =

وزعمـــوا أن ناساً من العرب ينصبون ، هذا الذي في موضع الرفع، فقال الخليل -رحمه الله-: هذا كنصب بعضهم يومئذ في كل موضع ، فكذلك "غير أن نطقت".

قـــال الشـــنتمري [1] : "الشـــاهد بناء" غير "على الفتح لإضافتها إلى غير مـــتمكن، وإن كانت في موضع رفع ، وذلك أنَّ " أنْ "حرف يوصل بالفعل ، وإنما تؤولت اسماً مع ما بعدها من صلتها لأنها دلت على المصدر، ونابت منابه في المعـــنى ، فلما أضيفت "غير" إليها مع لزومها للإضافة بنيت معها، وإعرابها على الأصل جائز حسن .

وقد أورد الفراء الشاهد السابق عند حديثه عن قوله تعالى: **﴿ما لكم من إله غيره ﴾**[2] فقال[3]:"تجعل" غير "نعتاً للملائكة ، وقد تُرفع تُجعل تابعاً للتأويل في إله، ألا ترى أن الإله لو نزعت منه"من" كان رفعاً، وقد قريء بالوجهين، وبعض بني أسد وقضاعة، إذا كانت "غير" في معنى "إلا" نصبوها ، تم الكلام قبلها أو لم يتم ... وأنشدني المفضل :

لم يمنع الشرب منها غير أن هتفت ** حمامـــة مـــن سحوق ذات أوقال

وعلى هذا فسيبويه والفراء متفقان على موطن الشاهد ووجه الاستشهاد به، وهو بناء "غير" على الفتح عند بعض العرب في كل الحالات، إلا أن سيبويه أورد

= وشـــرح المفصـــل: ٣/٨٠، وللشـــماخي في الأحاجي النحوية ص: ٦٦، وبلا نسبة في الإنصاف: ١/٢٨٧.

(١) تحصيل عين الذهب: ص : ٣٦٦ .

(٢) سورة الأعراف : آية : ٥٩ .

(٣) معاني القرآن : ١ / ٣٨٣ .

في الشاهد روايتين: الأولى على الأصل وهي الرفع .. والثانية: البناء على الفتح ، وهذا ما اتفق فيه الرجلان.

غير أنهما مختلفان في تعليل البناء ، فسيبويه يذهب إلى أن "غير" في البيت مبنية على الفتح بسبب إضافتها إلى مبني، والفراء يذهب إلى سبب آخر لبناء "غير" وهو تضمنها معنى الحرف، حيث ضمنت "غير" معنى " إلا "، وجعل ذلك في جميع أحوالها الاستثنائية، ويضعف ما ذهب إليه الفراء بأنه لم يذكر شاهداً لذلك في "غير إضافة إلى مبني كما ذكر في المثالين المتقدمين والبيت" .

أما رواية البيت فقد اختلف فيها الرجلان ، وذلك في المواضع التالية :

الأول : سبق الحديث عنه وهو إيراد " غير " بالرفع والنصب ، وهذا له علاقة مباشرة بالشاهد .

والثاني : رواية سيبويه " غير أن نطقت"، فهي في رواية الفراء "غير أن هتفت".

والثالث: رواية سيبويه " حمامة في غصون "، ويقابلها في رواية الفراء "حمامة من سحوق ".. وهذا الخلاف في الرواية غير قادح في الشاهد ولا مؤثر في وزن البيت ؛ لأنه وضع كلمة مكان أخرى مساوية لها في الحركات والسكنات وعدد الحروف.

والموضعان الأخيران لا علاقة لهما بموضع الشاهد .

والبيت غير منسوب عند سيبويه والفراء ، إلا أن سيبويه خصه بالكناني أي أحد شعراء بني كنانة .

وقوع ضمير الخفض بعد لولا

من المواضع التي يجب فيها حذف الخبر، أن يقع المبتدأ بعد لولا[1].

وهذا يعني أن لولا عندما تدخل على الاسم، فإنه يكون مرفوعاً سواء كان اسماً ظاهراً نحو: لولا زيد لأكرمتك أو ضميراً نحو: لولا أنت لخرجت .

وبما أن الضمائر تنقسم إلى ضمائر رفع ونصب وجر، فإن الوضع الطبيعي أن تقـــع ضمائر الرفع بعد لولا، فالقياس في ذلك أن يقال : لولا أنت..كما قال سبحانه وتعالى :﴿ **لولا أنتم لكنا مؤمنين** ﴾[2].

إلا أن بعض ضمائر الجر تقع بعد "لولا" فتكون في موقع جر رغم وقوعها بعد لولا ، وهي من حروف الابتداء[3].

ومن شواهد سيبويه [4] في ذلك قول يزيد بن الحكم :

وكم موطن لولاي طحت كما هوى ** بأجرامه من قلة النيق منهوى [5]

فالشـــاهد في بيت سيبويه هو الإتيان بضمير الخفض بعد "لولا" وهي من حروف الابتداء، ووجه ذلك أن المبتدأ بعد "لولا" لا يُذْكر خبره، فأشبه المجرور في انفراده، والأكثر :لولا أنت قياساً على الظاهر[6].

---

(١) شرح بن عقيل ٢٤٨/١.

(٢) سورة سبأ : آية : ٣١ .

(٣) الكتاب : ٢ / ٣٧٣ .

(٤) السابق : : ٢ / ٣٧٤ .

(٥) البيت من الطويل، وهو من شواهد المبرد في الكامل : ٢/ ٢٠٩ ، والأغاني : ١٢/ ٤٤٦١، والخزانة : ٢/ ٤٣٠ ، والخصائص : ٢/ ٢٥٩، وشواهد العيني : ٣/ ٢٦٢، الأمالي الشجرية: ١/ ١٧٧، والدرر : ٢/ ٣٣، وبلا نسبة في المنصف : ١/ ٧٢، والإنصاف: ٣٦٦ .

(٦) الشنتمري : ص : ٣٧٩ .

وقـــد اعترض المبرد على رأي سيبويه بقوله[1] :"أما قوله لولاك فإن سيبويه يزعم أن "لولا" تخفض المضمر ويرتفع بعدها الظاهر بالابتداء... وزعم الأخفش سـعيد أن الضمير مرفوع، ولكن وافق ضمير الخفض .. والذي أقوله: إن هذا خطأ لا يصلح إلا أن تقول: لو أنت" .

أمـــا الفراء، فرأيه في هذه المسألة يعضد رأي سيبويه ، فقد ذكر لها شاهداً آخر، وقررها متبعاً سيبويه .. قال [2] :"وقد استعملت العرب "لولا" في الخبر ، وكثر بها الكلام حتى استجازوا .. لولاك، ولولاي ..فلما كان ذلك استجازوا أن يكون الكاف في موضع أنت رفعاً إذا كان إعراب المكني بالدلالات لا بالحركات .. قال الشاعر :

أتطمـــع فيـــنا مـــن أراق دماءنا ** ولولاك لم يعرض لأحسابنا حسم

وقال الآخر :

ومنـــزلة لولاك طحت كما هوى ** بأجـــرامه مـــن قلة النيق منهوى

والشاهد عند الفراء، وقوع ضمير الجر المتصل بعد "لولا" نيابة عن ضمير الرفع لعدم ظهور الإعراب في الضمير .. وبهذا يلتقي مع سيبويه في موطن الشاهد وتقريره.

أمـــا رواية البيت فقد اختلف فيها الرجلان ، فالشطر الأول عند سيبويه : "وكم موطن لولاي... " ، وعند الفراء : "ومنزلة لولاك ... ".

والبيت منسوب ليزيد بن الحكم عند سيبويه .. ودون نسبة عند الفراء .

(١) ينظر الكامل : ٨/ ٤٨ – ٤٩، والمقتضب : ٣/ ٧٣ ، والمغني ص :٣٦٠ – ٣٦١ .
(٢) معاني القرآن : ٢ / ٨٥ .

استعمال - ذا - اسماً موصولاً

اختصت(ذا) من بين سائر أسماء الإشارة بأنها تستعمل موصولة وتكون مثل "ما" في أنها تستعمل بلفظ واحد للمذكر والمؤنث مفرداً كان أو مثنى أو مجموعاً، فتقول: من ذا عندك؟ وماذا عندك ، سواء كان ما عنده مفرداً مذكراً أو غيره[١].

وقد شرط نحاة البصرة لاستعمالها اسماً موصولاً أن تسبق بـ "ما" أو "من" الاستفهاميتين نحو: من ذا جاءك ؟، وماذا فعلت؟، فمن اسم استفهام، وهو مبتدأ و "ذا " موصولة بمعنى الذي، وهو خبر من، وجاءك صلة الموصول والتقدير: من الذي جاءك [٢] وكذلك الحال مع العبارة الثانية، كما أجاز الكوفيون جواز مجيئها موصولة دون استفهام [٣] .

قال سيبويه [٤]:"أما إجراؤهم" ذا" بمنزلة الذي فهو قولك: ماذا رأيت ؟ فتقول: متاع حسن .. وقال الشاعر لبيد بن أبي ربيعة[٥] :

---

(١) ينظر شرح المفصل : ٣/ ١٤٩ ، وأوضح المسالك ، وشرح ابن عقيل : ١ / ١٥٢ .

(٢) ينظر شرح ابن عقيل: ١/ ١٥٢ ، وأوضح المسالك .

(٣) حاشية الصبان على الشموني : ١/ ١٦٠ .

(٤) الكتاب: ٢ / ٤١٧ .

(٥) البيت من الطويل، وهو في ديوان لبيد ص: ٢٥٤ ، والأزهية ص : ٢٠ ، والجنى الدانى ص : ٢٣٩، والخزانة: ٢/ ٢٥٢ – ٢٥٣، ٦/ ١٤٥– ١٤٧، وشرح أبيات سيبويه: ٢/٤٠، وشرح التصريح : ١/ ١٣٩، واللسان (نحب) و (حول) ، والمغني ص: ٣٠٠ ، والتاج (نحب) و (ما) ، وبلا نسبة في أوضح المسالك : ١/ ١٥٩ ، وشرح الأشموني : ١/ ٧٣ ، وشرح المفصل : ٣ / ١٤٩ ، ١٥٠ ، ٤/ ٢٣ ، ومجالس ثعلب ص : ٥٣٠ .

ألا تســألان المــرء مــاذا يحاول * * أنَحْبٌ فيقضى أم ضلالٌ وباطلُ

وأما إجراؤهم إياه مع "ما" بمنــزلة اسم واحد ، فهو قولك: ماذا رأيت؟ فتقول خيراً، كأنك قلت: ما رأيت .

والشــاهد في البيت رفع "نحب" وما بعده، وهو مردود على "ما" في قول الشاعر: "ماذا"، فدل ذلك على أن "ذا" في معنى الذي، وما بعده صلة، فلا يعمل في الذي قبله، و "ما" في موضع رفع بالابتداء، فلذلك رُفع ما بعد همزة الاستفهام رداً عليه[1] أي يعرب "نحب" وما بعده بدلاً من "ما".

وبالبيت نفسه استشهد الفراء عند تعرضه لقوله تعالى: ﴿ **ويسألونــك مــاذا ينفقون** ﴾[2] فقال[3] :"تجعل"ما" في موضع نصب وتوقع عليها "ينفقون" ... وإن شئت رفعت من وجهين:

أحدهمــا: أن تجعل "ذا" اسماً يرفع "ما" كأنك قلت : ما الذي ينفقون ؟، والعــرب قد تذهب بهذا، وذا إلى معنى الذي، فيقولون: ومن ذا يقول ذاك؟ في معــنى: من الذي يقول ذاك ...والرفع الآخر أن تجعل كل استفهام أوقعت عليه فعلاً بعده رفعاً؛ لأن الفعل لا يجوز تقديمه قبل الاستفهام، فجعلوه بمنزلة الذي ، إذ لم يعمل فيه الفعل الذي يكون بعدها .

كما قال الشاعر :

ألا تســألان المــرء مــاذا يحاول * * أنحــب فيقضى أم ضلال وباطل

---

(١) الشنتمري: ص ٣٨٧.

(٢) سورة البقرة: آية: ٢٠٥ .

(٣) معاني القرآن: ١/ ١٣٨ – ١٣٩.

رفع النحب، لأنه نوى أن يجعل "ما" في موضع رفع، ولو قال: أنحباً فيقضى؟ أم ضلالاً وباطلاً، كان أبين في كلام العرب.

وبالتأمل في نصَّي سيبويه والفراء، نجد أن سيبويه قد جعل "ماذا" في البيت مبتدأ وخبار ورفع "نحب" على البدل من "ما" .. أما الفراء فقد جعل "ماذا" في البيت كلها اسم استفهام، ومع ذلك بقي الشاهد رفع "نحب" وما بعدها، وقد علل ذلك بقوله (1):" والرفع الآخر أن تجعل كل استفهام أوقعت عليه فعلاً بعده رفعاً، لأن الفعل لا يجوز تقديمه قبل الاستفهام، فجعلوه بمترلة الذي لم يعمل فيه الفعل الذي يكون بعدها ألا ترى أنك تقول: الذي ضربت أخوك ، فيكون الذي في موضع رفع بالأخ، فلا يقع الفعل الذي يليها عليها .

وعبارة الفراء الأخيرة تدل على اختياره النصب؛ لأنه كما يرى أنه أبين في كلام العرب، ولعله في ذلك متأثر بسيبويه إذ إنه رأى النصب هو الوجه إذا كانت "ما" مع "ذا " اسماً واحداً فقال (2):"وقد يجوز أن يقول الرجل: ماذا رأيت؟ فيقول: خير، إذاً جعل ما و ذا اسماً واحداً، كأنه قال: ما رأيت خير، ولم يجبه على رأيت، ومثل ذلك قولهم في جواب كيف أصبحت؟ فيقول: صالح، وفي: من رأيت؟ فيقول زيد، كأنه قال: أنا صالح، ومن رأيت زيد، والنصب في هذا هو الوجه ؛ لأنه الجواب على كلام المخاطب ، وهو أقرب إلى أن تأخذ به .

وقد نسب سيبويه البيت إلى لبيد، بينما أغفله الفراء من النسبة ..أما رواية البيت، فهي نفسها عن الرجلين.

---

(١) معاني القرآن : ١ / ١٣٩ .

(٢) الكتاب : ٢ / ٤١٨ .

نصب المضارع بأن المضمرة وجوباً بعد - أو-

من المواضع التي تضمر فيها "أن" وجوباً، وقوعها بعد "أو" التي تفسر بـ "إلا" أو "حتى" .. قال سيبويه [1]:"واعلم أن معنى ما انتصب بعد "أو" على "إلا أن" كما كان معنى ما انتصب بعد الفاء على غير معنى التمثيل تقول: لألزمنك أو تقضيني، ولأضربنك أو تسبقني، فالمعنى لألزمنك إلا أن تقضيني، ولأضربنك إلا ان تسبقني، هذا معنى النصب .. قال امرؤ القيس :

فقلت له لا تبك عينك إنما ** نحاول ملكاً أو نموت فنعذرا[2]

والشاهد في البيت نصب "نموت" بأن المضمرة ، لأنه لم يُرد العطف، وإنما أراد أنه يحاول طلب الملك إلا أن يموت فيعذر[3].

و لم يذهب الفراء بعيداً عن كلام سيبويه قال[4] :"ومن العرب من ينصب ما بعد "أو" ليؤذن نصبه بالانقطاع عما قبله ... ومثله قول امرئ القيس :

بكى صاحبي لما رأى الدرب دونه ** وأيقن أنا لاحقان بقيصرا

فقلت له : لا تبك عينك إنما ** نحاول ملكاً أو نموت فنعذرا

(١) الكتاب : ٣ / ٤٧ .

(٢) من الطويل لامرئ القيس في ديوانه ص:٦٦، وشرح أبيات سيبويه : ٢/ ٥٩، وشرح المفصل: ٧ / ٢٢ – ٣٣ ، والمقتضب : ٢/ ٢٨ ، وبلا نسبة في أمالي ابن الحاجب : ١/ ٣١٣ ، والجنى الداني ص : ٢٣١ ، والخصائص : ١ / ٢٦٣ ، والهمع ص : ٢١١ .

(٣) الشنتمري ص : ٤٠١.

(٤) معاني القرآن : ٢/٧٠ – ٧١.

فنصب آخره، ورفع "نحاول" على معنى "إلا" أو "حتى" ..وكما اتفق الرجلان في موطن الشاهد ووجه الاستشهاد به، اتفقا في رواية البيت ونسبته، وذلك لذيوعه وشهرته.

حمل الفعل المعتل على الصحيح

المشـــهور في الاستخدام أن يجزم الفعل الصحيح بالسكون ما لم تتصل به ألـــف الاثـــنين أو واو الجماعـــة أو ياء المخاطبة ، والمعتل بحذف حرف العلة، والسكون هو علامة الجزم الأصلية، وحذف الحرف فرع عن ذلك الأصل وهو السكون، وهذا ما جرى عليه النحاة في تقعيد القواعد بناء على استقراء النصوص العربية .

وقد أجاز النحاة الخروج عن تلك القاعدة ، فألحقوا الفعل المعتل بالصحيح استناداً على لغة بعض العرب، وعليه يجزم الفعل المعتل بالسكون.

قال سيبويه [(١)] :"أنشدنا من نثق بعربيته:

ألم يـــأتيك والأنـــباء تـــنمي ** بمـــا لاقـــت لـــبون بني زياد [(٢)]

فجعله حين اضطر مجزوماً من الأصل " .

وقد تعرض الفراء لهذه القضية، عند تعليقه على قوله تعالى:**﴿ لا تخاف دركاً ولا تخشى﴾**[(٣)] فقال [(٤)] :"وقد قرأ حمزة [(٥)] "لا تخف دركاً" ، فجزم على الجزاء

---

(١) الكتاب : ٣ / ٣١٦ .

(٢) من الوافرلقيس بن زهير في الأغاني : ١٧/ ١٣١ ، والخزانة : ٨/ ٣٥٩ – ٣٦١ – ٣٦٢ ، وشرح أبيات سيبويه:١/٣٤٠، وشرح شواهد المغني ص : ٣٢٨ ، ٨٠٨ ، واللسان " أتى"، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر: ٥/٢٨٠ ، والإنصاف:١/٣٠، وأوضح المسالك:١/ ٦، والجنى الداني ص:٥٠ ، والخصائص : ١/ ٣٣٣ – ٣٣٧ ، والمغني : ١/ ١٠٨، والهمع : ١/٥٢.

(٣) سورة : طه آية : ٧٧.

(٤) معاني القرآن : ٢ / ١٨٨ .

(٥) ينظر البحر ٦/٢٧٥.

... ولو نوى حمزة بقوله:"ولا تخشى "الجزم وإن كانت فيه الياء كان صواباً كما قال الشاعر .... وقال الآخر:

ألم يـــأتيك والأنـــباء تـــنمى ** بمـــا لاقـــت لـــبون بني زياد

فأثبت في "يأتيك" ياء، وهي موضع جزم لسكونها، فجاز ذلك .

والشــاهد في البيت ثبوت حرف العلة في "يأتيك" في حال الجزم حملاً لها عــلى الصــحيح، وهي لغة لبعض العرب، يجرون المعتل مجرى السالم في جميع أحواله[1].

وذلـــك موضع اتفاق بين سيبويه والفراء، ثم اختلفا في الحكم، فسيبويه حمل ذلك على الضرورة، بينما حمل الفراء ذلك على الجواز .

وقد اتفق سيبويه والفراء في رواية البيت ، و لم ينسبه أحد منهما لأي من الشــعراء ، وهو منسوب لقيس بن زهير في بعض المصادر ، كما أثبته في تخريج البيت في الحاشية.

---

(١) الشنتمري ص : ٤٩٠ .

النصب على البدل

البدل على أربعة أقسام [1]:

١- بـــدل الكل من الكل، وهو البدل المطابق للمبدل منه المساوي له في الحكم نحو: مررت بأخيك زيد .

٢- بدل البعض من الكل نحو: صمت الشهر نصفه .

٣- بدل الاشتمال ، وهو الدال على معنى في متبوعه نحو أعجبني زيد علمه .

٤- البدل المباين للمبدل منه نحو: أكلت خبزاً لحماً .

والبدل يكون مرفوعاً أو منصوباً أو مجروراً،وفقاً للمبدل منه..قال سيبويه[٢] :ومـــا جـــاء في الـــرفع قوله تعالى:﴿ **ويوم القيامة ترى الذين كذبوا على الله وجوههم مسودة** ﴾[٣] ومما جاء في النصب أنا سمعنا من يوثق بعربيته يقول: خلق الله الزرافة يديها أطولَ من رجليها، ...وقال رجل من بجيلة أو خثعم:

ذريـــني إن أمـــرك لـــن يطاعا ** ومـــا ألفيـــتني حلمي مضاعاً [٤]

والشـــاهد في البيت حمل الحلم على الضمير المنصوب في "ألفيتني" بدلاً منه لاشتمال المعنى عليه[٥].

---

(١) ينظر شرح ابن عقيل : ٢ / ٢٤٩ .

(٢) ينظر الكتاب : ١ / ١٥٤.

(٣) سورة الزمر : آية : ٦٠ .

(٤) مـــن الوافر، وهو لعدي بن زيد في ديوانه ص: ٣٥، والخزانة: ٥/ ١٩١، والدرر: ٦/ ٦٥ ، وشرح أبيات سيبويه:١٢٣/١، وبلا نسبة في شرح شذزر الذهب ص : ٥٧٣ ، وشرح ابن عقيل: ٢٤٧/٢ ، وشرح المفصل : ٣ / ٦٥،٧٠، والهمع : ٢ / ١٢٧.

(٥) الشنتمري : ص:١٣٠.

أمـــا الفـــراء فقـــال[1] : معلقاً على قوله تعالى :﴿ **مثل الذين كفروا بربهم أعمالهم كرماد** ﴾[2]".. فلو خفض قارئ الأعمال فقال:﴿ **أعمالهم كرمادٍ** ﴾ كان جائزاً، و لم أسمعه في القراءة ، وقد أنشدني بعضهم :

مـــا لـــلجمال مشـيُها وئيداً ** أجـــندلاً يحمـــلن أم حديـــداً

أراد ما للجمال ما لمشيها وئيداً .. وقال الآخر :

ذريـــتي إن أمـــرك لـــن يطاعا ** ومـــا ألفيـــتني حلمى مضاعا

فالحلم منصوب بالإلقاء على التكرير ، ولو رفعته كان صواباً .

والشاهد عند الفراء نصب "حلمى" على التكرير، والتكرير مصطلح كوفي يقابله عند البصريين البدل و "حلمى" عند الفراء بدل من ياء المتكلم، وبهذا يتفق الفراء وسيبويه في الرواية وموطن الشاهد وتقريره .

أمـــا نسبة البيت فقد نسبه سيبويه لرجل من بجيلة أو خثعم، أما الفراء فقد أورده مرتين هذه أولاها، و لم ينسب البيت فيها لأحد ، وأما الثانية[3] فقد نسب البيت فيها لعدي بن زيد.

أمـــا قـــول الفراء في تعقيبه على البيت " أراد ما للجمال ما لمشيها " فهو تقديـــر معنى لا تقدير صناعة، إذ لو كان تقدير صناعة لوجب نصب "مشيها" بـــنـــزع الخـــافض كمـــا هو المشهور في مذهب الفراء في أن الخافض إذا ألقى انتصب الاسم بإلقائه .

---

(١) معاني القرآن : ٢ / ٧٣ .

(٢) سورة الرعد : آية : ١٨.

(٣) وردت في معاني الفراء : ٢ / ٤٢٤ .

تأنيث ما حقه التذكير

سـيأتي في هذا البحث أن المؤنث يجوز تذكيره وفق ضوابط معينة، وكما جاز ذلك، فإن العكس جائز أيضاً، فقد يؤنث المذكر إذا وجدت القرينة .

قـال سيبويه[1] :"وزعم يونس عن رؤبة أنه قال: ثلاث أنفس، على تأنيث النفس، كما يقال: ثلاث أعين، للعين من الناس، وكما قالوا: ثلاث أشخص في النساء، وقال الشاعر، وهو رجل من بني كلاب :

وإن كلاباً هـذه عشر أبطن ** وأنت برىء من قبائلها العشر[2]

فأنث أبطناً ، إذ كان معناها القبائل".

وقـال الفراء [3] :"وقد يكون الاسم غير مخلوق من فعل، ويكون فيه معنى تأنيث وهو مذكر، فيجوز فيه تأنيث الفعل وتذكيره على اللفظ مرة، وعلى المعنى مـرة .. مـن ذلك قوله عز وجل:﴿ **وكذب به قومك وهو الحق** ﴾[4] ولم يقل

(١) الكتاب : ٣ / ٥٦٥

(٢) البيت من الطويل، للنواح الكلابي في شواهد العيني: ٤/ ٤٨٤، والمذكر والمؤنث للمبرد ص: ١٠٨، و الـدرر : ٦/ ١٩٦، والمقاصـد الـنحوية: ٤/٤٨٤، ونسبه السيوطي في الأشباه والنظائر إلى الأعور بن براء الكلابي: ٣/٥١، وبلا نسبة:٢ / ٧٦٩، والخصائص: ٢ / ٤١٧، وشـرح الأشموني:: ٣/٦٢٠ ، والمقتضب : ٢ / ١٤٨ ، والهمع : ٥/ ٣٠٨ .. وهذا يفسر نسبة سيبويه هذا البيت على هذا النحو من التعميم .

(٣) معاني القرآن : ١ / ١٢٦ .

(٤) سورة الأنعام : آية : ٦٦ .

كذبت، ولو قيلت لكان صواباً كما قال:﴿**كذبت قوم نوح**﴾[1]و ﴿ **كذبت قوم لوط** ﴾[2].

وذهب إلى تأنيث الأمة – ومثله من الكلام في الشعر كثير منه قول الشاعر:

فـإن كلابــاً هذه عشر أبطن ** وأنــت بريء من قبائلها العشر

وكان ينبغي أن يقول:عشرة أبطن؛ لأن البطن ذكر، ولكنه في هذا الموضع في معنى قبيلة، فأنث لتأنيث القبيلة .

والشاهد في البيت تأنيث البطن، وتذكير العدد قبلها بحذف علامة التأنيث حملاً على أن البطن بمعنى القبيلة بقرينة ذكر القبائل[3].

والشاهد نفسه عند الرجلين، غير أن الفراء وصف ذلك بالكثرة في الشعر.

أمـــا نسبة البيت، فنسبه سيبويه لرجل من بني كلاب دون تعيين، بينما لم ينسبه الفراء لأحد.

ولا تختــلف رواية البيت بين الرجلين إلا في الحرف الأول منه فهو " واو" عـــند سيبويه و "فاء" عند الفراء ، وهذا مسموح به في مطالع الأبيات المفردة ؛ لأنها تعرب على حسب ما قبلها.

هذا والعبرة في التذكير والتأنيث باللفظ غالباً لا بالمعنى، وقد يعتبر في ذلك المعـــنى بقـــلة ، كما أن العبرة بالمفرد لا الجمع، فيقال : ثلاثة سجلات ، وثلاثة دنانير [4].

---

(١) سورة الشعراء : آية : ١٠٥ .

(٢) سورة الشعراء : آية : ١٦٠ .

(٣) الشنتمري : ٥٢٩ .

(٤) ينظر الهمع : ٥ / ٣٠٧ – ٣٠٨ .

هذا ومما يؤنث وحقه التذكير، تأنيث الفعل إذا كان فاعله مضافاً إلى مؤنث هو منه، قال سيبويه [1]:"وزعم يونس أنه سمع رؤبة يقول :ما جاءت حاجتك ، فيرفـــع ، ومثل قولهم : ما جاءت حاجتك، إذ صارت تقع على مؤنث كقراءة بعض القراء:﴿ **ثم لم تكن فتنتهم إلا أن قالوا** ﴾[2]و: ﴿ **يلتقطه بعض السيارة** ﴾[3]، وربمـــا قالوا في بعض الكلام :ذهبت بعض أصابعه، وإنما أنث البعض لأنه أضافه لمؤنث، ولو لم يكن منه لم يؤنثه ، لأنه لو قال :ذهبت عبد أمك لم يحسن .. ومن شواهده في ذلك قول جرير :

لمـــا أتـــى خبر الزبير تواضعت ** ســـور المدينة والجبال الخشّعُ [4]

---

(١) الكتاب : ١ / ٥١ .

(٢) ســـورة الأنعام : آية ٢٣، وهي قراءة جماعة من الأئمة ، كأبي عمرو بن العلاء إمام السبعة ، وأبي بكر بن عاصم ، وقراءة أهل المدينة ، ينظر الكشف : ١ / ٤٢٦ ، والنشر : ٣ / ٤٨ ، وتحبير التيسير : ١٠٦ ، والقرطبي : ٦ / ٤٠٣ .

(٣) لاكتســـابها ذلك بالإضافة إلى مؤنث وهي قراءة منسوبة إلى جماعة من قراء العشر والشواذ كالحسن ومجاهد وقتادة، ينظر البحر: ٥/ ٢٨٤، وفتح القدير: ٣/٨، وتفسير الرازي: ١٨/ ٩٦، ونسبها ابن خالويه في مختصره إلى ابن كثير من السبعة:ص:٦٢.سورة يوسف: الآية١٠.

(٤) من الأبيات المضطربة النسبة ، فسيبويه عزاه لجرير ، واثبته صاحب الديوان ص : ٩١٣، وتبعه أبو عبيدة في مجازه : ١/ ١٩٧، والمبرد في الكامل : ١/ ٣٢٤ ، وابن سيده في مخصصه: ١٧/ ٧٧ ، والبغدادي في خزانته : ٢ / ١٦٦ ، وابن منظور في مواد متفرقة من اللسان " سور " و " أفق " و " أخت " ، والسيوطي في الأشباه والنظائر : ٣/ ١٠٨ .. ونسب للفرزدق في سمط اللآلئ: ٢٣٩، ولم يتبعه أحد في ذلك، ونسب لزيد الخيل في ملحق ديوانه ص: ١١٢/ ونسبه إليـــه القـــرطبي في الجامع:١/ ٤٦٥ .. وقد ورد البيت بلا نسبة في المقتضب : ٤ / ١٩٧ ، والأضداد لابن الأنباري : ٢٩٦ ، وشرح القصائد التسع: ٥١٢ ، والجمهرة : ٢ / ٣٣٨ ،=

والشـــاهد فيه تأنيث الفعل"تواضعت" لأن فاعله "سور" مضاف إلى مؤنث وهو المدينة [1] .

وقـــال الفراء [2] :"وذكّروا" تلتقطه" بالتاء، وذلك أنه ذهب إلى السيارة، والعـــرب إذا أضافت المذكر إلى المؤنث وهو فعل له، أو هو بعض لـــه قالوا فيه بالتأنيث والتذكير ... وأنشدني يونس البصري :

لمـــا أتـــى خـــبر الزبير تهدَّمت ** ســـور المديـــنة والجـــبال الخشَّعُ

وهو بذلك موافق سيبويه في موضع الشاهد ووجه الاستشهاد به.. أما الرواية فمختلفة في كلمة واحدة وهي "تواضعت" عند سيبويه ، وعند الفراء " تهدمت "، وهذا الخلاف لا أثر له في الشاهد أو وزن البيت.

والبيت منسوب لجرير عند سيبويه ، وبلا نسبة عند الفراء .

= ٣٣٩، والخصـــائص : ٢ / ٤١٨، ومقـــاييس اللغة : ٢ / ١٨٣ ، والصاحبي : ٢٢٤ ، والضرورة للقزاز ص : ٧٠ ، والأصول : ٢ / ٧٣١ .

(١) الشنتمري : ص : ٨١ .

(٢) معاني القرآن : ٢ / ٣٦ – ٣٧ .

الفصـــل الثاني

ما اختلف فيه سيبويه والفراء على موضـع الشاهـــد

اقتصار المتعدي إلى مفعولين على المفعول الأول

مـــن الأفعـــال المتعدية ما يطلب مفعولين، وذلك مثل أعطى عبد الله زيداً درهماً، وكسوت بشراً الثياب الجياد، ومن ذلك اخترت الرجال عبد الله ، ومثل ذلـــك قولـــه عز وجل:﴿ **واختار موسى قومه سبعين رجلاً** ﴾[1]، وسمَّيته زيداً، وكنيت زيداً عبد الله، ودعوته زيداً، إذا أردت دَعَوْته التي تجرى مجرى سميته[2]. إلا أن هـــناك بعـــض الحالات يقتصر فيها ذلك الفعل المتعدي إلى مفعولين على مفعول واحد، قال سيبويه [3] :"هذا باب الفاعل الذي يتعداه فعله إلى مفعولين، فـــإن شئت اقتصرت على المفعول الأول، وإن شئت تعدى إلى الثاني كما تعدى إلى الأول...وإن عنيت الدعاء إلى أمر لم يجاوز مفعولاً واحداً، ومنه قول الشاعر:

اســتغفر الله ذنباً لست مُحْصَيه ** رَبُّ العباد إليه الوجهُ والعملُ[4]

والشاهد في البيت تعدِّى الفعل "استغفر" إلى مفعول واحد ؛ لأن الشاعر عنى الدعاء.

قال الشنتمري[5] :"أراد من ذنب ، فحذف الجار وأوصل الفعل فنصب.

---

(١) سورة الأعراف: آية : ١٥٥.

(٢) ينظر الكتاب: ١/ ٣٧ .

(٣) السابق:١/ ٣٧ .

(٤) من البسيط، و لم يشر أحد من النحويين ممن استشهد بهذا البيت إلى قائله –فيما أعلم– وهو بيت ذائع في كتب النحو واللغة، ينظر أدب الكاتب ص: ٥٢٤، والأشباه والنظائر: ٤/ ١٦، وأوضح المسالك: ٢/ ٢٨٣، وشرح شذور الذهب ص: ٤٧٩، وشرح المفصل: ٧/ ٦٣ – ٨/ ٥١، والمقتضب: ٢/ ٣٢١ ، والهمع : ٢/ ٨٢.

(٥) تحصيل عين الذهب : ص : ٧٣ .

وقد أورد الفراء البيت عند تعليقه على قولـــه تعالـــى:﴿ **كل شيء هالك إلا وجهه** ﴾[1] قال[2]: إلا هو.وقال الشاعر:

أســـتغفر الله ذنباً لست مُحْصَيه ** ربُّ العـــباد إليه الوجُه والعملُ

أي إليه أُوجِّه عملي.

والبيت المذكور في ضوء نصي سيبويه والفراء يختلف فيه موضع الشاهد بين الرجـــلين، فسيبويه يورده شاهداً نحوياً على حذف المفعول الثاني، والفراء يورده استئناساً على المعنى الذي يدعيه في الآية .. ومن ثم لا يلتقيان في حكم واحد، أما رواية البيت، فقد اتفقا فيها، كما أن البيت لم ينسب لأحد عندهما[3].

---

(١) سورة القصص : آية : ٨٨ .

(٢) معاني القرآن : ٢ / ٣١٤ .

(٣) كذلك أغفل نسبته كثير من النحاة الذين أوردوه كالمبرد في مقتضبه: ٢/ ٣٢١، وابن السراج في أصوله:١/ ١٢٦، والسيرافي في أبيات سيبويه:٢٩٧، وتحصيل عين الذهب للأعلم:١/ ١٧، وصاحب الخزانة: ١/ ٤٧٦، والعيني في شواهده : ٣/ ٢٢٦، وصاحب الدرر : ٢/ ١٠٦.

" ما " بين التميمة والحجازية

من الحروف التي تعمل عمل ليس "ما" النافية ، وذلك على لغة أهل الحجاز، فهي عاملة عندهم عمل "ليس" لشبهها بها في أنها تنفي الحال عند الإطلاق، فيرفعون بها الاسم، وينصبون بها الخبر نحو : ما زيد قائماً[1] .

أما بنو تميم فـ "ما" لا تعمل عندهم شيئاً ، فتقول:ما زيد قائم، فزيد مرفوع بالابتداء، وقائم خبره، ولا عمل لـ "ما " في شيء منها؛ لأن "ما"حرف لا يختص لدخوله على الاسم نحو:ما زيد قائم، وعلى الفعل نحو:ما يقوم زيد، وما لا يختص فحقه ألا يعمل[2] وقد ورد في كتب النحو شواهد يمكن حمل "ما " فيها على اللغتين .

قال سيبويه [3] :"فإن رفعت الخبر حسن حمله على اللغة التميمية، كما قلت: أما زيداً فأنا ضارب، كأنك لم تذكر "أما"، وكأنك لم تذكر "ما " .. وكأنك قلت: زيداً أنا ضارب.

قال مزاحم العقيلي:

وقالوا تعرفها المنازل من منى ** وما كلُّ من وافى منى أنا عارف

وقال بعضهم :

*** وما كلَّ من وافى منى أنا عارف ***

(١) ينظر شرح ابن عقيل:١/ ٣٠٢ ، أوضح المسالك : ١/ ٢٤٦ .

(٢) شرح ابن عقيل: ١/ ٣٠٢ .

(٣) الكتاب:١/ ٧١ — ٧٢ .

لزم اللغة الحجازية ورفع كأنه قال: ليس عبد الله أنا عارف ، فأضمر الهاء في عارف".

أورد سيبويه الشاهد بروايتين :

الأولى :بنصب"كل" على أن العامل فيها "ضارب" فتكون "ما" تميمية اسمها " أنا "وخبرها "عارف".

والثانية : برفع "كل" على أنها اسم "ما " والخبر الجملة التي بعدها .

قال الشنتمري[1] :"استشهد به على رفع "كل" و "ما" إذ لم يمكنه الإضمار فيها؛ لأنها حرف، ولو أمكنه الإضمار في "ما" كما يمكن في "ليس" لنصب "كل" بـــ "عارف".

أمـــا الفراء فقد أورد الشاهد برواية الرفع مستشهداً به على أنَّ "كل" ترفع إذا تأخـــر عنها الفعل الذي يقع عليها ، فهي بذلك تشبه الاستفهام، و لم يسمع بـــرواية النصب، قال [2]:"ومما يشبه الاستفهام ما يرفع إذا تأخر عنه الفعل الذي يقع عليه قولهم: كل الناس ضربت، وذلك أن في "كل" مثل معنى : هل أحدٌ إلا ضربت ... ، وأنشدني أبو ثروان :

وقـــالوا تعرَّفها المنازل من منى * * وما كلٌّ من يغشى منى أنا عارف

رفعاً، و لم أسمع أحداً نصب"كل".

وبالمقارنة بين نصي سيبويه والفراء ، يتضح لنا ما يلي :

---

(١) تحصيل عين الذهب ص: ٩٦ .

(٢) معاني القرآن:١ / ١٣٩ – ١٤٠.

١- أورد سيبويه في "كل" روايتين: الرفع والنصب، بينما أورد الفراء رواية الرفع، وذكـــر أنـــه لم يسمع رواية النصب من أحد، فكان ذلك منه إنكاراً لرواية النصب .. وكما يقال: من سمع حجة على من لم يسمع .

٢- استشهد سيبويه بالبيت على نصب "كل" بضارب على أن "ما" تميمية، ونقل عـــن بعضهم رفع "كل" فيكون الشاهد رفعها على أنها اسم "ما" ، فتكون "مـــا" حجازية، أما الفراء فقد استشهد به على أن "كل" تشبه الاستفهام في أنها إذا تأخر العامل فيها، رفعت .. وبهذا يختلف موطن الشاهد عندهما .

٣- تمسك الفراء برواية الرفع ، وأنكر رواية النصب لعدم سماعه إياها ، فاختلفت رواية البيت بين الرجلين في موضعين :

الأول : في كلمة " كل " كما سبق .

والثاني : في كلمة "وافى" عند سيبويه ، فهي عند الفراء "يغشى" والكلمتان ليس بينهما فارق كبير في المعنى، أو اختلاف في الوزن الشعري.

٤ - نسب سيبويه البيت لمزاحم العقيلي، و لم ينسبه الفراء لأحد .

رفع الاسم المستحق للنصب

عرف النحويون الاشتغال بأن يتقدم اسم، ويتأخر عنه فعل قد عمل في ضمير ذلك الاسم، أو في سببيه – وهو المضاف إلى ضمير الاسم السابق[1]:

فمثال الأول: زيداً ضربته ، ومثال الثاني:زيداً ضربت غلامه.

ولا تخلو مسائل الاشتغال من أن تكون واحدة من خمس:

أحدها:ما يجب فيه النصب..والثانية:ما يجب فيه الرفع.. والثالثة: ما يجوز فيه الأمران والنصب أرجح..والرابعة ما يجوز فيه الأمران والرفع أرجح..والخامسة:ما يجوز فيها الأمران على السواء[2].

قال سيبويه[3] :" فإذا بنيت الفعل على الاسم قلت" زيد ضربته ، فلزمته الهاء ...ومثل ذلك قوله جل ثناؤه: ﴿ **وأما ثمود فهديناهم** ﴾[4] ..وإنما حسن أن يبنى الفعل إلى الاسم حيث كان معملاً في المضمر وشغلته به ، ولولا ذلك لم يحسن ، لأنك لم تشغله بشيء .

وقال[5] :"ولا يحسن في الكلام أن يجعل الفعل مبنياً على الاسم،ولا يذكر علامة إضمار الأول، حتى يخرج من لفظ الإعمال في الأول، ومن حال بناء الاسم عليه،ويشغله بغير الأول حتى يمتنع من أن يكون يعمل فيه، ولكنه قد يجوز في الشعر، وهو ضعيف، قال الشاعر، وهو أبو النجم العجلي[6]:

---

(١) ينظر شرح ابن عقيل : ١ / ٥١٧ .

(٢) السابق : ١ / ٥٢٠ .

(٣) الكتاب : ١ / ٨١ .

(٤) سورة فصلت : آية : ١٧ .

(٥) الكتاب : ١ / ٨٥ .

(٦) تبع سيبويه في نسبة البيت لأبي النجم صاحب تخليص الشواهد : ٢٨١ ، والخزانة : ١/ ٣٥٩، والدرر: ٢/ ١٣، وشرح المفصل: ٦/٩٠، والمحتسب: ١/٢١١، والمغني : ١/ ٢٠١.

قـــد أصـــبحت أم الخيار تدعي ** عـــلىَّ ذنـــباً كـــلّه لم أصـــنع

فهـــذا ضعيف، وهو بمنـــزلته في غير الشعر؛ لأن النصب لا يكسر البيت، ولا يخل به ترك إظهار الهاء، وكأنه قال: كله غير مصنوع .

والشـــاهد عـــند سيبويه رفع"كل"مع حذف الضمير من الفعل، وجعله في الجواز مثل: زيد ضربت، وقال :"هو بمترلته في غير الشعر ؛ لأن النصب لا يكسر الشـــعر " يـــريد أنه لو قال "كله لم أصنع" لأجراه على ما ينبغي ، ولم يحتج إلى الرفع مع حذف الضمير[1].

وقـــد أورد الفراء البيت في معانيه[2] عند قوله تعالى:﴿ **وكل إنسان ألزمناه طائره**﴾[3] و﴿ **كل شيء أحصيناه**﴾[4] فقال :"والوجه في كلام العرب رفع "كل" في هذين الحرفين ، كان في آخره راجع من الذكر أو لم يكن؛ لأنه في مذهب ما من شيء إلا قد أحصيناه في إمام مبين ، والله أعلم .... وأنشدني بعضهم[5]:

قـــد عـــلقت أم الخيار تدعي ** عـــليّ ذنـــباً كـــلُّه لم أصـــنع

الوجـــه في كـــلام العرب رفع " كل " إذا بنى عليها الفعل سواء ذكرت الإضمار أو لم تذكر، فموضع الشاهد مستوجب للنصب على الفصيح من كلام

---

(١) الشنتمري : ص : ١٠٤ .

(٢) ٢ / ٩٥ .

(٣) سورة الإسراء : آية : ١٣ .

(٤) سورة يس : آية ١٢ ، وسورة النبأ آية : ٢٩ .

(٥) وقد تبع الفراء في عدم نسبة الشاهد، المبرد في مقتضبه:٤/ ٢٥٢، ابن ولاد في الانتصار ص: ٢٠، والأصـــفهاني في الأغاني:١٠/ ٣٦٢٣، والقزاز في الضرورة ص : ٦٦، وابن جنى في الخصائص: ٢ / ٦١ ، ٣ / ٣٠٣، وابن الشجري في أماليه: ١/ ٨، ٩٣، ٣٢٦ .

العرب عند سيبويه ، ومستوجب للرفع في كلام العرب عند الفراء ، ومرد ذلك إلى أن سـيبويه جعل "كل" كغيرها من الأسماء، أما الفراء فقد أفردها بخصوصية الرفع عند العرب دون غيرها من الأسماء .

كمـا اختـلف الرجلان في رواية البيت في كلمة واحدة ، وهي الفعل " أصـبحت" عند سيبويه، فهي عند الفراء " علقت " ألا أن ذلك الخلاف لا أثرله على الخلاف في وجه الدلالة من الشاهد .

والبيت منسوب لأبي النجم العجلي عند سيبويه، وغير منسوب لأحد عند الفراء.

النصب بفعل مقدر

الأصـــل في العطف أن يشرك المعطوفُ المعطوفَ عليه في حكمه الإعرابي رفعاً ونصباً وجراً وجزماً .. ويجوز-اعتماداً على المعنى - أن يخالفه ، وذلك على إضمار العامل وتقديره.

قال سيبويه [1]:"وتقول في هذا الباب:هذا ضارب زيد وعمرو إذا أشركت بين الآخر والأول في الجار، لأنه ليس في العربية شيء يعمل في حرف، فيمتنع أن يشـــرك بينه وبين مثله، وإن شئت نصبت على المعنى، وتضمر له ناصباً، فتقول: هـــذا ضارب زيد وعمراً، كأنه قال: ويضرب عمراً أو ضاربٌ عمراً، ومما جاء على المعنى قول جرير:

جـــئني بمـــثل بـــني بـــدر لقومهم ** أو مثلَ أسرةِ منظورِ بنِ سيار[2]

وقـــال[3] في موضـــع آخر:" لو قلت: مررت بعمرو وزيداً، لكان عربياً، فكيـــــف هذا؟!، لأنه فعل، والمجرور في موضع مفعول منصوب، ومعناه :أتيت ونحوهـــا، تحمـــل الاســـم إذا كان العامل الأول فعلاً، وكان المجرور في موضع المنصوب على فعل لا ينقض المعنى ، ثم ذكر البيت .

والشـــاهد في الـــبيت نصب "مثل" لأن العامل فيه مقدر ، والنصب على المعنى، والعطف من قبيل عطف الجمل. وبالشاهد نفسه استشهد الفراء بعد تعليقه

(١) الكتاب:١/ ١٦٩ – ١٧٠ .

(٢) مـــن البسيط لجرير في ديوانه ص: ٢٣٧ ، وشرح أبيات سيبويه: ١/ ٦٦ ، والمقتضب: ٤/ ١٥٣، وبلا نسبة في شرح المفصل: ٦/ ٦٩ ، والمحتسب : ٢/ ١٨ .

(٣) الكتاب:١/ ٩٤ .

على قوله تعـــالى:﴿ **ومن وراء إسحاق يعقوب**﴾[1] فقال[2] :" يعقوب ههنا ولد الولد، والنصب في يعقوب بمنـــزلة قول الشاعر":

جـــئني بمـــثل بني بدر لقومهم ** أو مـــثل أســـرة منظور بن سيار

أو عامـــر بن طفيل في مركبه ** أو حارثاً يوم نادى القوم : يا حار

وقـــد اختلف الفراء مع سيبويه في تقرير الشاهد ووجه إيراده والاستشهاد به..فسيبويه يرى أن المنصوب "مثل" معمول لفعل مقدر، تقديره :"جئنى بمثل بني فـــلان أو هات مثل بني فلان"، وعليه فالعطف من قبيل الجمل، وليس من قبيل عطف مفرد على مفرد .

والفراء يرى "يعقوب" في الآية منصوباً،بنـــزع الخافض والأصل:"ومن وراء إسحاق فبشرناها بيعقوب"، فحذفت الباء، فنصب مجرورها، وعليه يحمل النصب في البيت .

وقـــد قـــال في معانيـــه[3] :"وكان حمزة ينوي به الخفض، يريد:ومن وراء إسحاق بيعقوب".

---

(١) سورة هود: آية ٧١ .

(٢) معاني القرآن : ٢ / ٢٠٢ .

(٣) السابق ٢ / ٢٢ .

الفصل بين المضاف والمضاف إليه

المضاف والمضاف إليه، وإن كانا كلمتين إلا أنهما كالكلمة الواحدة، إذْ لا قـيمة لأحدهما دون الآخر، قال سيبويه[1] :"قبيح أن تفصل بين الجار والمجرور ، لأن المجرور داخل في الجار، فصارا كأنهما كلمة واحدة".

والـرأي عند سيبويه أن الفصل بين المضاف والمضاف إليه لا يجوز إلا في الشعر.قال[2] :"ولا يجوز"يا سارق الليلةَ أهلِ الدار" إلا في شعر كراهة أن يفصلوا بين الجار والمجرور.

وقـال [3] :"ويجـوز في الشـعر على هذا: مررت بخير وأفضل من ثم.. وقال الفرزدق:

يـا مـن رأى عارضـاً أُسرٍّ به ** بـين ذراعي وجبهة الأسد [4]

والشاهد في البيت عند سيبويه الفصل بين المضاف وهو "ذراعي" والمضاف إليـه وهو"الأسد" بلفظ"جبهة "[5]. أما الفراء فقد أورد البيت في معرض تعليقه عـلى قولـه تعالى:**﴿لله الأمر من قبلُ ومن بعدُ﴾**[6] فقال :[7] :"ولا تنكرن أن تضيف قبل وبعد وأشباهها وإن لم يظهر فقد قال :

---

(١) الكتاب : ٢/ ١٦٤ .

(٢) السابق : ١/ ١٧٦ .

(٣) السابق : ١/ ١٨٠ . .

(٤) الـبيت من المنسرح للفرزدق في ديوانه ص: ٢١٥، طبعة الصاوي ط ، وقد تابع سيبويه في نسـبته للفرزدق صاحب الخزانة:٢/ ٣١٩، ٤/ ٤٠٤، ٥/ ٢٨٩، وشرح المفصل: ٣/ ٢١، والمقتضب: ٤/ ٢٢٩.

(٥) الشنتمري : ص : ١٥٠ .

(٦) سورة الروم : آية : ٤ .

(٧) معاني القرآن: ٢ / ٣٢١ .

إلا بداهـــــة أو علالـــــــة ** سـابح نهـد الجــــزاره

وقال الآخر :

يـــا مـــن يرى عارضاً أكفكفه ** بـــين ذراعـــي وجـــبهةَ الأســـد

والمفهوم من كلامه أن الشاهد في البيت حذف المضاف إليه، والتقدير بين ذراعي الأسد فحذف المضاف إليه لدلالة ما بعده، وهذه نقطة خلاف بينه وبين سـيبويه الذي أورد البيت مستشهداً به على الفصل بين المضاف والمضاف إليه، وهــذا الذي ذهب إليه الفراء في تخريج البيت نستشف منه مذهبه في الفصل بين المضاف والمضاف إليه، فهو لا يرى ذلك، ولذلك لجأ إلى القول بحذف المضاف إليـه، وذلك جائز متى توفرت القرينة الدالة على المحذوف، وقد وجدت بيد أن ادعـاء مـثل هذا في البيت حسن لولا ما يترتب عليه من وضع الظاهر موضع المضمر دونما غرض لأهل البيان في ذلك، ولاشك أن المعنى مع تقدير الحذف لا يخفـي أيضـاً حسنه، لأن ما بين جبهة الأسد صعب المنال مثلما هو الحال في المعطوف عليه. وإذا صح ما نستشفه من عدم ارتضاء الفراء الفصل بين المضاف والمضـاف إليه في الشعر ، فقد خالف شيخه الكسائي الذي يرى ذلك جائزاً في الاختيار، فقد حكى عن العرب الفصل بين المضاف والمضاف إليه بالقسم قال: وقد قال بعض العرب "هذا غلام – والله – زيد"، وأجاز الفصل الأخفش أيضاً .

أما رواية البيت فقد اختلفا فيها أيضاً وذلك في موضعين :

الأول : الفعل "أرى" عند سيبويه ، وعند الفراء "يرى".

الثاني :" أسر به" عند سيبويه، يقابلها في رواية الفراء "أكفكفه" .. ولكن الخلاف في الرواية ليس له علاقة بالخلاف في وجه الاستشهاد عند كل منهما .

بقـي القول: إن البيت منسوب للفرزدق عند سيبويه، وغير منسوب عند الفراء[1].

---

(١) تابع الفراء في عدم نسبة البيت، صاحب الأشباه والنظائر: ١/١٠٠ ، والخصائص : ٢/ ٤٧ ، وسر الصناعة ص: ٢٩٧ ، والمغني: ٣٨٠ ، ٦٢١ .

نصب ما بعد الصفة المشبهة على نية التنوين

الصـــفة المشبهة من الأسماء التي تعمل عمل الفعل المضارع، وتحمل معناه، وذلك قولك: عجبت من ضربك زيداً، فمعناه: أن تضرب زيداً، وتقول: عجبت مـــن ضـــرب زيد بكراً، ومن ضرب زيد عمراً، إذا كان هو الفاعل، كأنه قال: عجبت من أن يضرب زيد عمراً، ويضرب عمراً زيدٌ(١) .

وتأتي الصفة المشبهة منونة كقول زهير :

هـــوى لها أسفعُ الخدين مُطَّرقٌ ** ريشَ القوادم لم تنصبْ له الشُّبُكُ

ويجوز حذف التنوين والنية على بقائه،ومن شواهد سيبويه في ذلك قوله:(٢)

وقال النابغة:

ونـــأخذ بعـــدَه بذنـــابِ عيشٍ ** أجـــبَّ الظهرِ ليس له سنام (٣)

والشاهد عند سيبويه نصب" الظهر "بــ" أجب" على نية التنوين فيه، ولو كان غير منوي لانجر ما بعده بالإضافة، وجر هو بالكسرة لإضافته إلى ما بعده، لكـــنه جر هنا بالفتحة نائبة عن الكسرة لأنه لم يضف(٤) . أما الفراء فقد أورد البيت مستشهداً به على النصب على الصرف ، فقال(٥) عند قوله تعالى:﴿ **ويعف**

---

(١) الكتاب : ١ / ١٨٩ .

(٢) السابق : ١ / ١٦٩ .

(٣) من الوافر للنابغة الذبياني في ديوانه ص:٦ ، وقد تبع سيبويه في نسبته للنابغة صاحب الأغاني : ٢٦/١١، والخزانة : ٥١١/٧، وشرح المفصل : ٦/ ٨٣ ، والمقاصد النحوية:٣/ ٥٧٩.

(٤) الشنتمري : ص : ١٦٢ .

(٥) معاني القرآن : ٣ / ٢٤ .

عــن كــثير﴾[1] "ويعلم الذين" مردودة على الجزم ، إلا أنه صرف، والجزم إذا صرف عنه معطوفه نصب، كقول الشاعر[2] :

فــإن يَهْــلك أبو قابوسَ يَهْلِكْ ** ربيــعُ الــناس والبــلدُ الحــرامُ
ونمســك بعــده بذنــاب عيش ** أجــب الظهــر ليــس له سنام

والرفع جائز في المنصوب على الصرف".

فالشــاهد عند الفراء نصب الفعل"نمسك" على الصرف، ويجوز فيه الرفع على الاستئناف.

أما الرواية فمختلف فيها في كلمة واحدة وهي الفعل "نأخذ" عند سيبويه، ويقابــلها "نمسك" عند الفراء، ولا أثر لذلك على اختلافهما في موضع الشاهد ووجه الاستشهاد به.

والبيت منسوب عند سيبويه إلى النابغة، وليس له نسبة عند الفراء .

---

(١) الشورى الآية : ٣٤.

(٢) تبع الفراء في عدم نسبة البيت صاحه أسرار العربية ص:٢٠٠ ، والأشباه والنظائر: ٦/ ١١، والاشتقاق ص: ١٠٥، والإنصاف : ١ / ١٣٤، واللسان "جبب" و "ذنب" ، والمقتضب : ٢/ ١٧٩.

دخول " أل " على المضاف والمضاف إليه

الصـــفة المشبهة إما أن تكون بالألف واللام،نحو"الحسن"، أو مجردة عنهما نحو:"حسن"[١]... أما معمولها، فإما أن يكون بأل، أو مضافاً لما فيه أل، أو مضافاً إلى ضـــمير الموصوف، أو مجرداً من أل دون الإضافة، أو مجرداً من أل والإضافة، وعلى ذلك فإما أن يرفع أو ينصب أو يجر[٢].

وقـــد اختصـــت الصفة المشبهة دون غيرها في العربية بجواز دخول الألف والـــلام عـــلى المضـــاف إلى المعرفة ..قال سيبويه[٣] :"واعلم أنه ليس في العربية مضـــاف يدخل عليه الألف واللام غير المضاف إلى المعرفة في هذا الباب، وذلك قولك : هذا الحسن الوجه".

وإنمـــا تكـــون الإضافة مع أل في حالة الإفراد، فإذا كانت التثنية أو الجمع والـــنون مثبـــتة تعيَّن نصب معمول الصفة المشبهة، أما إذا حذفت النون، فيجر المعمول سواء كان نكرة أو معرفاً بأل ..قال سيبويه [٤] :" فإذا ثنيت أو جمعت ، فأثـــبت الـــنون ، فـــليس إلا النصب، وذلك قولهم: هم الطيبون الأخبار، وهما الحسنان الوجوه، ومن ذلك قوله تعالى:**﴿ قل هل ننبئكم بالأخسرين أعمالاً﴾**[٥] .

ومن شواهده في ذلك قوله [٦]:"وقالت خرنق" :

---

(١) شرح ابن عقيل : ٢ / ١٤٤ .

(٢) شرح ابن عقيل : ٢ / ١٤٤ ، وأوضح المسالك : ٣ / ٢٢٣ ، والهمع : ٥ / ٩٥ .

(٣) الكتاب : ١ / ١٩٩ .

(٤) السابق : ١ / ٢٠١ .

(٥) سورة الكهف : آية : ١٠٣ .

(٦) الكتاب : ١ / ٢٠٢ .

لا يَـبْعُدن قومـي الذيـنَ هُم * * ســمُّ العـداةِ وآفـةُ الجـزر
الـنازلون بكـل معـترك * * والطيـبون معـاقدَ الأزر [1]

ثم قال [2]: فإن كففت النون، جررت كان المعمول فيه نكرة أو فيه الألف واللام .

وشاهد سيبويه في قول الخرنق هو نصب "معاقد" بـ "الطيبون"، وأن المثنى والمجمـوع من الصفة المقرونة بأل يجب نصب ما بعده ما ثبت فيهما النون، فهو كقولك: الحسنون أوجه الأخ[3] .

وقـد تـناول الفراء[4] الشاهد السابق أثناء تعرضه لقوله تعالى:﴿ **والموفون بعهدهم إذا عاهدوا .. الآية** ﴾ [5] .. فقال:" والعرب تعترض من صفات الواحد، إذا تطاولت بالمدح أو الذم، فيرفعون إذا كان الاسم رفعاً، وينصبون بعض المدح، فكأنهم ينوون إخراج المنصوب بمدح مجرد غير متبع لأول الكلام، ومن ذلك قول الشاعر :

لا يـبعدن قومـي الذيـن هم * * ســم العـداه وآفـة الجـزر
الـنازلين بكـل معـترك * * والطيـبين معـاقد الأزر

---

(١) البيـتان مـن الكامل للخرنق في ديوانها ص : ٤٣ ، وقد تبع سيبويه في نسبة البيت للخرنق صاحب الأشباه والنظائر: ٦/٢٣١ ، والإنصاف: ٢ / ٤٦٨ ، وأوضح المسالك: ٣ /٣١٤ ، وشرح أبيات سيبويه : ٢ / ٤٦ ، وشرح التصريح : ٢ / ١١٦ .

(٢) الكتاب : ١ / ٢٠٢ .

(٣) الشنتمري : ص : ١٦٧ .

(٤) معاني القرآن : ١ / ١٠٥ .

(٥) سورة البقرة : آية : ١٧٧ .

وعلى هذا فالشاهد عند الفراء نصب "النازلين" و "الطيبين" على المدح .

وبالمقارنة بين تناول الرجلين الشاهد، تتضح لنا الفروق التالية :

١- أورد سيبويه البيتين شاهداً على وجوب نصب معمول الصفة المشبهة بالواو والنون "الطيبون معاقد" .. بينما أورد الفراء البيتين شاهداً على جواز نصب "النازلين" و "الطيبين" في رواية النصب على المدح، وإن كان الأصل الرفع كما ذكر ، ولكنهم قطعوهما عن الرفع إلى النصب لغرض المدح .

٢- اختلف الرجلان في رواية البيت، فقد رواه سيبويه برفع "النازلون" و "الطيبون".. بينما رواه الفراء بنصبهما..وهذا الاختلاف في الرواية كان سبباً في اختلافهما في موطن الشاهد ..لكن هذا الخلاف لا أثر له في وزن البيت، ورواية الديوان تقوي رواية سيبويه .

٣- نسب سيبويه البيت لخرنق، بينما أورده الفراء دون نسبة(١).

---

(١) تابع الفراء في عدم نسبة البيت ، صاحب رصف المباني ص : ٤١٦، والأشموني: ٢/ ٣٩٩ .

دخول الألف واللام على المضاف

إذا أضيف اسم لآخر، حذف ما في المضاف من تنوين ظاهر أو مقدر، كقولك في"ثوب" و"دراهم" .." ثوب زيد ودراهمه"..ومن نون تلي علامة الإعراب، وهي نون التثنية وشبهها، ونون جمع المذكر السالم وشبهه[1].

قال سيبويه [2] :"واعلم أنه ليس في العربية مضاف يدخل عليه الألف واللام غير المضاف إلى المعرفة في هذا الباب، وذلك قولك : هذا الحسن الوجه أدخلوا الألف واللام على حسن الوجه، لأنه مضاف إلى معرفة لا يكون بها معرفة أبداً، فاحتاج إلى ذلك حيث منع ما يكون في مثله البتة، ولا يجاوز به معنى التنوين، فأما النكرة فلا يكون فيها إلا الحسن وجهاً، تكون الألف واللام بدلاً من التنوين - وزعم أبو الخطاب - أنه سمع قوماً من العرب ينشدون هذا البيت للحارث بن ظالم:

فما قومي بثعلبة بن سعد ** ولا بفزارة الشعرى الرقابا[3]

فإنما أدخلت الألف واللام في الحسن، ثم أعملته ، كما قال الضارب زيداً، وعلى هذا الوجه تقول: هو الحسن الوجه ، وهي عربية جيدة .

قال الشاعر :

فما قومي بثعلبة بن سعد ** ولا بفزارة الشعر الرقابا

---

(١) أوضح المسالك : ٣ / ٧٥ – ٧٦ .

(٢) الكتاب : ١ / ٢٠١ .

(٣) من الوافر في الأغاني:١١٩/١١، والإنصاف ص : ١٣٣ ، وشرح أبيات سيبويه : ١/ ٢٥٨، والمقاصد النحوية : ٣/ ٦٠٩، والمقتضب : ١٦١/٤ ، وبلا نسبة في الخزانة : ٧/ ٤٩٢ ، وشرح المفصل : ٦ / ٨٩ .

وقد يجوز في هذا أن تقول:هو الحسن الوجه على قوله هو الضارب الرجل.

وقال الفراء[1] :"وقوله :**﴿جناتُ عدْنٍ مفتحةً لهم الأبوابُ﴾**[2]، ترفع "الأبواب" لأن المعنى: مفتحة لهم أبوابها، والعرب تجعل الألف واللام خلفاً من الإضافة، فيقولون: مررت على رجل حسنة العين قبيح الأنف، والمعنى، حسنة عينه ، قبيح أنفه ..ولو قال:" مفتحة لهم الأبواب على أن تجعل المفتحة في اللفظ للجنات ، وفي المعنى للأبواب ، فيكون مثل قول الشاعر :

وما قومي بثعلبة بن سعد ** ولا بفزارة الشعر الرقابا

والشعرى رقابا، ويروى:الشُّعر الرقابا.

والشاهد في البيت قوله "الرقابا" حيث نصبت بالشعرى، على حد قولهم: الحسن الوجه تشبيهاً بالمفعول به، ويجوز فيه الشعرى رقابا، كقولك: الحسن وجهاً على التمييز[3]

وقد أورد سيبويه البيت بروايتين: الأولى: الشعرى رقابا، والثانية:الشعر الرقابا .

أما الفراء: فقد أورده برواية ثم ذكر له رواية أخرى، ونسب سيبويه البيت للحارث بن ظالم، ولم ينسبه الفراء لأحد .

---

(١) معاني القرآن : ٢ / ٤٠٨ .

(٢) سورة ص : آية : ٥٠.

(٣) الكتاب ٢/٤٠٨.

حذف ـ كان ـ وبقاء عملها

أنشـــأ سيبويه في كتابه باباً سماه "**باب يضمر فيه الفعل المستعمل إظهاره بعد حرف**"[1]، وذكر تحته قوله [2] :" وذلك قولك :"الناس مجزيون بأعمالهم إن خـــيراً فخير وإن شراً فشر، والمرء مقتول بما قتل، إن خنجراً فخنجر، وإن سيفاً فسيف، وإن شئت أظهرت الفعل فقلت:إن كان خنجراً فخنجر، وإن كان شراً فشر .

ثم قـــال[3] :"وإذا أضمرت ، فإن تضمر الناصب أحسن..، وإن أضمرت الرافع، كما أضمرت الناصب ، فهو عربي حسن، وذلك قولك: إن خير فخير، وإن خـــنجر فخـــنجر، كأنه قال: إن كان معه خنجر ..وزعم يونس أن العرب تنشد هذا البيت لهدبة بن خشرم :

فإن تك في أموالنا لا نضق بها ** ذراعاً وإن صبر فنصبر للصبر [4]

والنصب فيه جيد بالغ على التفسير الأول، والرفع على قوله: وإن وقع صبر أو إن كان فينا صبر فإنا نصبر.

والشـــاهد في البيت حمل ما بعد "إن" على إضمار فعل مع جواز النصب والرفع فيه، وتقدير الرفع: إن وقع صبر، وتقدير النصب:إن كان الذي يقع ويجب صبراً [5].

---

(١) ينظر الكتاب : ١ / ٢٥٨ .

(٢) السابق : ١ / ٢٥٨ .

(٣) السابق : ١ / ٢٥٩ .

(٤) مـــن الطويل لهدبة بن خشرم في ديوانه ص : ٩٨ ، وقد تبع سيبويه في نسبته لهدبة صاحب شواهد المغني : ١/ ٢٧٦ .

(٥) الشنتمري : ص : ١٨٢ .

وقال الفراء[1] عند قوله تعالى :﴿**وما بكم من نعمة فمن الله** ﴾[2]، "ما" في معنى جزاء، ولها فعل مضمر، كأنك قلت: ما بكم من نعمة فمن الله، لأن الجزاء لا بـــد له من فعل مجزوم، إن ظهر فهو جزم، وإن لم يظهر فهو مضمر كما قال الشاعر:

إن العَقْل في أموالنا لا نضق به ** ذراعاً وإن صبراً فنعرف للصبر

أراد:" إن يكن" فأضمرها .

وهنا يخالف الفراءُ سيبويه في كل شيء ، وبيان ذلك كما يلي :

١- استشـــهد سيبويه على رفع صبر مع جواز النصب، بينما استشهد به الفراء عـــلى نصب "صبراً".. والخلاف بين الرجلين يتمثل في حذف "كان"، وبقاء عملها، فسيبويه يرجح أن كان المقدرة ناقصة، وأن ما بعدها ينصب على انه خـــبر لهـــا، وأجـــاز مع ذلك أن تكون تامة، وما بعدها فاعل لها، ووصف الأمرين بأنهما عربيان جيدان . والفراء يرى أنها ناقصة و "صبراً " خبرها، وما ذكره الفراء إنما هو وصف لرواية البيت التي وصلت إليه .

٢- اختـــلف الـــرجلان في رواية البيت اختلافاً كثيراً، وإن كان المعنى واحداً، فالشـــطر الأول يختـــلف من حيث اللفظ عند سيبويه عنه عند الفراء..وأما الشطر الثاني ، فالشاهد فيه مرفوع عند سيبويه، منصوب عند الفراء، كذلك كلمة "نصبر" عند سيبويه ، يقابلها "نعرف" عند الفراء.

وقد روى ابن الشجري البيت في أماليه [3] على النحو التالي :

إن العقل في أموالنا لا نضق به ** ذراعـــاً وإن صبراً فنصبر للصبر

٣- نسب سيبويه البيت لهدبة بن خشرم ، و لم ينسبه الفراء لأحد .

---

(١) ٢/ ١٠٤ – ١٠٥ .

(٢) سورة النحل : آية : ٥٣ .

(٣) أمالي ابن الشجري : ٢ / ٢٣٦ .

إعراب المصدر الواقع بدلاً من فعله

ينتصـــب المصدر على إضمار الفعل الناصب لـــه، من ذلك قولك: حمداً وشـــكراً لا كفراً، وعجباً، وأفعل ذلك كرامةً ومسرةً ونعمةَ عين، وحباً ونعام عين، ولا أفعل ذلك كيداً ولا هماً، ولأفعلن ذاك رغماً وهواناً .

وكل ذلك ينتصب على إضمار الفعل والتقدير: أحمد الله حمداً، وأشكر الله شكراً، وأعجب عجباً، وأكرمك كرامة، وأسرك مسرة، ولا أكيد كيداً، ولا أهم هماً، وأرغمك رغماً[1] .

والعلة في ذلك –كما ذكر سيبويه[2]– أنهم جعلوا المصدر بدلاً من اللفظ الفعل كما فعلوا ذلك في باب الدعاء، كأن قولك: حمداً في موضع أحمد الله، وعجباً منه في موضع أعجب منه وهكذا.

إلا أنـــه قد سمع من العرب بعض المصادر مرفوعة مع أنها تستحق النصب وفـــق مـــا قدمـــنا، قـــال سيبويه[3] :"وقد جاء بعض هذا رفعاً يبتدأ ثم يبنى عليه..وسمعنا بعض العرب الموثوق بهم يقال له: كيف أصبحت ؟ فيقول:حمد الله وثـــناءٌ عليه، كأنه يحمله على مضمر في نيته هو المظهر، كأنه يقول: وشأني حمد الله وثناء عليه..ومثل ذلك قول الشاعر:

يشكـــو إلىّ جملـــي طول السُّرى ** صـــبرٌ جميـــلٌ فكلانا مبتلى[4]

---

(١) ينظر الكتاب ٣١٩/١ .

(٢) السابق ١/ ٣١٩ .

(٣) السابق ١/ ٣١٩ .

(٤) مـــن الرجز للملبد بن حرملة في شرح أبيات سيبويه ٣١٧/١ وللملبد بن حرملة في شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي صـــ ٢٢٨. وبلا نسبة في أمالي المرتضى ١٠٧/١ وشرح الأشموني ١٠٦/١ واللسان (شكا) وتهذيب اللغة ٢٩٩/١٠ والتاج (شكا)

والنصب أكثر وأجود ؛ لأنه يأمره "

والشــاهد في الــبيت رفع (صبرٌ جميلٌ) مع وضعه موضع الفعل، والوجه النصــب؛ لأنــه أمــر لا يقع موقع الخبر، وتقدير سيبويه في هذا أن يحمله على اضمار مبتدأ أو إضمار خبر، فكأنه قال: أمرك صبر جميل، أو صبرٌ جميل أمثل[1].

أما الفرّاء فقد أورد البيت على الأصل وهو النصب، فقال[2] معلقاً على قوله تعالى﴿**فصبرٌ جميلٌ**﴾ الصبر الجميل مرفوع؛ لأنه عزّى نفسه، وقال:ما هو إلا الصبر، ولو أمرهم بالصبر لكان النصب أسهل كما قال الشاعر :

يشكــو إلىّ جملــي طول السُّرى ** صــبــرا جميلاً فكلانا مبتلى [3]

والشــاهد عند الفراء نصب(صبراً جميلاً) لوقوعه موقع الفعل؛ لأن فيه أمر والتقدير:اصبر صبراً.

والخلاف في وجه الاستشهاد بين سيبويه والفراء قائم على الخلاف في رواية الــبيت، فســيبويه روى البيت برفع "صبر جميل" واستشهد به على رفع المصدر الواقع موقع الفعل، أما الفراء فقد روى البيت بنصب "صبراً جميلاً " واستشهد به على نصب المصدر الواقع موقع الفعل، وذلك على الأصل .

أمــا نســبة البيت فقد أُغفلت عند كلٍّ من الرجلين فلم ينسباه لأحدٍ من الشعراء .

---

(١) الشنتمري ص ٢١١ – ٢١٢ .

(٢) معاني القرآن ٢/ ٥٣ – ٥٤ .

(٣) مــن الرجز للملبد بن حرملة في شرح أبيات سيبويه ٣١٧/١، وللملبد بن حرملة في شرح أبيــات ســيبويه لابــن السيرافي صــ ٢٢٨ . وبلا نسبة في أمالي المرتضى ١٠٧/١ وشرح الأشموني ١٠٦/١ واللسان (شكا) وتهذيب اللغة ٢٩٩/١٠ والتاج (شكا).

اختصاص الواو بعطف الصفات بعضها على بعض دون الفاء

من استعمالات الفاء والواو أنهما يأتيان للعطف، فأما الفاء فهي مُرَتِّبة تدل على أن الثاني بعد الأول بلا مهلة نحو قولك: رأيت زيداً فعمراً [(١)].

وأما الواو فهي جامعة كقولك : قام زيد وعمرو ، يحتمل أن يقوم كل واحد منهما قبل صاحبه ، ويحتمل أن يقوما معاً في وقت واحد[(٢)] .

ومع أنهما يأتيان للعطف إلا أنهما مختلفان من حيث المعنى فالفاء من الحروف العوامل[(٣)] ، والواو من الحروف الهوامل[(٤)]. ولا يجوز أن يحل أحدهما مكان الآخر ، قال سيبويه[(٥)] : "فإذا أردت بالكلام أن تجريه على الاسم كما تجري النعت لم يجز أن تدخل الفاء ؛ لأنك لو قلت: مررت بزيد أخيك وصاحبك كان حسناً، ولو قلت : مررت بزيد أخيك فصاحبك والصاحب زيد لم يجز ، ولو قلتها بالواو حسنت، كما أنشد كثير من العرب والبيت لأميه بن أبي عائذ:

ويأوي إلى نسوة عُطّل ** وشعث مراضيع مثل السعالى [(٦)]

ولو قلت : "فشعث قبح ".

---

(١) معاني الحروف للرماني، ص ٤٣.

(٢) السابق، ص ٥٩.

(٣) السابق، ص ٤٣.

(٤) السابق، ص ٥٩.

(٥) الكتاب ٣٩٩/١

(٦) من المتقارب ، لأمية بن أبي عائذ الهذلي ، وقد تبع سيبويه في نسبة البيت لأمية صاحب الخزانة ٤٢/٢ – ٤٣ وشرح أشعار الهذليين والتاج (سعل) ولأبي أمية في المقاصد النحوية ٦٣/٤ وللهذلي في شرح المفصل ١٨/٢ واللسان (رضع).

والشـــاهد عنده في حمل "شعث"على "عُطل"بالواو؛ لأنهما ثابتان معاً في الموصوف، فعطف أحدهما على الآخر بالواو، لأن معناهما الاجتماع، ولو عطفنا بالفاء لم يجز؛ لأن معنى الفاء التفرقة(١).

وقـــد أورد الفراء هذا الشاهد في معانيه(٢)عند تعرضه لقوله تعالى **﴿وحوراً عينا﴾**(٣) في قراءة أبي عبد الله (٤) ، فقال:"أنشدني بعضهم :

ويـــأوي إلى نسوة عاطـــلات ** وشعثـــاً مراضيـــع مثل السعالـــى

وشـــاهد الفراء في البيت جواز نصب "شعثاً" على الاختصاص وإن كانت (شعثاً)- في حقيقة الأمر- نعتاً لمنصوب محذوف تقديره: ونساء شعثاً مراضيع.

وبالمقارنة بين نصي سيبويه والفراء يتبين التالي:

١- اختـــلف الرجلان في الاستشهاد بالبيت فتناوله سيبويه من حيث الفرق بين الفـــاء والواو العاطفتين وعدم صلاحية الفاء لما يصلح له الواو، بينما تناوله الفراء من حيث جواز عطف المنصوب على المجرور .

٢- اختلف في رواية البيت في موضعين :

الأول :كلمة "عُطلٍ"عند سيبويه ويقابلها "عاطلات" ولا أثر للخلاف في الرواية في هذا الموضع على الخلاف في الاستدلال بالشاهد. إلا أن أثره عروضياً واضح،فرواية الفراء تأتي من الشكل الأول للمتقارب التام، وهو الشكل

(١) الشنتمري، ص ٢٣٤.

(٢) ٢١٦/٣

(٣) قراءة في قوله تعالى "وحور عيناً" وهي الآية ٢٢ من سورة الواقعة " حورٌ عينٌ ".

(٤) نظر المحتسب ٣٠٩/٢ والبحر ٣٩٦/٨ .

الـــذي تـــأتي فيه العروض صحيحة "طلات".وأما رواية سيبويه فعروض البيت فيها محذوفة ، حيث صارت "فعو" بحذف "لُن" .

الثاني :كلمة "شُعثٍ" عند سيبويه ويقابلها "شعثاً" عند الفراء ، وهذه الكلمة هي موطـــن الشـــاهد وقد رواه سيبويه بالجر عطفاً على "عطل" بينما رواها الفـــراء بالنصـــب ليدلل على جواز ذلك ، وقد ترتب على الخلاف بين الرجلين في الرواية خلاف في وجه الاستدلال.

٣ – نسب سيبويه البيت لأمية بن أبي عائذ و لم ينسبه الفراء لأحد[١] .

(١) تـــبع الفـــراء في عدم نسبة ا لبيت ابن الحاجب في أماليه ٣٢٢/١ ورصف الباني صـــ ٤١٦ والمقـــرب ٢٢٥/١ والإغفـــال /٤٥٩ والمفصل ص:٢٥ واللسان "رضع" والأشموني ٦٩/٣ وشرح التصريح ١١٧/٢.

نصب ما بعد -لا- على البدل

ناقشــــنا في مسألة سابقة حالات المستثنى بعد "إلا" فذكرنا أن من بين تلك الحالات إبدال المستثنى منه.

لكن الابدال -كما ذكر سيبويه[1]- قد يحمل على موضع العامل في الاسم والاســـم لا عـــلى ما عمل فيه الاسم ولكن الاسم وما عمل فيه في موضع اسم مرفوع أو منصوب، وذلك قولك: ما أتاني من أحد إلا زيداً وما رأيت من أحدٍ إلا زيداً، وإنما منعك أن تحمل الكلام على من أنه خلفٌ أن تقول ما أتاني إلا من زيد، فلما كان كذلك حمله على الموضع فجعله بدلاً منه كأنه قال ما أتاني أحد إلا فلان، لأن معنى ما أتاني أحد وما أتاني من أحد واحد، ولكن "من" دخلت هـــنا توكيداً، كما تدخل الباء في قولك: كفى بالشيب والإسلام، وفي: ما أنت بفاعل، ولست بفاعل .

ومن شواهد سيبويه في ذلك قوله[2]:"وتقول : لست بشيء إلا شيئاً لا يعبأ به، والباء ههنا بمترلتها فيما قال الشاعر :

يـــا ابْـــنَيْ لُـــبَيْني لستما بيدٍ ** إلاَّ يداً ليست لهـــا عَضُـــدُ [3]

(١) الكتاب ٢ :٣١٦ .

(٢) السابق ٢/٣١٦ – ٣١٧ .

(٣) من الكامل، لأوس بن حجر في ديوانه ص ٢١ وشرح أبيات سيبويه ٢/٦٨ ولطرفة بن العبد في ملحق ديوانه ص : ١٥١ وشرح المفصل ٢/٩٠ وبلا نسبة في أمالي ابن الحاجب ص ٤٤١ والمقتضب ٤/٤٢١ ونسبته إلى أوس بن حجر أقوى لوجود قصيدة تُعزا إليه ، بخلاف وروده مفرداً في ملحقات ديوان طرفة .

وقال الفراء [1] :"ورأيت الكسائي يجعل "إلا" مع الجحد والاستفهام بمنزلة "غير" فينصب ما أشبه هنا على كلمة واحدة،..يقول الله عز وجل: ﴿**لو كان فيهما آلهة إلا الله لفسدتا**﴾[2] فقال[3] لا أجد المعنى إلا: لو كان فيهما آلهة غير الله لفسدتا ، واحتج بقول الشاعر

يا ابنَيْ لُبَيْني لستما بيدٍ ** إلاّ يداً ليست لها عَضُدُ [4]

فقال: لو كان المعنى "إلا" كان الكلام فاسداً في هذا؛ لأني لا أقدر في هذا البيت على إعادة خافض بضمير، وقد ذهب ههنا مذهباً" .

والشاهد في رواية سيبويه نصب ما بعد "إلا" على البدل من موضع الباء وما عملت فيه والتقدير: لستما يداً إلا يداً لا عضد لها ولا يجوز الجر على البدل من المجرور ؛ لأن ما بعد "إلا" موجب، والباء مذكرة للنفي.[5]

أمّا الشاهد في رواية الفراء فهو مجيء "إلا" مع الجحد بمنزلة "غير" على مذهب الكسائي والتقدير: لستم بيد غير يد ليست لها عضد .

ولم ينسب كل من سيبويه والفراء البيت لأحد وهو مختلف في نسبته كما سبق في تخريج البيت.

---

(١) معاني القرآن ٢/١٠١ .

(٢) سورة الأنبياء آية ٢٢ .

(٣) يعني الكسائي .

(٤) من الكامل، لأوس بن حجر في ديوانه ص٢١، وشرح أبيات سيبويه ٢/٦٨، ولطرفة بن العبد في ملحق ديوانه ص:١٥١، وشرح المفصل٢/٩٠، وبلا نسبة في أمالي ابن الحاجب ص٤٤١، والمقتضب ٤/٤٢١، ونسبته إلى أوس بن حجر أقوى لوجود قصيدة تُعزا إليه ، بخلاف وروده مفرداً في ملحقات ديوان طرفة .

(٥) الشنتمري ص : ٣٥٧ .

أما رواية البيت فمختلفة بين الرجلين في ثلاثة مواضع : فالموضع الأول عند سيبويه حرف النداء "ياء" وعند الفراء الهمزة والموضع الثاني: عند سيبويه لستما بضـــمير المثنى وعند الفراء لستم بضمير الجمع مع إشباع حركة الميم. والموضع الثالث وهو موضع الشاهد عند سيبويه "يداً" بالنصب وعند الفراء "يدٍ" بالجر .

بقـــي أن نقول إنّ الشاهد واختلاف الرواية عند الفراء إنما هو محكي عن الكسائي. لكنَّ تبنِّ الفراء مذهبَ شيخه يمكن أن يؤخذ من نعته بالحُسنْ والقوة عندما قال:"ذهب ههنا مذهباً". أي مذهباً حسناً أو قوياً ، ولا تفسير لرواية الجر ســـوى ما ذهب إليه الكسائي ؛ إذ لا يجوز الجر على البدلية من المجرور؛ لأن ما بعد "إلا" الاستثنائية مثبت، والباء حرف جر زائد لا يقع إلا بعد النفي ، والمبدل يقوم مقام البدل .

تذكير ما حقه التأنيث

إذا جاء الفاعل مؤنثاً ، فإما أن يكون مشتقاً من فعل في مذهب مصدر وإما أن يكون من الأسماء الموضوعة ، فإن كان الأول جاز تأنيث الفعل اعتماداً على اللفظ أو تذكيره اعتماداً على تذكير المصدر، وإن كان الثاني، فإن العرب لا تكاد تذكر فعل مؤنث إلا في الشعر لضرورته[1] .

ومـــن أمثـــلة ما يجوز فيه التذكير والتأنيث قوله تعالى:**﴿زين للذين كفروا الحيـــاةُ الدنيا ﴾**[2] وقوله تعالى **﴿فمن جاءه موعظةٌ من ربه ﴾**[3] وقوله تعالى:**﴿قد جـــاءكم بصائرُ من ربكم﴾**[4] وقوله تعالى: **﴿وأخذ الذين ظلموا الصيحةُ﴾**[5] فيجوز في غير القرآن "زينت"و"جاءته" و"جاءتكم" و"أخذت"[6].

أما في الشعر فهو أكثر من أن أحصيه لك كما قال سيبويه[7] .

هذا كلُّه إذا تقدم الفعل على المصدر المؤنث، أما إذا حدث العكس فتقدم المصدر المؤنث على الفعل فللنحاة في ذلك رأى آخر .

قـــال سيبويه [8] :" وقد يجوز في الشعر: موعظةٌ جاءنا، كأنه اكتفى بذكر "ما" عن التاء، وقال الشاعر وهو الأعشى:

---

(١) الكتاب ٢/٤٣. وانظر معاني القرآن للفراء ١/١٢٥ .

(٢) سورة البقرة آية ٢١٢

(٣) سورة البقرة آية ٢٧٥.

(٤) سورة الأنعام آية ١٠٤.

(٥) سورة هود آية ٦٧ .

(٦) ينظر معاني القرآن ١/١٢٥.

(٧) ينظر الكتاب ٢/٤٥ .

(٨) الكتاب ٢/٤٦

فإمّا تَرَىْ لَمَّتي بُدِّلَتْ ** فإنَّ الحوادث أودى بها

وقال الفرّاء(١) :" وإذا قال قائل: أرأيت الفعل إذا جاء بعد المصادر المؤلفة أيجوز تذكيره بعد الأسماء كما جاز قبله؟ قلت: ذلك قبيح وهو جائز وقبحُ لأن الفعل إذا أتى بعد الاسم كان فيه مُكنًّى من الاسم فاستقبحوا أن يضمروا مذكراً قبله مؤنث، والذين استجازوا ذلك قالوا: يذهب إلى المعنى، وهو في التقديم والتأخير سواء، قال الشاعر :

فإن تعهد لامرئ لَمَّةً ** فإن الحوادث أزرى بها

و لم يقل أزرين بها، ولا أزرت بها، والحوادث جمع، ولكنه ذهب بها إلى معنى الحدثان".

والشاهد في البيت قوله:" أودى" عند سيبويه و" أزرى" عند الفرَّاء، فقد حذفت التاء من الفعل ضرورة، ودعاه إلى حذفها إن القافية مردفة بالألف ، وسوَّغ له حذفها أن تأنيث الحوادث غير حقيقي وهي في معنى الحدثان.

وقد أجاز سيبويه تأنيث الفعل المتأخر عن اسم مؤنث في الشعر اكتفاء بذكر المؤنث، أما الفرَّاء، فقد أجاز ذلك إلاّ أنه نعته بالقبح، معلّلاً، ذلك بأن الفعل إذا تأخر عن الاسم كُنّى فيه ضمير يعود على ذلك الاسم، فمن القبيح أن يُضمر مذكر قبله مؤنث.

وعليه فإن وجه الاستشهاد بالبيت عند سيبويه عدم إلحاق الفعل علامة تأنيث اكتفاءً بتأنيث الفاعل، وهذا مخصوص بالشعر غير جائز في الاختيار. أما عند الفراء فوجه الدلالة أن تذكير الفعل جاء على تضمين الحوادث معنى

(١) معاني القرآن ١٢٨/١

الحدثـــان، فهو اسم مؤنث ضُمِّن معنى اسم مذكر، وقد جعله الفراء من الضرائر الشعرية، المستقبحة، ووجه الضرورة أنَّ القصيدة مردفة بالألف فلو قال: أودتْ أو أودين بالتاء أو النون لاختلف الردف، وهذا يعد عيباً عند العروضين في قافية البيت.

وقد نسب سيبويه البيت للأعشى و لم ينسبه الفرَّاء لأحد.

أما رواية البيت فالشطر الأول مختلف عند سيبويه عنه عند الفرَّاء، والشطر الـــثاني مختلف في كلمة واحدة وهي موطن الشاهد، فعند سيبويه " أودى" وعند الفرَّاء " أزرى" ولكن هذا الاختلاف لا أثر له في موطن الاسشهاد .

حذف الموصوف لدلالة صفته عليه

وصف الجرجاني[1]: الحذف بأنه :"باب دقيق المسلك ، لطيف المأخذ، عجيب الأمر شبيه بالسحر".. وقد تناول النحاة قضية الحذف في كثير من الأبواب النحوية، ولعل التخفيف هو أبرز مسوغات الحذف عند النحاة، ذلك أنه متى استوى الحذف والذكر في الدلالة اللغوية، فإن الحذف أولى من الذكر .

ومن الأبواب التي تناول فيها سيبويه قضية الحذف، حذف المستثنى ، فقد عقد له باباً في كتابه سماه [2] "**باب يحذف المستثنى فيه استخفافاً**" .. وذلك قولك : "ليس غير" و "ليس إلا" كأنه قال : ليس إلا ذاك ، وليس غير ذاك، ولكنهم حذفوا ذلك تخفيفاً واكتفاء بعلم المخاطب ما يُعنَى .

ومن شواهد سيبويه في ذلك قول الشاعر:

لو قلت ما في قومها لم تَيْثَمِ ** يفضلُها في حَسَبٍ ومِيْسَمِ[3]

قال :"يريد ما في قومها أحد، فحذفوا هذا كما قالوا: لو أن زيداً هنا، وإنما يريدون: لكان كذا وكذا، وقولهم: ليس أحد، أي: ليس هنا أحد، فكل ذلك حُذِف تخفيفاً، واستغناء بعلم المخاطب بما يعنَى .

ومن شواهده أيضاً قول الشاعر ، وهو ابن مقبل [4] :

(١) في دلائل الإعجاز ص : ١٤٦ .

(٢) الكتاب : ٢ / ٣٤٤ .

(٣) الكتاب ٢/٣٤٦.

(٤) من الطويل لتميم بن مقبل في ديوانه ص: ٢٤ ، والحيوان: ٣/ ٤٨ ، والخزانة : ٥/ ٥٥، وشرح شواهد الإيضاح ص : ٦٣٤ ، والعجير السلولي في سقط الآليء ص : ٢٠٥، وبلا نسبة في المحتسب : ١ / ١١٢ ، والمقتضب : ٢ / ١٣٨ ، والهمع : ٢ / ١٢٠ .

ومـــا الدهـــر إلا تارتان فمنهما ** أموت وأخرى أبتغي العيش أكدح

قال [1] :" إنما يريد : منهما تارة أموت ، واخرى..".

أما البيت الأول، فالشاهد فيه قول الشاعر :"ما في قومها"، فقد حذف منه الموصـــوف والتقدير: ما في قومها أحد لدلالة الصفة، وهي جملة " يفضلها، عليه [2].

وقـــد أورد الفـــراء البيت الأول مستشهداً به على أن "في" في البيت بمعنى "مـــن" ..قـــال [3] :"وإنما جاز ذلك في "في" لأنك تجد معنى "من" أنه بعض ما أضيف ألا ترى أنك تقول: فينا صالحون وفينا دون ذلك، فكأنك قلت: منا.

وهـــنا خلاف بين الرجلين في موضع الشاهد ، كما أن بينهما اختلافاً في الـــرواية..فـــرواية سيبويه "تيثم"، ورواية الفراء"تأثم "، إلا أن الفراء قد أشار إلى الرواية الثانية فقال [4] بعد أن أورد البيت :"ويروى أيضاً تيثم لغة".

أما نسبة الشاهد فلم ينسبه أي منهما لأحد .

أمـــا البيت الثاني، فالشاهد فيه حذف الاسم لدلالة الصفة عليه، والتقدير: فمنها تارة أموت فيها..[5].

---

(١) الكتاب : ٢ / ٣٤٦ .
(٢) الشنتمري : : ص : ٣٧٢ .
(٣) معاني القرآن : ١ / ٢٧١ .
(٤) السابق : ١ / ٢٧١ .
(٥) الشنتمري : ٣٧٢ .

وقد اتفق الفراء مع سيبويه حول الشاهد في البيت فقال [1] معلقاً على قوله تعالى:﴿**ومن آياته منامكم بالليل والنهار** ﴾[2]،"فإذا حذفت" أن " جعلت "من" مؤدية عن اسم متروك، يكون الفعل صلة له كقول الشاعر:

ومــا الدهــر إلا تارتان فمنهما * * أموت وأخرى أبتغي العيش أكدح

كأنه أراد : فمنها ساعة أموتها ، وساعة أعيشها .

كما اتفق الرجلان في رواية البيت.

أما نسبة الشاهد، فقد نسبه سيبويه لابن مقبل، و لم ينسبه الفراء لأحد[3].

---

(١) معاني القرآن : ٢ / ٣٢٣ .

(٢) سورة الروم : آية : ٢٣ .

(٣) لم أورد هـــذه المسألة في الفصل الأول لأنها جاءت ملحقة بالشاهد السابق: "لو قلت ما في قومها لم تيتم .... " والرجلان مختلفان فيه كما سبق ".

الرفع على القطع والاستئناف بعد الواو

سبق الحديث عن بعض أحكام فاء السببية، وتشترك معها الواو في مجمل تلك الأحكام، قال سيبويه[1] :" اعلم أن الواو ينتصب ما بعدها في غير الواجب من حيث انتصب ما بعد الفاء، وأنها قد تشرك بين الأول والآخر، كما تشرك الفاء، وأنها يستقبح فيها أن تشرك بين الأول والآخر، كما استقبح ذلك مع الفاء، وأنها يجيء ما بعدها مرتفعاً منقطعاً من الأول كما جاء ما بعد الفاء".

أما من حيث المعنى فهما مختلفان ، قال سيبويه[2] :"واعلم أن الواو وإن جرت هذا المجرى، فإن معناها ومعنى الفاء مختلفان".

وكما جاز الرفع في الفعل بعد الفاء، فإنه يجوز فيه الرفع بعد الواو على القطع عما قبله، والاستئناف ، قال سيبويه [3] :"والرفع أيضاً جائز حسن، كما قال قيس بن زهير بن جذيمة :

فلا يدعنى قومي صريحاً لحرة ** لئن كنت مقتولاً ويسلم عامر [4]

والشاهد فيه رفع الفعل :"يسلم " على القطع والاستئناف، ولو نصب بإضمار "أن "لجاز؛ لأن ما قبله من الشرط غير واجب، وتقدير البيت: لئن قتلت وعامر سالم من القتل، فلست بصريح النسب حُرَّ الأم، وأراد عامر بن الطفيل[5].

---

(١) الكتاب:٣/٤١، وانظر شرح المفصل:١٩/٧،فما بعدها ، وشرح الرضى:٣/ ٢٣٣ فما بعدها

(٢) الكتاب : ٣ / ٤١ .

(٣) الكتاب : ٣ / ٤٦ .

(٤) من الطويل وهو في الدرر: ٤/ ٨٩ ، والرد على النحاة ص: ١٢٩، كما نسب لورقاء بن زهير العبسي في شرح أبيات سيبويه: ٥ / ٢٠٤ ، وهو بلا نسبة في أمالي المرتضي: ١/ ٤٨٠، وتذكرة النحاة ص : ٣٣ ، والهمع : ٢ / ١٦.

(٥) الشنتمري: ص : ٤٠٠ .

أما الفراء فقد أورد البيت بعد حديثه عن اللام في قوله تعالى:**﴿ولقد علموا لمـــن اشـــتراه..الآية**[1]، فقال[2] :" إنما هي لام اليمين ، كان موضعها في آخر الكلام ، فلما صارت في أوله صارت كاليمين، فلقيت بما يلقى به اليمين ..كما قال الآخر :

فـــلا يدعني قومي صريحاً لحرة ** لـــئن كـــنت مقتولاً ويسلم عامر

فاللام في " لئن "ملغاة ، ولكنها كثرت في الكلام حتى صارت بمنزلة "إن" .

والشاهد عند الفراء أن اللام في "لئن" ملغاة ، وليست جواب قسم.. وقد اختلف مع سيبويه في موضع الشاهد في البيت كما سبق، فهو يذهب إلى ترجيح اعتـــبار الشرط على القسم، وإن لم يتقدم عليه مخبر عنه، ولذا اعتبر اللام الموطئة لجواب القسم في نحو "لئن" ملغاة، بمعنى أن الجواب المذكور للشرط، وأن جواب القسم محذوف ، وهو في الوقت ذاته يجيز في "يسلم" ما أجازه سيبويه من النصب بعد واو المعية، والرفع على الاستئناف، وإن كان لم ينص على ذلك ، لكن ضبط البيت يدل عليه .

وقد نسب سيبويه البيت لقيس بن زهير بن جذيمة، و لم ينسبه الفراء لأحد .

---

(١) سورة البقرة : آية : ١٠٢ .

(٢) معاني القرآن : ١ / ٦٧ .

نصب المضارع بأن المضمرة وجوباً بعد واو المعية

اختصت "أن" من بين نواصب المضارع، بأنها تنصب ظاهرة ومضمرة، ومن مواضع نصبها مضمرة أن تأتي بعد واو المعية، وذلك في خمسة مواضع سمعت عن العرب وهي[1]:

١- النفي.. كقوله تعالى:﴿**ولما يعلم الله الذين جاهدوا منكم ويعلم الصابرين**﴾[2].

٢- الأمر.. كقول الشاعر :

فقلت ادعي وادعو إن أندى ** لصوت أن ينادي داعيان

٣- النهي.. كقولك:لا تأكل السمك وتشرب اللبن .

٤- التمني.. كقوله تعالى:﴿**يا ليتنا نرد ولا نكذب بآيات ربنا ونكون من المؤمنين** ﴾[3].

٥- الاستفهام.. كقول الحطيئة :

ألم أك جاركم ويكون بيني ** وبينكم المودة والإخاء

وتشترك فاء السببية مع واو المعية في أنَّ "أنْ" تضمر بعدها، فتنصب المضارع ألا أنهما يختلفان من حيث المعنى ، قال سيبويه[4] :"واعلم أن الواو وإن جرت هذا المجرى، فإن معناها ومعنى الفاء مختلفان ألا ترى الأخطل قال :

(١) شذور الذهب ص : ٤٠٠ فما بعدها .

(٢) سورة آل عمران : آية : ١٤٢ .

(٣) سورة الأنعام : آية : ٢٧.

(٤) الكتاب : ٣/ ٤٢.

لا تنه عن خلق وتأتي مثله * * عار عليك إذا فعلت عظيم (1)

فلو دخلت الفاء هنا لأفسدت المعنى ، وإنما أراد لا يجتمع النهي والإتيان فصار تأتي على إضمار أن .. إلخ .

والشاهد عند سيبويه نصب "تأتي" بإضمار "أن "، والمعنى لا يكن منك أن تنهى وتأتي؛ لأنه أراد: لا تجمع بين النهي والإتيان، ولو جزم على النهي لفسد

---

(١) لم يحظ شاهد في العربية – فيما قرأت – بالاضطراب والاختلاف في نسبته مثل هذا الشاهد على الرغم من سعة الاستشهاد به .. فسيبويه عزاه للأخطل ، وتبعه ابن مضاء القرطبي في الرد على النحاة ص : ٢٤٧ ، وابن يعيش في شرح المفصل: ٧/ ٢٤ .. وكتب الأدب نسبته للمتوكل الليثي ، ينظر الأغاني : ١٢ / ٤٣٢٦ ، والعقد الفريد : ٣ / ٣١١ ، وحماسة البحتري ص : ١١٧ ، والمؤتلف والمختلف : ٣ / ٣١١ ، وجمهرة الأمثال : ٢ / ٢٧٩ .. وصاحب الديوان جعله لأبي الأسود الدؤلي ، الديوان ص : ١٣٠ ، وممن عزاه لأبي الأسود الشيخ خالد في التصريح بمضمون التوضيح : ٢ / ٢٣٨ .. ونسبه ابن السيرافي لحسان بن ثابت –رضي الله عنه– ص : ٥٧٦ ، وعزاه الأعلم في حاشية الكتاب لأكثر من شاعر:١/ ٤٢٤ ، وكذلك فعل البغدادي في الخزانة : ٣ / ٦١٧ ، والعيني في شواهده : ٤ / ٣٩٣، وصاحب اللسان في مادة (عظم).. كما نسبه صاحب الفصول الخمسون لجرير الشاعر ص : ٢٧٥ ، وليس مثبتاً في ديوان جرير .. وقد نسب أيضاً للطرماح ، قال السيوطي " رأيته في تاريخ ابن عساكر للطرماح.. السيوطي: ١٩٤.. والعذر لمن أغفل نسبته كالفراء في معانيه، والمبرد في مقتضبه: ٢ / ٢٦، وابن السراج في موجزه ص: ٨٠ ، وابن خالويه في حجته ص : ١١٢، ونفر من شراح الألفية كابن عقيل الأشموني ، والسيوطي في همعه : ٢ / ١٣..ولعل مما يرجح نسبته لأبي الأسود ثبوته في ديوانه، وكونه يحمل معاني إسلامية مستشفة من القرآن .

المعنى لقطعه على أن لا ينهى البتة عن شيء ويأتيه ، وإنما أراد: إذا نهيت عن شيء فلا تأتيه ، فذلك عار عليك[1].

أما الفراء فقد تناول الشاهد السابق عند تعرضه لقوله تعالى:﴿ **ولا تلبسوا الحق بالباطل وتكتموا الحق وأنتم تعلمون** ﴾[2]، فقال[3]:" إن شئت جعلت"وتكتموا" في موضع جزم، وإن شئت جعلت هذه الأحرف المعطوفة بالواو نصباً على ما يقول النحويون من الصرف..كقول الشاعر:

لا تنه عن خلق وتأتي مثله ** عار عليك إذا فعلت عظيم

ألا ترى أنه لا يجوز إعادة "لا" في "تأتي مثله"، فكذلك سمي صرفاً إذا كان معطوفاً و لم يستقم أن يعاد فيه الحادث الذي قبله".

وبالتأمل في نصي الرجلين يتضح الخلاف بينهما في تناول الشاهد.. فقد رآه سيبويه في نصب المضارع بأن المضمرة، بينما رآه الفراء في نصب المضارع على الصرف، أي أن الثاني مخالف للأول، فصارت مخالفته له وصرفه عنه موجباً له النصبَ.

وهذا الخلاف ناشيء عن الخلاف بين البصريين والكوفيين في هذه المسألة ، فالبصريون يرون نصب المضارع بأن المضمرة ، والكوفيون يرونه بالصرف [4] .

(١) الشنتمري : ص : ٣٩٨ .
(٢) سورة البقرة : آية : ٤٢ .
(٣) معاني القرآن : ١/٣٤ .
(٤) ينظر الإنصاف : ٢/٥٥٥.

والمقصود بالصرف مخالفة المتأخر للمتقدم ، وقد عرفه الفراء بقوله[١] :"فإن قلت: وما الصرف؟ قلت: أن تأتي بالواو معطوفة على كلام في أوله حادثة لا تستقيم إعادتها على ما عطف عليها ، فإذا كان كذلك فهو الصرف".

أما رواية البيت فقد اتفق فيها الرجلان إلا أن سيبويه قد نسب البيت للأخطل، بينما أورده الفراء دون نسبة .

ومن شواهد سيبويه[٢] في هذا الباب قول الأعشي :

فقلت أدعي وأدعو إن أندى ** لصوت أن ينادي داعيان

والشاهد فيه: نصب:أدعو"بإضمار أن، أي:ليكن دعاء منك ودعاء مني[٣] .

كما أورد الفراء البيت عند تعليقه على قوله تعالى: ﴿ **اتبعوا سبيلنا ولنحمل**﴾[٤] فقال[٥]:"هو أمر فيه تأويل جزاء، وأن قوله:﴿ **ادخلوا مساكنكم لا يحطمنكم** ﴾[٦] نهى فيه تأويل جزاء، وهو كثير في كلام العرب .

قال الشاعر :

فقلت أدعي ولادع فإن أندى ** لصوت أن ينادي داعيان

أراد: أدعي ولادع فإن أندى ، فكأنه قال : إن دعوتِ دعوتُ .

---

(١) معاني القرآن : ١ / ٣٤ .
(٢) الكتاب : ٣ / ٤٥ .
(٣) الشنتمري : ص : ٣٩٩ .
(٤) سورة العنكبوت : آية : ١٢ .
(٥) معاني القرآن : ٢ / ٣١٤ .
(٦) سورة النمل : آية : ١٨ .

وهـــنا يخـــالف الفراء سيبويه في الاستشهاد حيث استشهد بـــ"أدع" على تـــأويل الجزاء والتقدير إن دعوت ادع، وهذه المخالفة قائمة على الاختلاف في الـــرواية، وذلـــك في موضـــع الشاهد، فقد وردت كلمة "أدعو" بالنصب عند ســـيبويه، بينما جاءت مجزومة عند الفراء، ورواية النصب هي الشائعة في كتب النحو .

بيد أن هذا الخلاف في الرواية لا يترتب عليه خلاف في بحر البيت أو وزنه، فهو من الوافر، إلا أنه في رواية سيبويه معصوب الأجزاء جميعاً، وفي رواية الفراء تأتي التفعيلة الواقعة قبل عروض البيت صحيحة "مفاعلتن" .

والبيت منسوب للأعشي عند سيبويه ودون نسبة عند الفراء[1] .

ومـــن ثم فإن أصحاب اللغة والأدب لا يتفقون مع سيبويه في هذه النسبة ، فضلاً عن متأخري النحويين .

(١) الـــبيت مضـــطرب أيضاً من حيث نسبته .. فقد عزاه سيبويه للأعشي ، ولم يثبته صاحب الديوان في شعر الأعشي ، وممن تبع سيبويه في نسبته للأعشي، ابن مضاء في الرد على النحاة ص: ١٤٩، والعيني في شواهده: ٤ / ٣٩٣ ، وصاحب الدرر:٢/ ٩.. ونسبته كتب الأدب والـــلغة لدثـــار بن شيبان : ينظر الأغاني : ٢ / ٦٠٨ ، ومختارات ابن الشجري : ٣ / ٦ ، واللســـان مادة "ندى" ، وصاحب السمط ص: ٧٢٦ .. وعزاه الزمخشري في المفصل لربيعة ابـــن جشم ص: ١٣١، وتبعه ابن يعيش في شرح المفصل : ٧/ ٣٣ ، كما نسبه أبو علي في أماليـــه للفرزدق : ٢/ ٩٢ .. وتردد الأعلم في نسبته فقال : هو للأعشي أو الحطيئة : ١/ ٤٢٦ .. ومن هنا يعذر الفراء في عدم نسبته ، وتبعه تلميذه ثعلب في مجالسه ص : ٥٢٤ ، وأبو علي الفارسي في الإغفال : ١/ ٣٩ ، وأبو البركات الأنباري في الإنصاف ص : ٢٧٦ ، والقـــالي في المقصور والممدود ص : ٧٤ ، والقزاز في الضرورة ص : ٩٥ ، وابن هشام في شرح شذور الذهب ص: ٣١١ ، وابن منظور في اللسان مادة "لوم" ، والسيوطي في الهمع : ٢/ ١٣ ، وابن عقيل في شرح الألفية : ٣ / ٨١ ، والأشموني : ٣ / ٧٠٣ .

فـــإذا صحت نسبة سيبويه للأعشي ، فيمكن تفسير عدم إثباته في شعره في الديـــوان المطبوع بأنه سقط من مدون الديوان أو لم يطلع على نسخة كان فيها هـــذا الـــبيت..أو أن سيبويه أخذ النسبة من أفواه الرواة،والعهدة عليهم لا على سيبويه.

الرفع على القطع والاستئناف بعد ـ أو ـ

سبق الحديث عن جواز الرفع في الفعل الواقع بعد الفاء والواو على القطع عمــا قبله، والاستئناف ، وكما جاز ذلك ، فإنه يجوز الرفع بعد " أو" .. قال سـيبويه[1] :" .. ولو رفعت لكان عربياً جائزاً على وجهين : على أن تشرك بين الأول والآخر، وعلى أن يكون مبتدأ مقطوعاً من الأول.

وقال ذو الرمة :

حـراجيج لا تنفك إلا مناخةً ** على الخسفِ أو نرمي بها بلداً قفراً[2]

فإن شئت كان على لا تنفك نرمي بها ، أو على الابتداء .

والشاهد في البيت رفع (نرمي) على القطع، ويجوز حمله على العطف على "تنفك"، والتقدير ما تنفك تستقر على الخسف أو نرمي بها القفر[3].

أما الفراء، فقد استشهد بالبيت بعد تعليقه على قوله تعالى :﴿ **لم يكن الذين كفـروا من أهل الكتاب والمشركين منفكين ..الآية** ﴾[4] فقال:[5]:"قد يكون الانفكـاك على جهة يزال، ويكون على الانفكاك الذي تعرفه، فإذا كانت على جهـة يـزال، فلا بد لها من فعل، وأن يكون معها جحد، فتقول، ما انفككت

---

(١) الكتاب : ٣ / ٤٨ .

(٢) من الطويل ، لذي الرمة في ديوانه ص : ٤١٩ ، واللسان (فكك) ، والمحتسب : ١/ ٣٢٩ ، والهمـع : ١/ ١٢٠ ، وبلا نسبة في أسرار العربية ص : ١٤٢ ، والإنصاف : ١/ ١٥٦ ، والجنى الداني ص : ٥٢١ ، والمغني : ١ / ٧٣ .

(٣) الشنتمري : ص : ٤٠١ .

(٤) سورة البينة : آية : ١ .

(٥) معاني القرآن : ٣ / ٢٨١ .

أذكــرك، تــريد: مــا زلت أذكرك، فإذا كانت على غير معنى يزال، قلتَ: قد انفككــت مــنك، وانفك الشيء من الشيء بلا جحد، وبلا فعل، وقد قال ذو الرمة :

قلائــص لا تــنفك إلا مناخة ** على الخسف أو نرمي بها بلداً قفرا

فلم يدخل فيها إلا " إلا " وهو ينوي بها التمام، وخلاف يزال ، لأنك لا تقول: ما زلت إلا قائماً.

والخلاف بين سيبويه والفراء في تناول الشاهد واضح ، فسيبويه تناول الفعل "نرمي" ليدلك على جواز الرفع على القطع والاستئناف، والفراء ركز على الفعل "تنفك"، فهما مختلفان في الاستدلال تبعاً لخلافهما في موطن الشاهد .

أمــا الــرواية فقــد اختلفا فيها أيضاً في صدر البيت ، وذلك في كلمة "حــراجيج" عند سيبويه، فقد أوردها الفراء برواية :"قلائص" إلا أن الخلاف في الرواية لم يكن له أثر في خلافهما في الشاهد .

أما الاتفاق بين الرجلين، فقد انحصر في نسبة البيت ، فقد نسبه كل منهما لذي الرمة.

ـ لا جرم ـ بمعنى حق أو حقاً

معنى "لا جرم" أي لابد ولا محالة، وقيل: معناها حقاً[١] .. وقال الفراء [٢] :"كلمة كانت في الأصل بمنزلة لابد أنك قائم، ولا محالة أنك ذاهب، فجرت على ذلك، وكثر استعمالهم إياها حتى صارت بمترلة حقاً، ألا ترى أن العرب تقول: لا جرم لآتينك، وكذلك فسرها المفسرون بمعنى الحق، واصلها من جرمت، أي كسبت الذنب وجرمته".

ومن استعمالها لا جرم، ولا ذا جرم، ولا أن ذا جرم ولا عن ذا جرم، ولاجر، حذفوا الميم لكثرة الاستعمال، كما قالوا: حاش لله، وهو في الأصل حاشى، وكما قالوا إيش، وإنما هو أي شيء؟[٣] وقال ابن الأعرابي[٤] :لا جرم لقد كان كذا وكذا أي حقاً، ولاذا جر، ولا ذا جرم، والعرب تصل كلامها بـ"ذى" وبـ"ذو"، وبذو ، فتكون حشواً ، ولا يعتد بها .

وزعم الخليل أن "لاجرم" إنما تكون جواباً لما قبلها من الكلام، يقول الرجل: كان كذا وكذا، وفعلوا كذا وكذا ، فتقول: لا جرم أنهم سيندمون أو أنه سيكون كذا وكذا[٥] .

---

(١) اللسان تعدد أراء اللغويين في معنى " لا جرم " حتى زادت عن عشرة معاني. ينظر اللسان (جرم) .

(٢) معاني القرآن : ٢ / ٨ .

(٣) اللسان (جرم) .

(٤) السابق (جرم) .

(٥) الكتاب : ٣ / ١٣٨ .

وقال سيبويه[1] :"وأما قوله عز وجل:﴿ **لا جرم أن لهم النار** ﴾[2]. فإن جرم عملت فيها؛ لأنها فعل، ومعناها:لقد حق أن لهم النار، ولقد استحق أن لهم النار، وقول المفسرين:معناها: حقاً أن لهم النار، يدلك أنها بمنزلة هذا الفعل إذا مُثِّلت، فجرم بعدُ عملت في "أن " عملها في قول الفزاري :

ولقد طعنتُ أبا عيينةَ طعنةً ** جَرَمت فزارةُ بعدها أن يغضبوا [3]

أي: أحقت فزارة " .

والشاهد في قوله :"جرمت فزارة "ومعناها على مذهب سيبويه حقتها للغضب، لأنه فسر قولهم لا جرم أنه سيفعل على معنى حق أنه سيفعل، و"لا " عنده زائدة إلا أنها لزمت جرم لأنها كالمثل[4].

أما الفراء، فقد رد قول سيبويه واستشهاده فقال:معترضاً[5]:"ليس قول من قال: إن جرمت كقولك: حقت أو حُقُقَت بشيء[6].. وإنما لبَّس على قائله قول الشاعر :

(١) الكتاب : ٣ / ١٣٨ .

(٢) سورة النحل : آية : ٦٢ .

(٣) من الكامل لأبي أسماء بن الضريبة في اللسان (جرم) ، وله أو لعطية بن عفيف في الخزانة : ١٠ / ٢٨٣ ، ٢٨٦ ، ٢٨٨ ، وشرح أبيات سيبويه : ٢ / ١٣٦ ، وبلا نسبة في أدب الكاتب ص : ٦٢ ، والاشتقاق ص : ١٩ ، والجمهرة ص : ٤٦٥ ، وجواهر الأدب ص : ٣٥٥ ، والمقتضب : ٢ / ٣٥٢ .

(٤) الشنتمري : ص : ٤٣٧ .

(٥) معاني القرآن : ٢/٩.

(٦) هذا الكلام من الفراء ، يشهد بوقوفه على كتاب سيبويه والإفادة منه ، ويصحح الخبر القائل أن الفراء مات ، وقد عثر على أوراق من كتاب سيبويه تحت رأسه .

ولقــد طعنتُ أبا عيينةَ طعنةً ** جَــرَمت فــزارةُ بعدها أن تغضبا

فــرفعوا " فــزارة " قــالوا : نجعل الفعل لفزارة كأنه بمنــزلة حق لها أن تغضب.. وفزارة منصوبة في قول الفراء أي جرمتهم الطعنة أن يغضبوا، والمتأمل في كلام الفراء يجد أن "لا جرم" كلمة هي -في الأصل- بمنزلة " لا محالة " و " لابد " ، فجرت على ذلك وكثرت حتى تحولت إلى معنى القسم ، وصارت بمنزلة حقاً، ويشهد لاستعمالها في القسم قوله "لا جرم لآتينك" بنون التوكيد.

وموضع الخلاف بين الرجلين يتمثل في أن سيبويه لا يجوز إلا فتح همزة " أن " بعــد "لا جرم"، ولهذا فسر جرم بفعل .. والفراء يجوز الكسر، ولهذا فسرها بمصدر هو " حقاً " وجعلها بمنزلة اليمين، ومعروف أن جواب القسم إذا وقعت "إن" في صدره كسرت .. قال الله تعالى:**﴿والعصر إن الإنسان لفي خسر﴾**[1] .

ومرد اعتراض الفراء على سيبويه الروايةُ ، فكلمة "فزارة " في رواية سيبويه مرفوعة ، كما نص على ذلك الفراء ، وهي في رواية الفراء منصوبة .

ومــن اخــتلاف الرواية بين الرجلين، قافية البيت، فهي عند سيبويه "أن يغضبوا" وعند الفراء "أن تغضبا" .

وهذا الاختلاف لا أثر له في وزن البيت؛ لأنه استبدال ساكن بساكن، وإنما الخــلاف يكمن في حركة حرف الروي التي تسمى عند أهل العروض بالمجرى، والبيت من الكامل التام صحيح العروض ومضمر الضرب صحيحه .

---

(١) سورة العصر : آية : ١ – ٢ .

أمـــا نســـبة البيت، فقد نسبه سيبويه للفزاري، يعني رجلاً من فزارة ، ولم ينســـبه الفراء لأحد، وبهذا لم يكن صاحب معجم شواهد النحو الشعرية دقيقاً، حيث قال في تعليقه على البيت: ١٦٣ "وهو بلا نسبة في سيبويه والشنتمري".

الفصل بين ـ أنْ ـ ومعموليها

"أَنْ" بفتح الهمزة وسكون النون، تكون عاملة وغير عاملة [1]، فأما العاملة فـتكون مـع الفعل في تأويل المصدر، وذلك قولك: يعجبني أن تقوم، والمعنى: يعجبني قيامك، وأما غير العاملة فعلى ضربين:

أحدهما: أن تكون مفسرة كقولك : أشرت إليه أن أفعل .

والـثاني : أن تكون زائدة ومن مواضع زيادتها: بعد لما نحو قوله تعالى:﴿ **فلما أن جـاء البشير**﴾[2] و "إنْ": بكسرة الهمزة، وسكون النون كذلك، تكون عاملة وغير عاملة، فالعاملة تكون شرطاً، وذلك قولك: إن تقم أقم معك، تجزم الشرط والجزاء جميعاً، وأما التي لا تعمل، فالنافية، وذلك نحو قولك: إن زيد إلا قائم[3].

وهـناك شواهد نحوية اختلف النحاة في تخريجها على الفتح تارة، والكسر تارة أخرى ومن ذلك قول سيبويه [4] :"وسألت الخليل عن قول الفرزدق :

أتغضـب إنْ أُذْنـا قتيـبةَ حُزَّتا * * جهاراً ولم تغضب لقتل ابن خازم[5]

---

(١) معاني الحروف للروماني: ص: ٧١ – ٧٣.

(٢) سورة يوسف : آية: ٩٦.

(٣) معاني الحروف للروماني: ص: ٧٤ – ٧٥.

(٤) الكتاب: ٣/١٦١ – ١٦٢ .

(٥) من الطويل للفرزدق في ديوانه: ٢/٢/٣١١، والأزهية : ٧٣ ، ومراتب النحويين ص: ٣٦، وبلا نسبة في أمالي ابن الحاجب: ١ / ٢١٨ ، والجنى الواني ص : ٢٢٤ ، والمغني: ١/ ٢٦.

فقال: لأنه قبيح أن تفصل بين "أن "، والفعل كما قبح أن تفصل بين "كي" والفعـــل، فـــلما قبح ذلك و لم يجز حُمِل على"إن" لأنه قد تقدم فيها الأسماء قبل الأفعال .

والشـــاهد عند سيبويه كسر "إن" وحملها على معنى الشرط، لتقديم الاسم عـــلى الفعل الماضي ، ولو مع " أنْ" لم يحسن، لأنها موصولة بالفعل، فيقبح فيها الفصل[1].

أما الفراء فقد أجاز الفتح والكسر فقال[2] :" أنت تقول في الكلام: أ أسبّك أن حرمتني ؟ تريد إذ حرمتني، وتكسر إذا أردت: أسبك إن حرمتني، ومثله:**﴿ولا يجرمـــنكم شـــنئان قـــوم أن صدوكم﴾**[3]، تكسر "إن" وتفتح ، والعرب تنشد قول الفرزدق :

أتجــزع إن أذنـــا قُتيبةَ حُزَّتا * * جهاراً ، ولم تجزع لقتل ابن خازم ؟

وأنشدني :

أتجزع أن بان الخليط المودَّع * * وحـــبل الصـــفا من عزة المتقطع ؟

وفي كل واحد من البيتين ما في صاحبه من الكسر والفتح " .

والخـــلاف بين سيبويه والفراء واضح، فالكسر اختيار سيبويه، متبعاً شيخه الخـــليل، للعـــلة التي ذكرها، وهي تجنب الفصل بين أن والفعل بالاسم، لذا منع الفتح.. والفراء يجيز الكسر كما أجازه سيبويه إلا أنه يجيز الفتح أيضاً، ويمكن أن يـــتخرج جـــواز الفـــتح عنده على أن "أن" ليست مصدرية، لأنه فسرها بإذ

---

(١) الشنتمري : ص:٤٤٤.

(٢) معاني القرآن: ٢٧/٣ – ٢٨.

(٣) سورة المائدة : آية : ٢.

التعليلية، و"أن" المصدرية لا تفيد التعليل .. ومرد هذا الخلاف، الرواية، فسيبويه حـــين قصر البيت على كسر إن، لم يجز -ضمناً- روايته بالفتح.. أما الفراء فقد نســـب إلى العرب أنها تنشد البيت بالفتح والكسر، ومن خلافهما في الرواية " أتغضب" "لم تغضب" عند سيبويه ، ويقابلها "أتجزع " "ولم تجزع" عند الفراء .. ومع اختلافهما في الشاهد والرواية ، اتفقا على نسبة البيت للفرزدق.

إعمال اسم الفاعل فيما بعده

لا يخلو اسم الفاعل من أن يكون مجرداً من أل أو معرفاً بها، فإن كان مجرداً عمِل عمل فعله، من الرفع والنصب إن كان مستقبلاً أو حالاً نحو: هذا ضارب زيداً الآن أو غداً، وإن كان بمعنى الماضي لم يعمل، لعدم جريانه على الفعل الذي هو بمعناه، فهو مشبه له معنى لا لفظاً، فلا تقول: هذا ضارب زيداً أمس، بل يجب إضـــافته فتقول: هذا ضارب زيدٍ أمس[1]، ولا يعمل اسم الفاعل إلا إذا اعتمد على نفي أو استفهام، أو وقع صفة أو حالاً أو خبراً أو منادى[2] .

ويجـــوز في اســـم الفاعل العامل إضافته إلى ما يليه من مفعول، ونصبه له، فتقول: هذا ضارب زيدٍ وضارب زيداً [3] .

فإذا ثُنِّي اسم الفاعل أو جمع ثبتت نون التثنية والجمع عند الإعمال، وحذفتا عند الإضافة .. قال سيبويه [4]:"وإذا ثنيت أو جمعت ، فأثبت النون، قلت هذان الضاربان زيداً، وهؤلاء الضاربون الرجل، لا يكون فيه غير هذا؛ لأن النون ثابتة، ومثل ذلك قوله تعالى:﴿**والمقيمين الصلاة والمؤتون الزكاة** ﴾ [5].

وقال ابن مقبل [6] :

يا عينُ بَكّي حنيفاً رأس حيِّهمُ ** الكاســرين القـــنا في عورة الدُّبر

(١) شرح ابن عقيل: ٢ / ١٠٦ .

(٢) شرح الألفية لابن الناظم : ٤٢٣ – ٤٢٤.

(٣) السابق: ٢ / ١١٨ .

(٤) الكتاب: ٣ / ١٨٣ .

(٥) سورة النساء: آية : ١٦٢ .

(٦) ديوان ابن مقبل: ص: ٩٢ ، وانظر السيرافي: ص : ١٥٩ ، واللسان (دبر) .

فإذا كففت النون جررت، وصار الاسم داخلاً في الجار، وبدلاً من النون.. وذلك قولك: هما الضاربا زيد، والضاربو عمرو، وقال الفرزدق :

أسيُّدُ ذو خُرَيِّطةٍ نَهاراً ** من المتلّقطي قَرَدَ القُمامِ [1]

والشاهد إضافة "المتلقطي"إلى" القرد" مع الألف واللام، لأنه جمع تثبت نونه مع الألف واللام، ولا تعاقبهما كما تعاقب التنوين فجازت إضافته كما ثبتت نونه [2].

أما الفراء فله رأي آخر قال [3]:"وقوله تعالى:﴿ **والمقيمي الصلاة** ﴾[4]، خفضت "الصلاة" لما حذفت النون، وهي في قراءة عبد الله ﴿**والمقيمين الصلاة** ﴾، ولو نصبت "الصلاة" وقد حذفت النون كان صواباً ، أنشدني بعضهم [5] :

أسيدُ ذو خُرَيِّطة نَهاراً ** من المتلقطي قَرَدَ القُمامِ

وقردٍ، وإنما جاز النصب مع حذف النون؛ لأن العرب لا تقول في الواحد إلا بالنصب، فيقولون: هو الآخذ حقه، فينصبون الحق، لا يقولون إلا ذلك والنون مفقودة، فبنوا الاثنين والجميع على الواحد، فنصبوا بحذف النون، والوجه في الاثنين، والجمع الخفض، لأن نونهما قد تظهر إذا شئت، وهي في الواحد لا تظهر ، فلذلك نصبوا . والشاهد عند الفراء نصب "قرد" مع حذف النون من

(١) من الوافر للفرزدق في ديوانه: ٢/٢٩٠ ، تبع سيبويه في نسبة البيت صاحب شرح أبيات سيبويه : ١ / ١٨٢ ، وشرح عمدة الحافظ ص : ٤٨٩ ، واللسان (قرد)

(٢) الشنتمري : ص : ١٥٤ .

(٣) معاني القرآن : ٢ / ٢٢٥ – ٢٢٦ .

(٤) سبق تخريجها، ص ٤١ .

(٥) تبع الفراء في عدم نسبة البيت ابن جني في الخصائص : ١ / ١٥٦ .

"المتــــلقطي"، وذلك عكس الشاهد عند سيبويه، ولعل مرد ذلك الرواية، حيث رويت كلمة "قرد" بالجر فقط عند سيبويه فهي مضاف إليه مجرور . أما الفراء، فقـــد أورد فيها روايتين: النصب على إعمال المتلقطي فيها، والجر على الإضافة، وقد علل النصب مع حذف النون، بأن العرب لا تقول في الواحد إلا بالنصب .

والبيت منسوب إلى الفرزدق عند سيبويه ، ودون نسبة عند الفراء .

تصغير الملحق بجمع المذكر السالم من أسماء الأجناس

قــال ســيبويه [1] :"هذا باب تحقير ما لم يكسر عليه واحد للجمع، ولكنه شيء واحد يقع على الجميع، فتحقيره كتحقير الاسم الذي يقع على الواحد؛ لأنه بمترلــته إلّا أنه يُعنى به الجميع، وذلك في قوم: قُوَيم ، وفي رجل رُجَيل، وكذلك النفر ، والرهط ، والنسوة، وإن عُني بهذا أدنى العدد، وإذا جمع شيء من هذا على بــناء من أبنية أدنى العدد حَقَّرْتَ ذلك البناء كما تُحَقِّر إذا كان بناء لما يقع على الواحد". وقال :

قــد شرِبَتْ إلا دُهَيْدِ هينا ** قُلَيِّصــاتٍ وأبيكريــنا [2]

والدهداه: حاشية الإبل، فكأنه حَقَّر دُهاده، فرده إلى الواحد، وهو دِهْداه، وأدخل الياء والنون كما تدخل في أرضين وسنين، وذلك حيث اضطر في الكلام إلى أن يُدخل ياء التصغير، و"أما أبيكرينا" فإنه جمع الأبكر .

والشــاهد في "دهيدهيــنا"حيث صغر الدُّهاده، فردها إلى الدِّهداه المفرد، فقــال: دُهَيْده ثم جمع جمع السلامة، لئلا يتغير بناء التصغير وجمعه بالواو والنون تشبيهاً بأرضين وسنين، وكذلك "أبيكرينا" حُقِّر فيه أَبْكُر، جمع أبْكَر عنى أُبَيْكر ثم جمعه بالياء والنون[3].

---

(١) الكتاب : ٣ / ٤٩٤ .

(٢) مــن الرجز بلا نسبة في اللسان: بكر "و" يمن" و "دهده" وعلا "، والجمهرة ص: ١٣٣٤، والخــزانة: ٣٢/٨ ، والــتاج "بكــر" ، ومقــاييس اللغة:١١٥/٤، ومجمل اللغة:٢٥٦/٢، والمخصص: ٦١/٧ – ١٣٧، وتهذيب اللغة: ٣/ ١٨٨ – ٥/ ٣٥٧ ، وشرح شواهد الشافية ص: ١٠ .

(٣) الشنتمري : ص : ٥١٣ .

وقـــال الفراء [1] :"يقول القائل:كيف جمعت "عِلِّيُون "بالنون ؟، وهذا من جمع الرجال، فإن العرب إذا جمعت جمعاً لا يذهبون فيه إلى أن له بناء من واحد واثـــنين، فقالوه في المؤنث والمذكر بالنون، فمن ذلك هذا، وهو شيء فوق شيء غير معروف واحده ولا اثناه .. قال الشاعر :

قـــد رَويـــتُ إلا الدُّهَيـــدَ هينا ** بهـــا الإعصـــارُ بعـــدَ الوابليـــنا

فجمع بالنون ؛ لأنه أراد : العدد الذي لا يُحَدُّ .

وموضـــع الشاهد بين الرجلين واحد ، أما وجه الاستشهاد ففيه اختلاف، فسيبويه استشهد به على أن تصغير اسم الجنس يكون مثل تصغير المفرد، ثم يجمع بـــالواو والنون جمع سلامة، أما الفراء، فاستشهد به على لحاق الواو والنون جمع غـــير العاقل، وخلافهما لا يعدو الموضع الذي ورد فيه الشاهد، فهو عند سيبويه التصغير ، وعند الفراء الملحق بجمع المذكر .

أمـــا فيما يتعلق بالرواية فالرجلان لا يكادان يلتقيان إلا في موضع الشاهد وهو "دهيدهينا "بغير" أل "عند سيبويه، وبـــ "أل"عند الفراء..أما بقية البيت فهما مختـــلفان، فسيبويه أورد :رويت.. قليصات وأبكرينا ..والفراء أوردْ : شربت .. بها الإعصار بعد الوابلينا .

والبيت غير منسوب لأحد عن الرجلين .

(١) معاني القرآن : ٣ / ٢٤٧ .

حذف اللام من الكلمة

عقـــد سيبويه في كتابه [1] باباً أسماه :"**هذا باب ما ذهبت لامه**" قال فيه:" فمن ذلك دمٌ: تقول دُمَيٌّ، يدلك دماءٌ على أنه من الياء أو من الواو.. ومن ذلك:

*** في حسب بَخٍّ وعزٍّ أقَعُسا ***

فرده إلى أصله حيث اضطر كما رد ما كان من بنات الياء إلى أصله حين اضطر .. قال :

*** وهي تنوش الحوض نوشاً من علا *** [2] .

والشاهد فيه في "علا" ووجه الاستدلال به على أن قولهم:"من علٍ"محذوف اللام، فإذا صغر اسماً لرجل رُدَّت لامُه، فقيل : عُليّ؛ لأن أصله من العلو، كما أن علا منه"[3] .

أمـــا الفـــراء فقـــد أورد الشاهد عند تعليقه على قوله تعالى :**﴿ وأنّى لهم التناوش﴾**[4]، فقال[5] :"قرأ الأعمش وحمزة والكسائي بالهمز يجعلونه من الشيء البطيء من نأشت من النئيش وقد ترك همزَها أهلُ الحجاز وغيرهم. قال الشاعر :

---

(١) ٣ / ٤٥١ .

(٢) من الرجز لأبي نجم العجلي في اللسان (علا) ، ولغيلان بن حريب في الخزانة : ٩ / ٤٣٧ ، واللسان "نوش"، والتنبيه على الإيضاح: ٢/ ٣٢٧، والتاج "نوش" ، وديوان الأدب:٤/٢٢ ، وبلا نسبة في أدب الكاتب: ص : ٥٠٣، وأسرار العربية: ص: ١٠٣، و المنصف:١/ ١٢٤ .

(٣) الشنتمري : ص : ٥٠٦ .

(٤) سورة سبأ : آية : ٥٢ .

(٥) معاني القرآن : ٢ / ٣٦٥ .

وهي تنوش الحوض نوشاً من علا

نــوشاً به تقطع أجواز الفـــلا

وتناوش القوم في القتال إذا تناول بعضهم بعضاً، و لم يتدانوا كلَّ التداني.

والشـــاهد عـــند الفراء في الفعل "تنوش" ووجه الاستدلال به مجيء الفعل مهموزاً عند بعض العرب، وبدون همز عند أهل الحجاز .

وسيبويه والفراء مختلفان في الشاهد ، متفقان في رواية البيت وعدم نسبته .

حذف النون للتخفيف

مذهـــب سيبويه أنه إذا كان فعل الاثنين مرفوعاً، وأدخلت النون الثقيلة حذفت نـــون الاثـــنين[1] وإذا كان فعل الجميع مرفوعاً، ثم أدخلت فيه النون الخفيفة أو الثقيلة، حذفت نون الرفع "نون النسوة" [2] ، ومن شواهده في ذلك قول عمرو بن معد يكرب :

تـــراه كالـــثغام يُعَـــلُّ مِسْكاً ** يســـوء الفاليـــات إذا فليني [3]

يريد : فلينني .

والشاهد حذف إحدى النونين في فلينني ، وهي نون النسوة عند سيبويه ؛ لأن نون الوقاية أُتي بها لصون الفعل، ومثل المحذوف نون الوقاية؛ لأن نون النسوة ضمير .

أمـــا الفراء فقد أورد البيت مستشهداً به على أن النون كانت مشددة، ثم خففت، والنية على تثقيلها، قال[4]:"وقوله:﴿ **فبم تبشرون** ﴾[5] .. النون منصوبة؛ لأنه فعل لهم لم يذكر له مفعول ، وهو جائز في الكلام، وقد كسر أهل المدينة،

---

(١) الكتاب : ٣/٥١٩.

(٢) السابق : ٣/ ٥١٩ .

(٣) مـــن الوافر لعمر بن معد يكرب في ديوانه ص: ١٨٠ ، والخزانة : ٥/ ٣٧١ ، والدرر : ١/ ٢١٣، واللســـان " فـــلا "، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر: ١/٨٥، والجمهرة ص: ٤٥٩، وشرح المفصل: ٣/ ٩١، والمغني: ٢/ ٦٢١، والمنصف:٢ / ٣٣٧، والهمع : ١ / ٦٥ .

(٤) معاني القرآن : ٢ / ٨٩ — ٩٠ .

(٥) سورة الحجر : آية : ٥٤ .

يريدون أن يجعلوا النون مفعولاً بها، وكأنهم شدّدوا النون فقالوا:﴿ **فبم تبشرون قالوا** ﴾، ثم خففوها، والنية على تثقيلها كقول عمرو بن معد يكرب :

رأتـــه كالــثغام يُعَــلُّ مِسْكاً ** يســـوء الفاليـــات إذا فـــليني

فأقســـم لو جَعَلْتُ عليّ نذراً ** بطعـــنةِ فـــارسٍ لقضـــيت ديني

وقد خففت العرب النون من "أن" الناصبة، ثم أنفذوا لها نصبها وهي أشد من ذا.

و لم ينص الفراء على حذف إحدى النونين في "فليني" ولكن في ضوء حديثه عن الآيتين يمكن أن يستشف مذهبه المتمثل في جواز حذف إحدى النونين .

وقـــد اتفق سيبويه والفراء في رواية البيت، ما عدا مطلعه، فهو عند سيبويه "تراه"، وعند الفراء "رأته" ولا أثر لذلك الاختلاف على موضع الشاهد .

كما اتفقا على نسبة البيت إلى معد يكرب .

الخاتمــة

يمثل الشاهد الشعري أصلاً من أصول النحو واللغة، فقد استقى منه علماء العــربية بالإضافة إلى الشواهد النثرية قواعدهم ومقاييسهم، وبنوا عليه مذاهبهم وأحكــامهم حسبما توفر لهم من الشواهد وفق معايير خاصة في الاستشهاد عند كل صاحب مذهب نحوي.

والــبحث هذا قد حفل بكثير من تلك الشواهد الشعرية التي اتفق إيرادها عــند عالمين كبيرين في اللغة والنحو يُعد كلٌّ منهما إمام مدرسته النحوية، وهما ســيبويه رائد النحوي العربي في سفره الفريد الكتاب، والفراء ثاني اثنين إذ هما بالكوفــة في كتابه السجل الحقيقي للمذهب الكوفي " معاني القرآن"، وقد كان حصيلة هذه الدراسة مجموعة من النتائج أهمها :

أولاً : أن الرجــلين لم يهــتما كثيراً بنسبة الأبيات إلى قائليها، فسيبويه اكتفى برواية الثقات من مشايخه، وما سمعه من أفواه العرب حتى قيل إن سيبويه لم ينسب بيتاً في كتابه إلى قائله، وإنما ما وقع في الكتاب من نسبة فهو من صنيع أبي عمر الجرمي الذي قال: تصفحت كتاب سيبويه فألفيت ألفاً من الشواهد عرفت قائليها، وخمسين لم أعرف نسبتها، وأما الفراء فلعل قرب العهد بالقائل قد جعلة يغفل النسبة، أو أن رواته لم ينسبوه لقائل معين.

ثانيــــاً: أن بعض الأبيات الواردة في الكتابين قد وقع فيها اختلاف في الرواية، وهــو خــلاف قد يمس الشاهد أحياناً، وقد لا يكون له صلة بالشاهد النحوي.

ثالثــاً: أن ما اتفقا عليه من الرواية والشاهد يعد أكثر مما اختلفا فيه، الأمر الذي يدعونــا إلى القول بأن قضايا الخلاف بين البصريين والكوفيين لا تمثل إلا

قدراً يسيراً بالقياس على ما اتفقوا عليه، وهي في غالب الأمر قضايا فرعية لا تمس الأصول النحوية كرفع الفاعل أو نصب الفضلات أو نحو هذا.

رابعـــــاً: أن شواهد الفراء الشعرية أكثر فقد يورد أكثر من شاهد على حكم واحد بينما يكتفي سيبويه بشاهد واحد أحياناً، وهذا يشهد لصحة المقولة بأن نحاة الكوفة أعنى بالشعر وأوسع من نحاة البصرة.

خامساً: أن الفراء أحياناً يورد سابقاً أو لاحقاً لبيت الشاهد بينما سيبويه يكتفي غالباً بأبيات مفردة في الاستشهاد.

سادساً: أنه في ضوء الدراسة للشواهد المشتركة بين سيبويه والفراء يمكننا القول بـــأن الفـــراء قد وقف على بعض من شواهد سيبويه وتفسيره لها، فقد اعترض عليه في بعضها، ووصف قوله بأنه على خلاف الصواب في شيء منها.

ســـابعاً: كثيراً ما تتعدد رواية الشاهد عند الفراء، ومع ذلك فقد يعتد بسماعه، ويبســـط سلطانه على الشعر العربي فينكر رواية لم تصل إليه، فقد أنكر روايـــة سيبويه في بعض الأبيات معللاً بعدم سماعه وهذا شيء غير مقبول من أبي زكريا؛ لأن من سمع حجة على من لم يسمع، ودليل الإثبات مقدم على دليل النفي كما قال العلماء.

بالإضـــافة إلى أن البحث ضم بين دفتيه كثيراً من قضايا النحو والتصريف الـــتي تمثل جوهر مذهب نحاة البصرة والكوفة، وقد عُني بدراستها والتقديم لها، وبُسط القول فيها بقدر استطاعة الباحث وما توفَّر له من مراجع.

والله الموفـــــق ،،،،

مصادر البحث

أ

١- أدب الكاتب، لابن قتيبة، تحقيق: محمد الدالي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ١، ١٩٨٢م

٢- ارتشاف الضرب، لأبي حيان الأندلسي، تحقيق:د.رجب عثمان محمد، مكتبة الخانجي، ط١، ١٩٨٨م .

٣- الأزهية في علم الحروف، للهروي، تحقيق: عبد المعين الملوحي، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، ط١، ١٩٨١م.

٤- أسرار العربية، لعبد الرحمن بن محمد الأنباري، تحقيق: محمد البيطار، مطبوعات المجمع العلمي العربي بدمشق ط١، ١٩٥٧م .

٥- الأشباه والنظائر، للسيوطي، تحقيق: عبد العال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٩٨٥م .

٦- الاشتقاق، لابن دريد، تحقيق عبدالسلام هارون، دار المسيرة، بيروت، ط، ١٩٧٩م

٧- اصلاح المنطق ، لابن السكيت ، تحقيق : أحمد محمد شاكر ، وعبد السلام هارون ، دار المعارف بمصر ، ط١ ، ١٩٨٧م .

٨- الأصمعيات، للأصمعي، تحقيق: أحمد محمد شاكر وعبد السلام هارون، دار المعارف بمصر، ط٥، د.ت

٩- الأصول في النحو، لأبي بكر بن السراج، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، ط٢، ١٩٨٧م.

١٠- الأضداد، لابن الأنباري، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، الكويت، ط ١،١٩٦٠م.

١١- إعراب القرآن، لأبي جعفر النحاس، تحقيق: هارون غازي زاهر، عالم الكتب، بيروت، ١٩٨٨م .

١٢- الأغاني، لأبي الفرج الأصفهاني، تحقيق وإشراف:لجنة من الأدباء، الدار التونسية للنشر، ودار الثقافة، بيروت، ط٦، ١٩٨٣م.

١٣- أمالي ابن الحاجب، لابن الحاجب، تحقيق: فخر سليمان قداره، دار الجيل، بيروت،ط١، ١٩٨٩م .

١٤- أمالي ابن الشجري، طبعة حيدر أباد الدكن ١٣٤٩هـ .

١٥- أمالي المرتضى، للشريف المرتضى، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الكتاب العربي، ط٢، ١٩٦٧م .

١٦- إملاء ما من به الرحمن، للعكبري، دار الحديث القاهرة، د.ت .

١٧- الانتصار لسيبويه على المبرد، تحقيق: عبد المحسن سلطان، مؤسسة الرسالة، ط ١، ١٩٦٦م.

١٨- الإنصاف في مسائل الخلاف، لابن الأنباري، تحقيق: محمد محي الدين عبدالحميد، المكتبة العصرية، صيداء، بيروت، ١٩٨٧م.

١٩- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، لابن هشام/ تحقيق: محمد محي الدين عبدالحميد، المكتبة الفيصلية، مكة المكرمة ، د.ت.

٢٠- الإيضاح، لأبي علي الفارسي، تحقيق:د.كاظم المرجان، عالم الكتب، بيروت، ١٤١٦هـ.

ت

٢١- تاج العروس من جواهر القاموس، للزبيدي، تحقيق: علي شبري، دار الفكر، بيروت، ١٩٩٤م .

٢٢- تحبير التيسير، لابن الجزري، تحقيق: أحمد محمد القضاة، دارالفرقان للنشر، الأردن، ط١، ٢٠٠٠م .
٢٣- تحصيل عين الذهب عن معدن جواهر الأدب في علم مجازات العرب، للأعلم الشنتمري، تحقيق: د.زهير عبد المحسن سلطان، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ٢، ١٩٩٤م .
٢٤- تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد، لابن هشام، تحقيق: عباس مصطفى الصالحي، المكتبة العربية، بيروت، ط١، ١٩٨٦م .
٢٥- تذكرة النحاة، لأبي حبان، تحقيق: عفيف عبد الرحمن، مؤسسة الرسالة، بيروت،ط١، ١٩٨٦م .
٢٦- التنبيه على الإيضاح عما وقع في الصحاح، لابن بري، تحقيق: مصطفى حجازي وغيره، نشر مجمع اللغة العربية بالقاهرة، ط٢، ١٩٨٠- ١٩٨١م .

ج

٢٧- الجامع لأحكام القرآن، للقرطبي، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٣م.
٢٨- جمهرة اللغة، لابن دريد، دار صادر، بيروت، ط١، ١٣٤٥هـ .
٢٩- الجنى الداني في حروف المعاني، لللمرادي، تحقيق: طه محسن، مؤسسة دار الكتب للطباعة والنشر، الموصل، ١٩٧٦م .
٣٠- جواهر الأدب في معرفة كلام العرب، للإمام علاء الدين الأربلي، صنعة أميل يعقوب، دار النفائس، بيروت، ط١، ١٩٩١م .
٣١- حاشية الصبان على الأشموني، مكتبة ومطبعة دار إحياء الكتب العربية، مصر، د.ت.

ح

٣٢- الحجة في القراءات السبع، لأبي علي الفارسي، تحقيق: عبد العال سالم مكرم، ط٦، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٩٦م .

٣٣- حماسة ابن الشجري (الحماسة الشجرية) لهبة الله بن علي ، تحقيق: عبد المعين الملوحي وغيره، منشورات وزارة الثقافة العربية السورية، دمشق، ط١، ١٩٧٠م.

٣٤- حماسة البحتري، الوليد بن عبيد، اعتنى بضبطه: لويس شيخو، بيروت، د.ت.

٣٥- الحيوان، للجاحظ، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٩٩٨م .

٣٦- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، للبغدادي، تحقيق: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٣ ، ١٩٨٩م .

٣٧- الخصائص، لابن جني، تحقيق: محمد علي النجار، الهيئة المصرية للكتاب، ط.

د

٣٨- الدرر اللوامع على همع الهوامع، للشنقيطي، تحقيق: عبد العال سالم مكرم، دارا لبحوث العلمية، الكويت، ط١، ١٩٨١م .

٣٩- دلائل الإعجاز، لعبد القاهر الجرجاني، تحقيق: محمود شاكر، مكتبة الخانجي، ا لقاهرة،ط٢، ١٩٨٩م .

٤٠- ديوان : امرئ القيس ، دار بيروت للطباعة والنشر، بيروت ، ١٩٨٦م .

٤١- ديوان تميم بن مقبل، تحقيق: عزَّة حسن، مطبوعات مديرية إحياء التراث القديم في وزارة الثقافة والإرشاد القومي، دمشق، ١٩٦٢م.

٤٢- ديوان جران العود النميري، تحقيق حمَّودي القيسي، منشورات وزارة الإعلام في الجمهورية العراقية ، ط١ ، ١٩٨٢م .

٤٣- ديوان جرير بن عطية،تحقيق: نعمان أمين طه، دارا لمعارف بمصر، ط٣، د.ت.
٤٤- ديوان حاتم الطائي، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٢، ١٩٩٠م.
٤٥- ديوان حسان بن ثابت الأنصاري، تحقيق: سعد حنفي حسنين، دار المعارف بمصر، ١٩٧٧م
٤٦- ديوان الخرنق بنت بدر، تحقيق: يسري عبد الغني، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ،١٩٩٠م
٤٧- ديوان عدي بن زيد العبادي، تحقيق :محمد جبار المعيبد، منشورات وزارة الثقافة والإرشاد في الجمهورية العراقية بغداد، سلسلة كتب التراث، ط٢. د.ت.
٤٨- ديوان الفرزدق، دار صادر، بيروت ـــ د.ت.
٤٩- ديوان كثير عزّة، تحقيق:إحسان عباس، دار الثقافة، بيروت، ط١، ١٩٧١م.
٥٠- ديوان كعب بن مالك الأنصاري، تحقيق: مكي العاني، منشورات مكتبة النهضة بغداد،ط، ١٩٦٦م .
٥١- ديوان لبيد بن ربيعة العامري، تحقيق: إحسان عباس، نشر وزارة الإعلام في الكويت، مطبعة حكومة الكويت، ط٢، ١٩٨٤م .
٥٢- ديوان النابغة الذبياني، تحقيق :محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار المعارف بمصر، ١٩٧٧م .
٥٣- ديوان هدبة بن الخشرم، تحقيق: يحيى الجبوري، منشروات وزارة الثقافة والإرشاد القومي بدمشق، ١٩٨٦م .

ر

٥٤- الرد على النحاة ، لابن مضاء القرطبي ، تحقيق: شوقي ضيف ، دارالمعارف بمصر ، د.ط ، ١٩٨٢م .

٥٥- رصف المباني في شرح حروف المعاني،للمالقي، تحقيق : أحمد محمد الخرَّاط ، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق ، ١٩٧٥م .

س

٥٦- سر صناعة الإعراب ، لابن جني ، تحقيق : حسن هنداوي ، دارا لقلم ، دمشق ، ط١ ، ١٩٨٥م .

٥٧- سمط اللآلي في شرح أمالي القالي، لأبي عبيد البكري، تحقيق: عبد العزيز الميمني، دارا لحديث، بيروت، ط٢، ١٩٨٤م.

ش

٥٨- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، لابن عقيل: تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة الكبرى التجارية بمصر، ط٤، ١٩٦٤م.

٥٩- شرح أبيات سيبويه، للسيرافي، دارا لمأمون للتراث، دمشق، د.ط، د.ت.

٦٠- شرح أشعار الهذليين، صنعة أبي الحسن السّكري، تحقيق: عبد الستار أحمد فراج، مكتبة دار العروبة ، القاهرة ،د.ط ، د.ت .

٦١- شرح التسهيل، لابن مالك، تحقيق: عبد الرحمن السيد وغيره، هجر للطباعة والنشر، ط١، ١٩٩٠م .

٦٢- شرح التصريح على التوضيح، لخالد الأزهري، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة، د.ط، د.ت.

٦٣- شرح الشافية، للرضى الاسترابادي، تحقيق : محمد محي الدين عبد الحميد وآخرين، دار الكتب العلمية، بيروت، د.ط ، ١٩٨٢م .

٦٤- شرح شذور الذهب لابن هشام، تحقيق: عبد الغني الدقر، دار الكتب العربية، د.ط، د.ت.

٦٥- شرح شواهد المغني للسيوطي، منشورات دار مكتبة الحياة، بيروت، د.ط، د.ت.

٦٦- شرح عمدة الحافظ وعدَّة اللافظ، لابن مالك، تحقيق: عبد الرحمن العبيدي، نشر لجنة إحياء التراث في وزارة الأوقاف في الجمهورية العراقية،ط١، ١٩٧٧م

٦٧- شرح الكافية الشافية، لابن مالك، تحقيق: عبد المنعم هريدي ،دار المأمون للتراث، مكة المكرمة،ط١، ١٩٨٢م .

٦٨- شرح كتاب سيبويه للسيرافي ، الهيئة المصرية للكتاب ١٩٨٦م .

٦٩- شرح المفصل، لابن يعيش، تحقيق: عبد الحسن المبارك، عالم الكتب بيروت، ١٩٩٠م.

ص

٧٠- الصاحبي في فقه اللغة وسنن العربية في كلامها، لابن فارس ، تحقيق : مصطفى الشويمي، منشورات مؤسسة بدران، ط١ ، ١٩٦٣م.

٧١- صحيح البخاري، للبخاري، مراجعة الشيخ: محمد علي القطب والشيخ هشام البخاري، المكتبة العصرية، بيروت، ط١، ١٩٧٧م.

٧٢- الصناعتين، لأبي هلال العسكري، تحقيق: علي محمد البجاوي، ومحمدأبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية ، بيروت ، ١٩٨٦م .

ع

٧٣- العقد الفريد، لابن عبد ربه، تحقيق: أحمد أمين وغيره، دار الكتاب العربي، بيروت، د.ط، ١٩٨٣م .

ف

٧٤- فتح القدير، للشوكاني ، تحقيق:سيدإبراهيم صادق، دار الحديث ، القاهرة، ط١، ١٩٩٣م .

٧٥- في أصول النحو ، لسعيد الأفغاني، المكتب العربي ، ١٩٨٧م .

ك

٧٦- الكافية في النحو بشرح الرضى ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، د.ت

٧٧- الكامل في اللغة والأدب، للمبرد، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دارالفكر العربي، القاهرة، د.ت .

٧٨- الكتاب، لسيبويه، تحقيق: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٣ ، ١٩٨٨م.

٧٩- الكشاف، لجار الله الزمخشري، رتبه وضبطه :محمد عبد السلام شاهين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٩٩٥م .

ل

٨٠- ٨٦– لسان العرب، لابن منظور، دار الفكر، بيروت، ط٣، ١٩٩٤م.

م

٨١- ما يجوز للشاعر في الضرورة، للقزاز، تحقيق: منجي الكعبي، تونس، ١٩٧١ م.

٨٢- مجاز القرآن، لأبي عبيدة، تحقيق:محمد فؤاد سركيس، القاهرة ١٩٥٤م.

٨٣- مجالس ثعلب، لأحمد بن يحيى ثعلب، تحقيق: عبد السلام هارون، دار المعارف بمصر، ط٥، ١٩٨٧م .

٨٤- المحتسب، لابن جني، تحقيق: علي ناصف وغيره، دار سركيس للطباعة والنشر، ط٢، ١٩٨٦م.

٨٥- مختصر النحو، عبد الهادي الفصلي، دارالشروق، جدة، ط١، ١٩٨٦م .

٨٦- المزهر في علوم اللغة وأنواعها، للسيوطي ، تحقيق محمد عبد المولى وآخرين، دار الفكر ، القاهرة ، د.ت .
٨٧- المخصص،لابن سيدة، تحقيق: لجنة إحياء التراث العربي، دار الآفاق الجديدة، بيروت، د.ت
٨٨- المساعد على تسهيل الفوائد، لابن عقيل، تحقيق: محمد كامل بركات، مركز البحث واحياء التراث الإسلامي، مكة المكرمة ، ط١ ، ١٩٨٢م.
٨٩- معاني الحروف للرماني، تحقيق: عبد الفتاح شلبي، دار الشروق،جدة،١٩٨٤ م.
٩٠- معاني القرآن، للفراء، تحقيق:أحمد يوسف، محمد علي النجار، دار السرور، د.ت.
٩١- معاني القرآن وإعرابه، للزجاج، تحقيق: عبد الجليل شلبي، عالم الكتب، بيروت، ط١، ١٩٨٨م.
٩٢- المعايير النقدية، رسالة دكتوراة بجامعة أم القرى، للدكتور:بريكان الشلوى، ١٤٢٢هـ-٢٠٠١م.
٩٣- المعجم المفصل في شواهد العربية، إعداد: د.أميل يعقوب، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت ١٩٩٦م .
٩٤- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، لابن هشام، تحقيق : مازن المبارك، دار الفكر، بيروت، ط١، ١٩٩٢م .
٩٥- المقاصد النحوية في شرح شواهد الألفية، للعيني، دار صادر، بيروت، د.ت
٩٦- مقاييس اللغة ،لابن فارس ، تحقيق : عبد السلام هارون ، مكتبة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر ت ١٩٧١م .

٩٧- المقتضب ، لأبي العباس المبرد، تحقيق : محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت، ١٩٦٣م .

٩٨- المقرب ، لابن عصفور، تحقيق: محمد عبد ا لستار الجودي ، الفيصلية ، مكة المكرمة، ط١، ١٩٧١م .

٩٩- المنصف لابن جني، تحقيق: إبراهيم مصطفى وغيره، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر، ط١، ١٩٥٤م .

١٠٠- الموشح ، للمرزباني، تحقيق: علي محمد بجاوي القاهرة، ١٩٦٥م.

ن

١٠١- النحو الوافي، عباس حسن، دار المعارف بمصر، ط٥ ، ١٩٧٥م.

١٠٢- النشر في القراءات العشر، لابن الجزري ، دار الكتب ، بيروت، د ت.

هـ

١٠٣- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، للسيوطي، تحقيق: عبد العال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٩٢م.

فهرس الآيات الكريمة

الآيـــــــة	رقمهـــا	السورة	الصفحة
﴿ ثم لم تكن فتنتهم إلاّ أن قالوا ﴾	٢٣	الأنعام	٨٣
﴿ ياليتنا نرد ولا نكذب بآيات ربنا ﴾	٢٧	الأنعام	١٢٤
﴿ وكذب به قومه وهو الحق﴾	٦٦	الأنعام	٨١
﴿ قد جاءكم بصائر من ربكم ﴾	١٠٤	الأنعام	١١٦
﴿ شياطين الإنس﴾	١١٢	الأنعام	٤١
﴿ وإن أطعتموهم إنكم لمشركون ﴾	١٢١	الأنعام	٢٤
﴿ ما لكم من إله غيره ﴾	٥٩	الأعراف	٦٨
﴿ واختار موسى قومه سبعين رجلاً ﴾	١٥٥	الأعراف	٨٧
﴿ وأخذ الذين ظلموا الصيحة ﴾	٦٧	هود	٨٦-١١٦
﴿ ومن وراء إسحاق يعقوب ﴾	٧١	هود	٩٦
﴿ أألد وأنا عجوز ﴾	٧٢	هود	٥٠
﴿ يا أبت﴾	٤	يوسف	٥٥
﴿ تلتقطه بعض السيّارة ﴾	١٩	يوسف	٨٣
﴿ فلما أن جاء البشير﴾	٩٦	يوسف	١٣٦
﴿ مثل الذين كفروا بربهم أعمالهم كرماد ﴾	١٨	الرعد	٨٠
﴿ فبم تبشرون﴾	٥٤	الحجر	١٤٦-١٤٧
﴿ هؤلاء ضيفي ﴾	٦٨	الحجر	٣٨
﴿ وما بكم من نعمة فمن الله ﴾	٥٣	النحل	١٠٧
﴿ لا جرم أن لهم النار ﴾	٦٢	النحل	١٣٣
﴿ وكل إنسان ألزمناه طائره ﴾	١٣	الإسراء	٩٣
﴿ قل هل ننبئكم بالأخسرين أعمالاً ﴾	١٠٣	الكهف	١٠١
﴿ لا تخاف دركاً ولا تخشى ﴾	٧٧	طه	٧٧
﴿ لو كان فيهما آلهة إلا الله لفسدتا ﴾	٢٢	الأنبياء	١١٤

الآيـــــــة	رقمهـــا	السورة	الصفحة
﴿ والمقيمي الصلاة﴾	٣٥	الحج	٤١
﴿ كذبت قوم نوح ﴾	١٠٥	الشعراء	٨٢
﴿ كذبت قوم لوط ﴾	١٦٠	الشعراء	٨٢
﴿ أو لم تكن لهم آية أن يعلمه علماء بني إسرائيل ﴾	١٩٧	الشعراء	٢٠
﴿ ادخلوا مساكنكم لايحطمنكم ﴾	١٨	النمل	١٢٧
﴿ كل شيء هالك إلاّ وجهه ﴾	٨٨	القصص	٨٨
﴿ اتبعوا سبيلنا ولنحمل ﴾	١٢	العنكبوت	١٢٧
﴿ لله الأمر من قبل ومن بعد﴾	٤	الروم	٩٧
﴿ ومن آياته منامكم بالليل والنهار ﴾	٢٣	الروم	١٢١
﴿ وذلكم ظنكم الذي ظننتم بربكم﴾	٢٣	فُصِّلت	٤٩
﴿ ولا مستأنسين ﴾	٥٣	الأحزاب	٢٢
﴿ لولا أنتم لكنا مؤمنين ﴾	٣١	سبأ	٧٠
﴿ وما أموالكم ولا أولادكم بالتي ﴾	٣٧	سبأ	٢٩
﴿ وأنى لهم التناوش﴾	٥٢	سبأ	١٤٤
﴿ صالحاً غير الذي كنا نعمل﴾	٣٧	فاطر	٦٧
﴿ وكل شيء أحصيناه ﴾	١٢	يس	٩٢
﴿ جنات عدن مفتحة لهم الأبواب ﴾	٥٠	ص	١٠٥
﴿ويوم القيامة ترى الذين كذبوا على الله وجوههم مسودة ﴾	٦٠	الزمر	٧٩
﴿ ثم يخرجكم طفلا﴾	٦٧	غافر	٣٨
﴿ وأما ثمود فهديناهم ﴾	١٧	فصلت	٩٢
﴿ ويعف عن كثير ﴾	٣٤	الشورى	٩٩-١٠٠
﴿ هذا ما لدي عتيد﴾	٢٣	ق	٥٠
﴿ وحور عين ﴾	٢٢	الواقعة	١١١

الآيـــــة	رقمهـــا	السورة	الصفحة
﴿ يشربون من كأس كان مزاجها كافورا﴾	٥	الإنسان	١٩
﴿ وكل شيء أحصيناه ﴾	٢٩	النبأ	٩٢
﴿ لم يكن الذين كفروا﴾	١	البينة	١٣٠
﴿ والعصر﴾	١	العصر	١٣٤
﴿ إن الإنسان لفي خسر﴾	٢	العصر	١٣٤
﴿ تبت يدا أبي لهب﴾	١	المسد	٤١

فهرس الأبيات

فهرس أنصاف الأبيات

فهرس الموضوعات

الموضـــــوع	رقم الصفة

الموضـــوع **رقم الصفة**